

المَدِينَةُ الْكُبْرَى

رَوَايَةُ

الإمام سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُوحِي

عَنْ

الإمام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَتَقِي

عَنْ

إمامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحُمْيرِيِّ الْمَدَنِيِّ

الْمَوْلُودُ بِالْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ سَنَةِ ٩٣ هـ وَالتَّوَفَّى بِهَا سَنَةَ ١٢٩ هـ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

المجلد الثامن

مِنْ إِصْدَارَاتِ

مَنْشُورَاتِ الشُّعْبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ

الْمَلِكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين

— كتاب التديير —

— في التديير —

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم التديير أى شئ هو فى قول مالك أئمين هو أم لا
(قال) هو ايجاب يوجه على نفسه والايجاب لازم عند مالك ﴿قلت﴾ والتديير والعنق
يمين مختلف (قال) نعم لأن العنق يمين اذا حنث عتق عليه الا أن يكون جعل عتقه
بعد موت فلان أو بعد خدمة العبد الى أجل كذا وكذا فيكون ذلك كما قال ﴿وأخبرني﴾
ابن وهب عن سفيان بن سعيد الثوري وغيره عن أشعث عن الشعبي عن علي بن أبي
طالب أنه كان يجعل المديبر من الثلث ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم
عن شريح الكندي وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وبكير بن الأشج وغيرهم
من أهل العلم مثله ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال
فى رجل دبر عبداً له ثم مات السيد وليس له مال قال لا يرد فى الرق ولكن يعتق
ثله ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال أبو الزناد وابن شهاب يعتق ثله

— فى اليمين بالتديير —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال فى مملوك ان اشتريته فهو مديبر فاشترى بعضه (قال) يكون
مديراً ويتقاومانه هو وشريكه مثل ما أخبرتك فى التديير ﴿قال سحنون﴾ فان

أحب الشريك أن يضمه ولا يقاومه كان ذلك له للفساد الذي أدخل فيه وإن أحب أن يتمسك فعل لأنه يقول لا أخرج عبدي من يدي إلى غير عتق تام ناجز وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يوم عليه فذلك صريح العتق بخروج العبد من الرق إلى حرية تتم بها حرمة وتجاوز شهادته ويوارث الأحرار والتدبير ليس بصريح العتق فأقول عليه من ثبت له الوطء بالملك ومن برده الدين عن العتق فأنا أولى بالرق منه لأنه أراد بما فعل أن يخرج ما في يدي إلى غير عتق ناجز فيملك مالي ويقضى به دينه ويستمتع إن كانت جارية وليس كذلك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن عبد بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه عن دبر منه قال ربيعة عتاقته رد

❦ في الرجل يقول لعبده وهو صحيح أنت حر يوم أموت ❦

❦ أو بعد موتى أو بعد موت فلان ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال رجل لعبده أنت حر يوم أموت وهو صحيح (قال) سئل مالك عن رجل قال لعبده أنت حر بعد موتى وهو صحيح فأراد بيعه بعد ذلك قال مالك يسئل فإن كان أراد به وجه الوصية فالقول قوله وإن كان أراد به التدبير منع من بيعه والقول قوله في الوجهين جميعاً (قال ابن القاسم) وهي وصية أبدأ حتى يكون إنما أراد به التدبير (وكان) أشهب يقول إذا قال مثل هذا في غير أحداث وصية لسفر أو لما جاء من أنه لا ينبغي لأحد أن يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة فهو تذيير إذا قال ذلك في صحته ❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال لعبده أنت حر بعد موتى وموت فلان (قال) هذا يكون من الثلث وكذلك بلغني عن مالك قال لأن هذا إن مات فلان قبل موت السيد فهو من الثلث لأنه لا يعتق إلا بعد موت سيده وإن مات السيد قبل موت فلان فهو من الثلث أيضاً لأنه إنما قال إن مات فأنت حر بعد موت فلان وإن مات فلان فأنت حر بعد موتى (قال سحنون) وكذلك يقول أشهب ❦ قلت ❦ أ رأيت أن قال لعبده أنت حر بعد موتى إن كملت فلانا فكله أ يكون حراً

بعد موته (قال) ثم في ثلثه ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أني أراه مثل من
 حلف بعتق عبده ان فعل كذا وكذا أو حلف ان فعل فلان كذا وكذا فعبدته حر
 فهذا يلزمه عند مالك فأرى العتق بعد الموت لازماً له لانه قد حلف بذلك فحلت
 فصار حثته بعتق العبد بعد الموت شبيهاً بالتدبير ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت
 حر بعد موتى بيوم أو يومين أو شهر أو شهرين أليكون هذا مدبراً أم لا في قول
 مالك أم يكون معتقاً الى أجل من جميع المال (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه
 من الثلث لأنه اذا قال أنت حر بعد موتى فانما يكون من الثلث فكذلك اذا قال
 بعد موتى بشهر أو يوم أو أكثر من ذلك (قال) ومما يدلك على ذلك أن الدين
 يلحقه وأن الآخر الذي أعقبه بعد موت فلان لا يلحقه دين وهو من رأس المال اذا
 كان ذلك في الصحة ﴿قال سحنون﴾ وقد بينا آتار العتق الى أجل

﴿في عتق المدبر الأول فالأول﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا دبر في مرضه ثم صح ثم دبر في صحته ثم مرض فدبر في
 مرضه أيضاً ثم مات من مرضه ذلك (قال) قال مالك في التدبير الاول فالاول أبدأ
 الا أن يكون التدبير كله في مرض واحد^(١) ﴿قال﴾ وقال الى مالك من دبر في
 الصحة فانه يبدأ بمن دبر أولاً ثم الذي بعده وكذلك هذا في المرض يبدأ بمن دبر
 أولاً ثم الذي بعده ثم الذي بعده أبدأ بالاول فالاول حتى يأتوا على جميع الثلث
 فاذا لم يبق من الثلث شيء رقب ما بقي منهم ولم يكن لهم من الوصية شيء ﴿قال﴾ وقال
 مالك واذا دبرهم جميعاً في كلمة واحدة فانهم يعتقون جميعهم في الثلث^(٢) ﴿قال ابن
 القاسم﴾ ان حملهم الثلث عتقوا جميعهم وان لم يحملهم الثلث جميعهم عتق منهم مبلغ الثلث

(١) (قوله في مرض واحد) كذا في نسخة وفي أخرى في كلمة واحدة غرره اهـ صححه

(٢) (وجد هنا زيادة في نسخة غير معول عليها فلذا لم نقبها في الصلب ونصها) (قال سحنون) كل تدبير يكون
 في الصحة وان كان شيئاً بعد شيء فهو في منزلة ما لو دبرهم في كلمة واحدة اذا كان قريباً ولم يتباعده
 ما بينهم لان له أن يعتق بعد تدبيره ويهب ويتصدق ولا يبيع ولا يقال له أدخلت الضرر على المدبر
 فكذلك اذا دبر بعد تدبيره الاول لا يقال له أدخلت الضرر على الاول انتهى

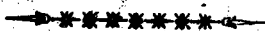
فإن أتى الثلث على نصفهم أو على ثلاثة أرباعهم أعتق منهم مقدار ذلك وانما يفيض
 ثلث الميت على قيمتهم فيعتق مبلغ الثلث منهم جميعا بالسوية فإن كان الميت لم يدع مالا
 غير هؤلاء المدبرين عتق من كل واحد منهم ثلثه ورق ثلثاه وذلك أنا إذا فوضنا ثلث
 الميت على قيمتهم ولم يدع مالا غيرهم فإنه يعتق من كل واحد ثلثه (قال مالك) ولا يسهم
 بينهم ولا يكونون بمنزلة من أعتق رقيقا له بتلاعه عند موته لا يحملهم الثلث فإن هؤلاء
 يقرع بينهم ﴿سحنون﴾ وقال مالك في الذي يدبر عبده في الصحة ثم يمرض فيعتق
 آخر بتلا قال يبدأ بالمدبر في الصحة على الذي بتل في المرض ﴿قال سحنون﴾ وقد حدثني
 ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال إذا قصر الثلث
 فأولاهما بالعاقبة الذي دبر في حياته ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن الليث بن سعد عن
 يحيى بن سعيد مثله

❦ في المديان يموت ويترك مديراً ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا مات ولم يترك إلا مديراً وعليه من الدين مثل قيمة نصف
 المدبر (قال) قال مالك يباع من المدبر نصفه ويعتق منه ثلث النصف الباقي ويرق منه
 ثلثا النصف الذي بقى في يدي الورثة ﴿قلت﴾ فإن أحاط الدين برقبته بيع في الدين
 في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن باعه السلطان في الدين ثم طرأ للميت مال (قال)
 ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أن ينقض البيع ويعتق إذا كان ثلث ما طرأ يحمله

❦ في المدبر يموت سيده ويتلف المال قبل أن يقوم ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت لو رجلا هلك وترك مالا ومديراً فلم يقوم المدبر عليه حتى تلف المال
 فلم يبق إلا المدبر وحده (قال) قال مالك يعتق ثلث المدبر ويرق ثلثاه وما تلف من
 المال قبل القيمة فكانه لم يكن وكأن الميت الآن لم يترك إلا هذا المدبر وحده لأن
 المال قد تلف ولم يبق غير هذا المدبر وحده



﴿ في المدير يموت سيده متى تكون قيمته أيوم مات سيده ﴾
 ﴿ أم يوم ينظر في قيمته ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبلغني عن مالك أنه قال حدوده وحرمة وموارثه على مثل العبيد أبداً حتى يخرج حراً بالقيمة ﴿ قلت ﴾ ومتى يقوم هذا المدير في قول مالك أيوم مات سيده أم اليوم وقد حالت قيمته بعد موت سيده (قال) قال مالك يقوم اليوم ولا ينظر إلى قيمته يوم مات سيده ﴿ قلت ﴾ وإن كان هذا المدير أمة حاملاً فولدت بعد موت سيدها قبل أن يقوموها (قال) قال مالك يقوم ولدها معها

﴿ فيما ولدت المدبرة بعد التدبير وقبله أيكون بمنزلتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المدبرة إذا دبرت وفي بطنها ولد وولدت بعد التدبير أهم بمنزلتها يعتقون بعقبتها في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل أمة مدبرة أو أم ولد أو معتقة إلى أجل أو مخدمة إلى سنين وليس فيها عتق فولدها بمنزلتها ﴿ قلت ﴾ والعبد المدير أو المعتق إلى سنين إذا اشترى جارية فوطئها فولدت منه أيكون ولده بمنزلة في قول مالك (قال) قال مالك لي نعم ولده بمنزله في هذا الموضع ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل ولد ولده بعد التدبير قبل موت السيد أو بعد موت السيد فانه يقوم معها فيعتق منها ومن جميع ولدها ما حمل الثلث ولا يقرع بينهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وإن كانت أمة غير مدبرة أو أوصى بعقبتها فاولدت قبل موت سيدها فهم رقيق لا يدخلون معها وما ولدت بعد موته فهم بمنزلتها يقومون معها في الثلث فيعتق من جميعهم ما حمل الثلث . وما ولد للعبد المدير بعد تدبيره قبل موت سيده أو بعده من أمته فهم بمنزلة يقومون معه في الثلث وما ولد للعبد الموصى بعقته من أمته قبل موت سيده فهم رقيق وما ولد له بعد موت سيده فهم يقومون معه وهذا قول مالك كله وهو رأيي ﴿ قال سحنون ﴾ وحدثنا عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ولد المدبرة بمنزلتها يرقون

برقها ويمتقون بمتقها ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب
وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب وعمر بن عبد
العزيز وسليمان بن يسار وابن شهاب وطاوس وعطاء بن أبي رباح مثل قول ابن عمر
﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كان يقول ولد المدبر من
أمته بمنزلة يمتقون بمتقه ويرقون برقه ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع
عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ولد المدبر من أمته بمنزلة يرقون برقه ويمتقون
بمتقه ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك في عبد دبره سيده ثم توفي ولم يترك شيئاً غيره
فأعتق ثلثه ثم وقع العبد على جارية له فولدت أولاداً ثم توفي العبد وترك مالا كثيراً
أولم يترك شيئاً غيره (قال) أرى ولده على مثل منزله يعتق منهم ما عتق منه وما بقي
فهم رقيق له يستخدمهم الأيام التي له ويرسلهم الأيام التي لهم أو ضريبة^(١) على نحو
ذلك ﴿ قال سحنون ﴾ وحدثني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب وأبي
الزناد مثل ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن
سعيد وابن قسيط وأبي الزناد وسليمان بن يسار أنه لا يصلح وطء أمة معتقة أعتقت
إلى أجل أو وهبت خدمتها إلى أجل (وقال) سعيد بن المسيب وربعة وأولادها
بمنزلتها (قال ربعة) وذلك لأن ربحها كان موقوفاً لا يحل لرجل أن يصيبها الأزواج

(١) (قوله أو ضريبة على نحو ذلك) يخرج منه أنه يجوز أن يستخدمهم لنفسه الشهران ويخدمون
أنفسهم شهراً أو مازاد على ذلك على نحو هذا إذ لم يفرق بين بعد الضريبة وقربها اه وهذا أيضاً
يجوز على التراخي وكذلك في (ع) بن (ق) سئل عن العبد يكون نصفه حراً ونصفه رقيقاً كيف
يصالان في خدمته قال يصطاحان على أيام مثل أن يؤجره شهراً ويعمل العبد لنفسه شهراً وأما أن
لم يصطالحا في الواضحة لمطرف وابن الماجشون وأصبغ فرق بين أن يكون عبداً للخدمة أو للخراج
فإن كان للخدمة فيوم بيوم أو جمعة بجمعة أو شهر بشهر إلا أن يكون عبداً نيلاً تاجراً فاقسام
خدمة هذا يوماً بيوم ضرر ولكن جمعة بجمعة أو شهر بشهر وكذلك الأمة التي للخدمة يفرق فيها
بين الدنية والمتصرف في رفيع الأعمال على ما تقدم وأما أن كان غلام خراج فيقتسمان خراج يوم
بيوم ولا يجوز جمعة بجمعة ولا شهر بشهر لانه خطر فإن عملاً بذلك كان ما أجره به كل واحد منهما
ينهما اه وكذلك العبد اشترك بين رجلين حكم المعتق بعضه في القسمة اه من هاشم الأصل

﴿ في مال المدبرة يقوم معها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المدبرة لمن غانها وعقلها ولمن مهرها ان زوجها سيدها في قول مالك (قال) قال مالك أما غانها وعقلها فليسيدها وأما مالها ففي يديها الا أن ينتزعه السيد منها في الصحة منه فيجوز له ذلك ومهرها بمنزلة مالها ان أخذه السيد جاز ذلك له وان لم يأخذه منها حتى مرض كان بمنزلة سائر مالها وكذلك قال مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في مهرها انه بمنزلة سائر مالها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان لم ينتزع السيد شيئاً من هذا حتى مات أقوم الجارية ومالها في ثلث مال الميت في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكيف تقوم في الثلث (قال) يقال مائسوى هذه الجارية ولها من المال كذا وكذا ومن العروض كذا وكذا ﴿ قلت ﴾ فان لم يحمل الثلث شيئاً منها الا نصفها (قال) يمتق نصفها ويقر المال كله في يديها وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكل ما كان في يد الامة قبل التدبير لم ينتزعه السيد من يد الامة حتى مات أيكون بمنزلة ما اكتسبت الامة بعد التدبير في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل أيكون له أن يأخذ أم ولد مدبره فيبيعها (قال) قال مالك نعم ينتزعها فيبيعها لنفسه ويأخذ ماله أيضاً ما لم يمرض السيد فاذا مرض السيد لم يكن له أن يأخذ مال مدبره ولا مال أم ولده لانه انما يأخذه لغيره ﴿ قال ﴾ وقال مالك والمعتق الى أجل يأخذ ماله ما لم يتقارب ذلك فاذا تقارب ذلك لم يكن له أن يأخذ لغيره

﴿ في الامة بين الرجلين يدبرها أحدهما بغير رضا الآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة بين رجلين دبرها أحدهما كيف يصنع فيها (قال) قال مالك يتقاومانها فان صارت للمدبر كانت مدبرة كلها وان صارت للذي لم يدبرها كانت رقيقاً كلها (قال) مالك الا أن يشاء الذي لم يدبر أن يسلمها الى الذي دبرها ويتبعه بنصف قيمتها فذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت عبدآيين ثلاثة نفر دبره أحدهم وأعتقه الآخر وتمسك الآخر بالرق والمعتق معسر (قال) أرى أن للمدبر والتمسك بالرق أن

يتقاوماه بينهما اذا كان التدبير قبل العتق فان كان العتق قبل التدبير والعتق معسر لم يتقاوماه هذا المدبر والمتمسك بالرق لان المدبر لو بتل عتقه لم يضمن لصاحبه المتمسك بالرق شيئاً لان الاول هو الذى ابتداء الفساد والعتق وأصل هذا أن من كان يلزمه عتق نصيب صاحبه اذا أعتق نصيبه لزمته المقاومة في التدبير ومن لا يلزمه عتق نصيب صاحبه اذا أعتق لانه معسر لم تلزمه المقاومة ان دبر لان تديره ليس بفساد لما بقى منه لانه لم يزد الا خيراً

﴿ في الأمة بين الرجلين يدبرها أحدهما برضا الآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دبر صاحبي عبداً بيني وبينه فرضيت أنا أن أتمسك بنصيبى منه رقيقاً وأجزت تدبير صاحبي (قال) أخبرني سعد بن عبد الله أنه كتب الى مالك في العبد بين الرجلين يدبر أحدهما نصيبه باذن صاحبه (قال) قال مالك لا بأس بذلك ويكون نصف العبد مديراً ونصفه رقيقاً وانما الحجة في ذلك للذى لم يدبر فاذا رضى بذلك فذلك جائز وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبداً بين رجلين دبره أحدهما فرضى صاحبه بذلك أياكون نصفه مديراً على حاله ونصفه رقيقاً قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك بلغني أن مالكا قال انما الكلام فيه للذى لم يدبر فاذا رضى فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دبر صاحبي نصيبه ورضيت أنا وتمسكت بنصيبى ولم أدبر نصيبى أياكون لى أن أبيع نصيبى في قول مالك (قال) نعم ذلك لك في قوله قال ولكن لا تبع حتى يعلم المشتري أن نصف العبد مديراً ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن المشتري قال للمدبر هلم حتى أقاومك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك أنه بلغني عن مالك ولا أرى أن يقاومه

﴿ في الامة بين الرجلين يدبرانها جميعاً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة بين رجلين دبراهما جميعاً (قال) سألت مالكا عنها فقال هي مدبرة بينهما والتدبير جائز لأنهما قد دبرا جميعاً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو دبرها أحدهما ثم

دبرها الآخر بعده (قال) هذا لا شك فيه أنه جائز

﴿ في الأمة بين الرجلين يدبرانها جميعا ثم يموت أحدهما ﴾
﴿ ولا يدع مالا غيرها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة بيني وبين رجل دبرناها جميعا فمات أحدهما ولم يترك مالا سواها فماتت ثلث النصف الذي كان له وبقي ثلثا النصف رقيقا في يدي الورثة فقال الورثة هذا الذي في أيدينا غير مدبر فنحن نريد أن نقاومك أيها المدبر أيكون ذلك لهم أم لا في قول مالك (قال) لا يكون ذلك لهم لأن المقاومة إنما كانت تكون أولا فيما بين السيدين الأولين (قال) فأما فيما بين هؤلاء فلا مقاومة بينهم ﴿ قال سحنون ﴾ لأن العتق قد وقع في العبد فما كان من تدبير فانما هو خير للعبد ﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة بين رجلين دبراهما جميعا تكون مدبرة عليهما جميعا في قول مالك (قال) سألتنا مالكا عنها فقال نعم هي مدبرة عليهما جميعا ﴿ قلت ﴾ فإن مات أحدهما (قال) قال مالك لعتق عليه حصته في ثلثه ﴿ قلت ﴾ ولا يقوم عليه نصيب صاحبه في ثلثه في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ ولم (قال) لأنه لم يتبدى فسادا ولأن ماله قد صار لغيره ولأنه لم يتل عتق نصيبه منها في حياته ﴿ قلت ﴾ فإن كان ثلث ماله لا يحمل حصته منها (قال) يعتق من نصيبه في قول مالك ما حمل الثلث ويرق منها ما بقي من نصيبه ﴿ قلت ﴾ فإذا مات السيد الباقي (قال) سبيله سبيل السيد الأول يصنع في نصيبه مثل ما وصفت لك في نصيب صاحبه

﴿ في العبد بين الرجلين يدبره أحدهما أو يدبرانه جميعا ويمتقه الآخر بعده ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبدا بين رجلين دبره أحدهما وأعتقه الآخر بعد ما دبره شريكه (قال) قال مالك في المدبر بين الرجلين يمتقه أحدهما انه يقوم على الذي أعتق حصه شريكه فسألتك مثل هذا أرى أن يقوم على المعتق نصيب الذي دبره ﴿ قال سحنون ﴾ وكذلك يقول جميع الرواة لأنه صار الى أفضل مما كان فيه

لأن الذي دبره وأعتقه من التثك وربما لم يكن لسيده ثلث ﴿قلت﴾ وكيف يقوم هذا النصف على هذا الذي أعتق المدير الذي دبراه جميعاً يقوم عليه مديراً أو مملوكاً غير مدير (قال) إنما يقوم عليه عبداً ﴿قلت﴾ ولم قومه مالك عبداً وإنما هو في يد هذا الذي لم يبت عتقه مديراً (قال) لأن ذلك التدبير قد انفسخ ولأن مالكاً قال في المدير إذا جرح أو قتل أو أصابه ما يكون له عقل فانه يقوم قيمة عبد ولا يقوم قيمة مدير . وكذلك قال مالك في أم الولد . وكذلك قال مالك في المعتقة الى سنين ﴿قلت﴾ أرايت ان دبراً عبداً بينهما ثم أعتق أحدهما نصيبه (قال) قال لي مالك يقوم على الذي أعتق ﴿قلت﴾ وكيف يقوم أمديراً أو غير مدير (قال) يقوم قيمة عبد غير مدير لأن التدبير عند مالك قد انفسخ ﴿قلت﴾ ولم كان هذا هكذا (قال) لأنه إنما ينظر الى أوكد الأشياء في الحرية فيلزم ذلك سيده الذي أعتقه ألا ترى أن أم الولد أوكد من التدبير والعق كذلك أوكد من التدبير

❦ في المدبرة يرهنها سيدها ❦

﴿قلت﴾ أرايت المدبرة هل يجوز أن يرهنها سيدها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم أجاز مالك أن يرهنها سيدها ولها في الحرية عقد (قال) لأن ذلك لا ينقصها من عتقها شيئاً ان مات سيدها ﴿قلت﴾ وكيف أجاز مالك رهن المدبرة وهو ليس بمال في يد المرتهن (قال) بل هو مال عند مالك ألا ترى أن السيد ان مات ولا مال له غير هذا المدير بيع للمرتهن في دينه ولو لم يكن رهناً في يد المرتهن بيع للفرءاء جميعهم وإنما يباع لهذا دون الفرءاء لانه قد حازه دونهم

❦ في بيع المدبرة ❦

﴿قلت﴾ أرايت المدبرة أيجوز أن أمهرها امرأتى (قال) لا يجوز ذلك لأن المدبرة لا تباع فكذلك لا تمهر لأن التزويج بها بيع لها ﴿قلت﴾ أرايت لو أنى بعت مدبرة فأصاها عند المشتري عيب ثم علم بقيح هذا الفعل فرد البيع أ يكون للبائع على

المشتري قيمة ما أصابها عنده من العيب والتقصان في البدن (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أني سمعت مالكا يقول في المدبرة اذا باعها سيدها ثم ماتت عند المشتري ان المصيبة من المشتري وينظر البائع في ثمنها فيحبس منه قدر قيمتها لو كان يحل بيعها على رجاء العتق لها وخوف الرق عليها ثم يشتري بما بقي بعد ذلك رقبة فيدبرها أو يعين به في رقبة ان لم يبلغ ثمن رقبة فأما مسئلتك فلم أسمع من مالك فيها شيئاً وأنا أرى أن يرجع بما أصابها عند المشتري من العيوب المفسدة ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس أن يعطى سيد المدبر مالا على أن يعتقه هو نفسه ويكون الولاء لسيده الذي دبره (قال) وقال مالك ولا يجوز أن يبيع مدبره ممن يعتقه انما يجوز في هذا أن يأخذ مالا على أن يعتقه ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا يباع المدبر الا من نفسه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن عمرو بن شعيب مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الاشج أن رجلا سأل سعيد بن المسيب عن رجل أعتق عبده عن دبره فاستباع سيده فقال ابن المسيب كاتبه فخذ منه ما دمت حيا فان مت فله ما بقي عليه وهو حر ﴿ وحدثني ﴾ ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب أنه سئل عن مدبر أو مدبرة سأل سيده أن يبيعه أو يكاتبه قال ابن شهاب ان عجل له العتق بالشيء يعطيه فلا بأس بذلك وأما أن يبيعه من أحد غير نفسه فلا (قال ابن وهب) قال يونس وقال أبو الزناد ليس بان يقاطعه بأس ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة مثل قول ابن المسيب ﴿ ابن وهب ﴾ قال ربيعة وان أعتق قبل موت سيده فذلك له بما أعطاه وليعجل

﴿ في المدبر يباع فيموت عند المشتري أو يعتقه المشتري ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المدبر اذا باعه سيده فأت عند المشتري (قال) أما المدبر ^(١) فقال

(١) بها الأصل هنا مانعه وأما المكاتب يباع على أنه عبد ثم يموت عند المشتري فقيمه كله للبائع ولم يقولوا يحبس البائع من ذلك قيمته على الرجاء والخوف ويجعل الباقي في رقبة كما قيل في

مالك فيه انه اذا مات عند المشتري فانه ينظر الى قيمته التي لو كان يحمل بيعه بها مدبراً على حاله من الفرر بمنزلة من يستهلك الزرع فيقوم عليه على الرجاء والخوف فينظر البائع الى ما فضل بعد ذلك فيجمله في عبد يشتره فيدبره ﴿قلت﴾ فان لم يبلغ الفضل ما يشتري به عبداً (قال) هذا الذي سمعت من مالك ولم أسمع منه غير هذا فأرى ان لم يبلغ أن يشارك به في رقبة^(١) ﴿قلت﴾ فلو أن مشتري المدبر أعتقه (قال) قال مالك اذا أعتقه المشتري فالثمن كله للبائع وليس عليه في ثمنه شيء ﴿قلت﴾ وموت المدبر عند المشتري وعتقه مختلف (قال) نعم انما المتأفة عند المشتري بمنزلة أن لو قتله رجل فليسيده أن يأخذ جميع قيمته عبداً لا تدبير فيه ويصنع به ما شاء (قال) فقلت للمالك أفلا يكون على قتاله قيمته مدبراً (قال) لا ولكن على قتاله قيمة عبد ﴿قلت﴾ أرايت ان باع مدبرة فأعتقها المشتري (قال) العتق جائز وينتقض التدبير والولاء للمعتق ﴿قلت﴾ ولا يرجع هذا المشتري بشيء على البائع قال لا ﴿قلت﴾ أف يكون على البائع أن يخرج الفضل من قيمتها كما وصفت لي في الموت عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان اشتراها فوطئها فحملت منه (قال) ينتقض التدبير أيضاً وتكون أم ولد للمشتري وهو بمنزلة العتق قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولا يوضع عن المشتري من الثمن ما بين قيمتها مدبرة وقيمتها غير مدبرة (قال) لا ألا ترى أن مالكا قال لو أن المدبر قتله رجل غرم قيمته عبداً ليس فيه تدبير ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني يونس عن ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد أنهم قالوا يكره بيع المدبر فان سبق فيه بيع ثم أعتقه الذي ابتاعه فالولاء للذي عجل له العتق ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بذلك (قال يحيى) ولا يباع المدبر وسيده أولى بماله ما كان حياً فاذا توفي سيده فالمدبر له وولده من أمته لورثة سيده لان الولد

المدبر اذا مات اهـ (١) بهامش الاصل هنا مانصه أنظر مامعني قوله يشارك به في رقبة هل معناه في رقبة تكون مدبرة أو تكون عتيقة وقد سئل أبو عمران في ذلك فقال تكون مدبرة وانظر في كتاب ابن شعبان ان الموت والعتق سواء يحمل فيهما ما بين القيمتين في رقبة اهـ وفي بعض الحواشي ابن وهب يحمل الثمن كله في رقبة وبه يأخذ ابن القرطبي وانظر في تعاليق أبي عمران اهـ

❦ في المدبر يكاتبه سيده ثم يموت السيد ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا دبر عبده ثم كاتبه ثم مات السيد وله مال يخرج منه المبد في ثلث ماله أئتمتض الكتابة وتمتقه بالتدبير في قول مالك (قال) نعم اذا حمله الثلث ❦ قلت ❦ فان لم يحمله الثلث (قال) يمتق منه ما حمل الثلث ويوضع عنه من الكتابة بقدر ذلك ويسمى فيما بقي منها وتفسير ما يوضع عنه أنه ان أعتق نصفه وضع عنه من كل نجم نصفه وان أعتق ثلثه وضع عنه من كل نجم ثلثه وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان كان المدبر الذي كاتبه سيده موسراً له مال أيؤخذ ماله في الكتابة (قال) لا ولكن يقوم بماله في ثلث مال الميت فان خرج عتق وسقطت عنه الكتابة كلها لان الذي صنع به الميت من الكتابة حين كاتبه لم يكن ذلك فسخا للتدبير انما هو تعجيل عتق بمال ❦ قلت ❦ أرايت مدبراً كاتبه سيده أتجوز كتابته في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فان مات السيد أيمتق في ثلثه أم يعضى على الكتابة (قال) يمتق في ثلثه ان حمله الثلث وان لم يحمله الثلث ينظر الى ما يحمل الثلث من المدبر فيعتق منه بقدر ذلك ويوضع عنه من الكتابة بقدر الذي يمتق منه ان أعتق نصفه أو ثلثه أو ثلثاه وضع عنه من كل نجم بقى عليه بقدر ما أعتق منه ويسمى فيما بقي فان أداه خرج جميعه حراً ❦ قلت ❦ فان لم يترك الميت مالا غيره وهو مدبر مكاتب (قال) يمتق ثلثه ويوضع عنه من كل نجم بقى عليه ثلثه ❦ قلت ❦ أرايت ان كان قد أدى جميع كتابته الا نجماً واحداً ثم مات السيد (قال) يمتق ثلثه بالتدبير ويوضع عنه ثلث النجم الباقي ويسمى في بقيته فان أدى خرج حراً ❦ قال سحنون ❦ حدثني ابن وهب عن ابن لطيعة عن بكير بن الاشج أن رجلاً سأل سميد بن المسيب عن رجل أعتق عبده عن دبر فاستباع سيده قال ابن المسيب كاتبه فخذ منه ما دمت حياً فان مت فلك ما بقى عليه وهو حر ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني يونس عن ربيعة مثل قول ابن المسيب (قال ربيعة) وان أعتق قبل موت سيده فذلك له بما أعطاه ويعجل

﴿قلت﴾ لابن القاسم ولا يلتفت الى ما قبض السيد منه قبل ذلك (قال) نعم لا يلتفت الى ذلك وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ فان مات السيد وعليه دين يفترق قيمة العبد ما حال العبد في قول مالك (قال) هو مكاتب كما هو وتباع كتابته للفرء فان أدى الى المشتري أعتق وولاؤه لسيدته الذي عقد كتابته وان عجز كان رقيقا للمشتري ﴿قلت﴾ فان مات السيد وعليه دين لا يفترق قيمة العبد (قال) قال مالك في المدبر اذا مات سيده وعليه دين ودينه أقل من قيمة العبد بيع منه بقدر الدين ثم عتق منه ثلث ما بقي بالتدبير وكان ما بقي رقيقا للورثة فمستلك عندى على مثل هذا القول يباع من كتابة هذا المدبر اذا كان مكاتباً بقدر الدين ثم يعتق منه بالتدبير ثلث ما بقي بعد الدين ويوضع من كل نجم بقى عليه بعد الذى يباع من كتابته في الدين ثلث كل نجم لانه قد عتق منه ثلث ما بقي بعد الذى بيع من كتابته في الدين فذلك وضع عنه ثلث كل نجم بقى عليه بعد الذى بيع من كتابته فان أدى جميع ما عليه خرج حراً وكان الولاء للذى عقد الكتابة وان عجز رد رقيقاً وكان الذى عتق منه بعد الذى بيع من كتابته في الدين حراً لا سبيل لأحد على ما أعتق منه وكان ما بقي رقيقاً للذى اشترى من الكتابة ما اشترى يكون له بقدر ذلك من رقه ويكون للورثة بقدر ما كان لهم من الكتابة بعد الذى اشترى من الكتابة وبعد الذى عتق منه ويكون العبد رقيقاً لهم بحال ما وصفت لك وتكون الحرية بحال ما وصفت لك

— في مدبر وعبد كوتبا كتابة واحدة ثم مات السيد —

﴿قلت﴾ أرايت مدبراً الى وعبدآ كاتبتهما كتابة واحدة ثم مات (قال) بمض الكتابة يوم كاتبتهما على ما وصفت لك من قوتهما على الاداء فيكون على المدبر حصته من ذلك ثم ينظر الى ثلث الميت فان حمله الثلث عتق ويسمى المكاتب الآخر في حصته من الكتابة ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لا تجوز كتابتهما لأنها تؤل الى خطر ألا ترى أن الكتابة اذا كانت منعقدة عليهما لم يحز له أن يمتق أحدهما لأنه اذا أعتق أحدهما كان في ذلك رق لصاحبه لان بعضهم حملاء عن بعض وان رضى بذلك صاحبه

لم يجوز لأنه لا يجوز له أن يرق نفسه ﴿قلت﴾ أرأيت أن لم يحمل الثلث المدبر (قال) يعتق منه مبلغ الثلث ويوضع عنه من الكتابة بقدر ذلك ويسميان جميعا فيما بقي من الكتابة ﴿قلت﴾ ويسمى هذا المدبر مع هذا الذي لم يدبر في جميع ما بقي من الكتابة (قال) نعم ولا تعتق بقيته التي يسمى فيها الا بصاحبه ولا صاحبه الا به عند مالك ﴿قلت﴾ ويرجع عليه هذا المدبر بما يؤدي عنه (قال) نعم الا أن يكون بينهما رحم يعتق بها بعضهم على بعض اذا ملكه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت اذا كاتب الرجل عبده ومدبره كتابة واحدة (قال) ذلك جائز فان هلك السيد وكان له مال يخرج المدبر من الثلث عتقا عتق ويوضع عن صاحبه حصة المدبر من الكتابة ويسمى العبد المكاتب فيما بقي من الكتابة ﴿قلت﴾ ولا يلزم هذا المدبر أن يسمى مع هذا الآخر فيما بقي قال لا ﴿قلت﴾ لم وأنت تقول لو أن السيد كاتب عبيد له كتابة واحدة فأعتق السيد أحدهما وهو قوي على السعاية ان عتقه غير جائز الا أن يسلم صاحبه العتق ويرضى بذلك (قال) لأن المدبر لم يعتقه السيد بأمر يبتدئه بعد الكتابة انما أعتق على السيد لأمر لزم السيد قبل الكتابة فلا بد من أن يعتق على السيد على ما أحب صاحبه أو كره وتوضع عن صاحبه حصة المدبر من الكتابة وتسقط عنه حصة المدبر من الكتابة ﴿قلت﴾ فلم لا يسمى المدبر مع صاحبه وان خرج حراً أليس هو ضامناً لما على صاحبه من حصة صاحبه من الكتابة وصاحبه أيضاً كان ضامناً لما على المدبر من حصته من الكتابة فلم لا يلزمه السعاية بالضمان (قال) لان صاحبه قد علم حين دخل معه في الكتابة أنه يعتق بموت السيد فلا يجوز أن يضمن حر كتابة مكاتب لسيدته لأن السيد لم يعتقه بأمر يبتدئه بعد الكتابة انما أعتق على السيد بأمر لزمه على ما أحب صاحبه أو كره ولا ينبغي أن يضمن حر كتابة المكاتب . وان لم يخرج المدبر من الثلث عتق منه ما حمل الثلث وسقط عنه من الكتابة بقدر ذلك وسمى هو وصاحبه في بقية الكتابة لأنه لا عتق لواحد منهما الا بصاحبه فأيهما أدى منهما رجع على صاحبه بما يصيبه مما أدى عنه

وانما يسمى من المدبر ما بقي فيه من الرق ﴿قال سحنون﴾ وقال أشهب لا يجوز أن يعقد كتابة عبيدين له أحدهما مدبر والآخر غير مدبر ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو أن مكاتين في كتابة واحدة دبر السيد أحدهما بعد الكتابة ثم مات السيد وثله يحمل العبد المدبر (قال) ان كان هذا المدبر قويا على الاداء يوم مات السيد فلا يمتق بموت السيد الا أن يرضى أصحابه الذين معه في الكتابة بذلك فان رضى أصحابه كانوا بحال ما وصفت لك في العتق وان كان يوم مات السيد المدبر زمنا وقد كان صحيحاً فإنه يمتق ولا يكون للذين معه في الكتابة هاهنا قول ولا يوضع عنهم حصة هذا المدبر من الكتابة لان مالكا قال في الزمن يكون مع القوم في الكتابة فيعتقه سيده انه لا يوضع عنهم بذلك شيء وكل من أعتق من صغير أو كبير زمن فإنه عتق ان شاؤا وان أبوا لا يوضع عنهم من الكتابة شيء وكل من عتق من له قوة فلا عتق لهم الا برضاهم فذلك الذي يوضع عنهم قدر ما يصيبه من الكتابة ويسمعون فيما بقي

— في وطء المدبرة بين الرجلين —

﴿قلت﴾ أرايت مدبرة بين رجلين وطئها أحدهما فحملت منه (قال) قال مالك تقوم على الذي حملت منه وينفسخ التدبير (قال) وانما ينظر في هذا الى ماهو أوكد فيلزم ذلك سيدها وأم الولد أوكد من التدبير وكذلك قال لي مالك ﴿قال سحنون﴾ وكذلك يقول جميع الرواة مثل قول مالك (وقال غيره) وان كان الواطئ معسراً فالشريك بالخيار ان شاء ضمنه نصف قيمتها وكانت أم ولد للواطئ وان أبي وتمسك بنصيبه كان ذلك له واتبع الواطئ بنصف قيمة الولد يوم تلده أمه ﴿قال سحنون﴾ فان أفاد الواطئ مالا لم يلزمه ضمان نصيب صاحبه لأنه قد سقط عنه التقويم اذا كان لا مال له ولا يلزم الشريك قيمة نصيبه وتمسك بنصيبه ويتبع الواطئ بنصف قيمة الولد وان مات الواطئ ولا شيء عنده بقي نصيب المتمسك بالرق مدبراً كما هو وكان نصيب الميت حراً من رأس المال لأنه بمنزلة أم الولد وان مات الذي لم

يطأ وقد كان يتشبث بنصيبه وترك أن يضمنها شريكه وليس له مال وعليه دين يرد
التدبير فبيعت في الدين فان اشتراها الشريك الذي كان وطئ ليسر حدث له حل له
وطؤها فان مات فنصفها حر بمنزلة أم الولد والنصف الذي اشتري رقيق للورثة ألا
تري أن الرجل يعتق مصابته من عبده ولا شيء عنده فلا يقوم عليه لغيره ويبقى
نصيب صاحبه رقيقاً ثم يحدث للمعتق الميسر مال فيشتري النصف الرقيق انه رقيق
كما هو ولا يعتق عليه فكذلك المسئلة الأولى

❦ في الامة يدبر سيدها ما في بطنها أله أن يبيعها أو يرهنها ❦

❦ قلت ❦ أرايت الامة ان دبر رجل ما في بطن أمته أله أن يبيعها في قول مالك
أو يرهنها (قال) هو كقوله ما في بطنك حر ❦ قلت ❦ أف يكون له أن يرهنها في قول
مالك (قال) نعم لان المدبرة ترهن عند مالك

❦ في ارتداد المدبر ❦

❦ قلت ❦ أرايت العبد اذا دبره سيده ثم ارتد العبد ولحق بدار الحرب فظفر
المسلمون به ما يصنع به في قول مالك (قال) يستتاب فان تاب والا قتل ❦ قلت ❦
فان تاب أبيع في المقاسم (قال) لا ويرد الى سيده عند مالك ولا يباع في المقاسم
اذا عرفوا سيده أو علموه أنه لاحد من المسلمين بعينه ❦ قلت ❦ فان لم يعلموا حتى
اقتسموا كيف يصنع به في قول مالك وقد جاء سيده بعد ما قسم (قال) بخير سيده
فان اقتكه كان على تديره وان أبي أن يفتكه خدّم العبد في الثمن الذي اشتري به في
المقاسم فاذا استوفى ثمنه المشتري وسيده حي رجع الى سيده على تديره وان هلك
السيد قبل ذلك فكان الثالث يحمله خرج حراً واتبع بما بقي من الثمن وان لم يحمله
الثالث أعتق منه بقدر ما يحمل الثالث وكان ما بقي منه رقيقاً لمن اشتراه لان السيد كان قد
أسلمه اليه وليس للورثة فيه شيء (وقال غيره) ان حمله الثالث عتق ولا يتبع بشيء وان
لم يحمله الثالث فما حمل منه الثالث يعتق ولم يتبع العتيق منه بشيء وكان ما بقي رقيقاً لمن

اشتراه لانه قد كان اشترى عظم رقبة وان لحق السيد دين أبطل الثلث حتى يرد
عتقه كان مملوكا لمن اشتراه وليس ما اشتريت به رقبة كجنيته التي هو فعلها فاعتق
منه اتبع بما يقع عليه من الجناية لانه فعل نفسه وجناته

❦ في مدبر الذي يسلم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن نصرانيا اشترى مسلما فدبره ما يصنع به (قال) أما الذي
سمعت من مالك في النصراني يدبر العبد النصراني ثم يسلم العبد فانه يؤاجر فأنا
أرى هذا يشبهه وهو مثله عندي ومما يدل على ذلك أن لو قال له أنت حر الى سنة
مضى ذلك عليه وأوجر له ولم يكن الى رد العتق سبيل ❦ قلت ❦ أرايت ان أسلم
مدبر النصراني (قال) يؤاجر فيعطى اجارته حتى يموت النصراني فان مات النصراني
وله مال يخرج المدبر من ثلثه عتق المدبر وكان ولاؤه لجميع المسلمين وان لم يترك
النصراني وفاء عتق منه ماعق وبيع منه ما بقى من المسلمين ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك
قال نعم (قال ابن القاسم) فان أسلم النصراني قبل أن يموت رجع اليه عبده وكان له
ولاؤه فان أسلم بعض ولد النصراني أو أخ له ممن يجر ولاء مواله ويرثه كان ولاء المدبر
له يرثه دون جماعة المسلمين ❦ قلت ❦ أرايت اذا أسلم العبد ثم دبره مولاه النصراني
(قال) أرى أن يعمل فيه مثل ما يعمل بالذي دبروه وهو نصراني يؤاجر لانا ان بعناه كان
الذي يعجل النصراني من هذا العبد منفعة له ومضرة على العبد ولان العبد ان أخطأه
العتق يوما كان أمره الى البيع فلا يعجل له البيع لعله يعتق يوما ما وليس للنصراني
فيه أمر يملكه اذا آجرناه من غيره الا الغلة التي يأخذها الا أن ولاء هذا أيضا ان
عتق للمسلمين لا يرجع الى النصراني وان أسلم ولا الى أولاده مسلمين وقد
ثبت ولاؤه للمسلمين ❦ قال سحنون ❦ وقال بعض الرواة ولا يجوز اشتراء
النصراني مسلما لاني لو أجزت شراءه ما بعته عليه ولكن لما لم يحز له ملكه ابتداء لم
يحز له شراؤه (وقد قال) بعض الرواة واذا أسلم عبده ثم دبره فانه يكون حرا لانه
اذا أسلم العبد بيع على سيده فلما منع نفسه بالتدبير الذي هو له من البيع والتدبير

﴿ في مدبر المرتد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يدبر عبده ثم يرتد السيد ويلحق بدار الحرب أيعتق مدبره أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في الاسير يتنصر ان ماله موقوف الى أن يموت فكذلك مستأنك مدبر المرتد موقوف ولا يعتق الا بعد موته ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرتد اذا ارتد وله عبيد قد دبرهم ولحق بدار الحرب (قال) قال مالك ماله موقوف فرقيقه بمنزلة ماله عندي

﴿ في الدعوى في التدبير ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعى العبد على سيده انه دبره أو كاتبه وأنكر المولى ذلك أنستحلفه للعبد في قول مالك (قال) لا يستحلف وهذا من وجه العتق فاذا أقام شاهداً واحداً أحلف له السيد فان نكل عن اليمين حبس حتى يحلف

﴿ في العتق الى أجل أيكون من رأس المال ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لعبده أنت حر بعد موت فلان أيكون هذا مدبراً أم لا في قول مالك (قال) ليس هذا تدبيراً عند مالك ولكن هذا معتق الى أجل وهذا أخرى اذا مات فلان أن يعتق من جميع المال ولا يكون من الثلث ﴿ قلت ﴾ وسواء ان مات السيد قبل فلان فالعبد حر اذا مات فلان من جميع المال يخدم الورثة بقية حياة فلان ثم هو حر (قال) نعم اذا كان هذا القول أصله في صحة سيده فان كان هذا القول من سيده في مرضه كان العبد في ثلثه فان حمله الثلث خدم الورثة بقية حياة فلان ثم هو حر بعد موت فلان فان لم يحمله الثلث قيل للورثة اما أمضيتم ما قال الميت واما أعنتم ما حل الثلث الساعة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من حال في وصيته على ثلثه فأبى الورثة أن يجيزوا وصيته فانه يقال لهم أسلموا ثلث ماله الميت الى أهل الوصايا أو أنفذوا ما قال الميت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أنت حر بعد

موت فلان بشهر أيتق من جميع المال أم من الثلث (قال) هذا أجل من الاجال قد أعتق عبده الى ذلك الاجل فهو حر الى ذلك الاجل من جميع المال بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت حر اذا خدمتني سنة نخدم العبد بعض السنة ثم مات السيد (قال) يخدم الورثة بقية السنة في قول مالك ﴿قلت﴾ فان لم يموت السيد ولكنه وضع عنه الخدمة (قال) فهو حر مكانه مثل المكاتب اذا وضع عنه سيده كتابته ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده اخدم ابني هذا سنة ثم أنت حر أو قال اخدم فلانا سنة ثم أنت حر فأت فلان أو مات ابنه قبل تمام السنة (قال) قال مالك اذا قال الرجل لعبده اخدم فلانا سنة ثم أنت حر فأت الذي جعل له خدمة العبد قال مالك يخدم ورثة الذي جعل له الخدمة بقية السنة ثم هو حر . وأما الابن فان مالكا قال لي ينظر في ذلك فان كان انما أراد به وجه الحضانة لولده والكفالة له فان العبد حر حين يموت ابنه وان كان انما أراد به وجه الخدمة خدم ورثة الابن الى الاجل الذي جعل له ثم هو حر ولم يقل لي مالك في الاجنبيين مثل ما قال لي في الابن والبنت وكذلك لو قال اخدم اخي هذا سنة ثم أنت حر أو ابن فلان سنة ثم أنت حر أو ابنة فلان سنة ثم أنت حر (قال) هذا كله ينظر فيه فان كان انما أراد به وجه الحضانة والكفالة فانه حر حين يموت المخدم وان كان أراد به وجه الخدمة فان العبد يخدم ورثة المخدم بقية السنة ثم هو حر ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لعبده أنت حر على أن تخدمني سنة (قال) ينظر في ذلك في قول مالك فان كان انما عجل عتقه وشرط عليه الخدمة فالخدمة ساقطة عن العبد وهو حر وان كان انما أراد أن يجعل عتقه بعد الخدمة فهو كما جعل ولا يكون حراً حتى يخدم ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يقول لعبده أنت حر بعد سنة فيأبى فيها أترأ حرأ (قال) نعم وانما هو عندي بمنزلة ما لو قال له اخدمني سنة ثم أنت حر فرض فيها ثم صح عند انقضاء السنة فانه حر ولا خدمة عليه ﴿قلت﴾ وسواء ان قال اخدمني سنة وأنت حر فرض سنة من أول ما قال أو قال له اخدمني هذه السنة لسنة سماها أو سواه عند مالك (قال)

نم وانما سألت مالكا عن سنة ليست بعينها (قال) وبما بين لك ذلك أن
الرجل اذا أكرى دابته أو داره أو غلامه فقال أكرىكمها
سنة انه من أول ما يقع الكراء تلك السنة من أول
يوم يقع الكراء ولو قال هذه السنة
بعينها كان كذلك أيضاً

﴿ تم كتاب التدبير من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾
﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ ويتلوه كتاب أمهات الاولاد ﴾



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾

﴿ في الرجل يقر بوطء أمته فتأني بولد أيلزمه أم لا ﴾

﴿ أخبرنا ﴾ سحنون بن سعيد قال قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن أقر رجل بوطء أمته فجاءت بولد أيلزمه ذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك نعم يلزمه الولد الا أن يدعى استبراء يقول قد حاضت حيضة فكففت عنها فلم أطأها بعد تلك الحيضة حتى ظهر هذا الحمل فليس هو مني فله ذلك ولا يلزمه هذا الولد اذا ولدته لا أكثر من ستة أشهر بعد الاستبراء ﴿ قلت ﴾ فإن لم يدع الاستبراء الا أنه يقر أنه وطئها منذ أربع سنين فجاءت بهذا الولد بعد وطئه أيلزمه هذا الولد أم لا (قال) قال لنا مالك يباحقه الولد ولم نوقفه على سنة ولا على أربع سنين فأرى أنه يلزمه الولد اذا جاءت به لما يشبه أن يكون من وطء السيد وذلك اذا جاءت به لاقصى ما تحمل له النساء الا أن يدعى الاستبراء ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس وغير واحد أن نافعا أخبرهم عن صفية ابنة أبي عبيد أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يدعونهن يخرجن لا تأتيني وليدة يعترف سيدها أنه قد وطئها الا ألحقت به ولدها قال فأرسلوهن بعد أو أمسكوهن ﴿ سحنون ﴾ قال وأخبرني ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع أن ابن عمر قال من وطئ أمته ثم ضيما فأرسلها تخرج ثم ولدت فالولد منه والضيعة عليه (قال نافع) فهذا قضاء عمر بن الخطاب وقول عبد الله بن عمر ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر كان اذا

وطي جارية له جعلها عند صفية ابنة أبي عبيد ومنعها أن تخرج حتى يستمر بها حمل أو تبيض قبل ذلك ﴿وقال عبد العزيز﴾ مثل قول مالك أن أقر بالوطء لزمه الولد إلا أن يدعى استبراء وإن ولدته لمثل ما يحمل له النساء إلا أن يدعى الاستبراء. لابن وهب

﴿في الرجل يقر في مرضه بوطء أمته فجاءت بولد لما يشبه أن يكون﴾

﴿من وطء السيد أيلزمه الولد أم لا﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن أقر رجل في مرضه أن هذه الأمة حملها منه وأقر بولد أمة له أخرى فقال ولدها مني وقال في أمة له أخرى قد وطئتها ولم يذكر الاستبراء بعد الوطء وكل هذا في مرضه فجاءت هذه التي أقر بوطئها بولد يشبه أن يكون من وطء السيد (قال) يلزمه الولد في هؤلاء كلهم وأمهاتهم أمهات أولاد عند مالك ويعتق أمهات الأولاد من جميع المال وإن لم يكن له مال سواهن فهم أحرار وأمهاتهم أمهات أولاد عند مالك ويعتقن (قال) وهذا كله قول مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يقر عند موته بالجارية أنها قد ولدت منه ولا يعلم ذلك أحد إلا بقوله أترى أن يصدق في ذلك (قال) فقال لي مالك إن كان الرجل ورثته كلاله إنما هم عصبة ليسوا هم ولده فلا أرى أن يقبل قوله إلا بينة تثبت على ما قال وإن كان له ولد رأيت أن يعتق ﴿قال﴾ فقلت للمالك أفمن رأس المال أم من الثلث (فقال) بل من رأس المال ﴿قال﴾ فقلت للمالك فالذي ورثته كلاله إنما هم عصبته ليسوا بولد أفلا ترى أن تعتق في الثلث (قال) لا وهي أمة إلا أن يكون لها على ما قال بينة تثبت ﴿قلت﴾ وهذا إذا لم يكن مع الأمة ولد يدعيه السيد قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان مع الأمة ولد يدعيه السيد جاز قوله في ذلك وكانت أم ولده قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت قول مالك إذا كان ورثته كلاله لم يصدق إذا قال في جارية له عند موته أنها أم ولده أن يحمل مالك الأخوة والأخوات كلاله في هذا الوجه أم لا (قال) الأخوة والأخوات كلاله عند مالك في غير هذا الوجه (قال) وإنما قال مالك الذي أخبرتك بهما قال لنا إن كان ورثته كلاله فالإخ والأخت هما أيضاً في أمر هذه الجارية التي أقر بها

أنها ولدت منه بمنزلة الكلالة لا يصدق إذا كان ورثته أخوة أو أخوات ﴿وقال﴾
 سحنون ﴿وقد قال إذا أقر في مرضه لجارية أنها ولدت منه وليس معها ولد كان
 ورثته كلاله أو ولداً فلا عتق لها من ثلث ولا من رأس المال وإنما قوله قد ولدت
 مني ولا ولد معها يلحق نسبه مثل قوله هذا العبد قد كنت أعتقته في صحتي فلا يعتق
 في ثلث ولا في رأس مال لأنه أقر وقد حجب عن ماله إلا من الثلث ولم يرد به الوصية
 ولا يكون في الثلث إلا ما أريد به الوصية أو فعله في المرض وليس له أن يعتق من
 رأس ماله في مرضه وقد قال أبو بكر الصديق لعائشة رضي الله تعالى عنهما لو كنت
 حزنيه لكان لك ولكنه اليوم مال وارث وهذا كله قول مالك وأكثر الرواة

﴿في الرجل يبيع الجارية ثم يدعي ولدها ويقر بالوطء ثم ينكر ذلك المشتري﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أتى بمت جارية فجاءت بولد لما يشبه أن يكون من وطء جارية جاءت
 به لستة أشهر أو سنتين أو ثلاث فادعيت ولدها وأنكر المشتري أن يكون ولدي (قال)
 سئل مالك عن رجل باع جارية له وهي حامل فادعى أنه ولده قال مالك أمثل ذلك عندي
 إذا لم يكن في ذلك تهمة أن يلحق الولد به وتكون أمه أم ولد فكذلك إذا أقر بالوطء
 وادعى الولد أنه يلحق به عند مالك لأنه ادعى أن ماءه فيها حين أقر بالوطء فإذا
 جاءت بولد لما يشبه أن يكون من الماء جعلته ولده ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن
 الرجل يبيع الجارية ومعه ولد فيدعيه عند الموت بعد سنين كثيرة كيف ترى
 فيه (قال) قال مالك أرى أن يلحق به أن لم يتهم في الولد على انقطاع من الولد إليه
 يكون الرجل لا ولد له فيتهم على أنه إنما أراد أن يميل بميراثه إليه لأن الصبي له إليه
 انقطاع فلا يقبل قوله إذا كان كذلك إذا كان ورثته كلاله ليس ورثته أولاده
 ﴿قال سحنون﴾ وقد قال بعض الرواة منهم أشهب لا يتهم إذا ولد عنده من
 أمته ولم يكن له نسب يلحق به فإقراره جائز ويلحق به الولد وتكون الأمة أم ولد
 ويرد الثمن كان ورثته كلاله أو ولداً ﴿قال سحنون﴾ وهو قول أكثر كبار
 أصحاب مالك

الرجل يقربوطه جاريته ثم ينكر ولدها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أقر رجل بوطه جاريته ثم باعها قبل أن يستبرئها فجاءت بولد لما يشبه أن يكون من وطئه ذلك فأنكر البائع أن يكون منه (قال) هو ولده لانه مقر بالوطء ولا يقطع بيمه اياها ما زمه من ذلك في الولد الا أن يدعى استبراء وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان أقر بوطه جاريته فجاءت بولد فأنكر السيد أن يكون ولده (قال) سئل مالك عن الرجل يطلق امرأته فتدعى أنها قد أسقطت وقد انقضت عدتها ولا يعلم ذلك الا بقولها (قال) قال مالك ان الولادة والسقط لا يكاد يخفى هذا على الجيران وانها لوجوه تصدق النساء فيها وهو الشأن ولكن لا يكاد يخفى هذا على الجيران فكذلك مسئلتك في ولادة الامة ❦ قلت ❦ أرايت أم ولد الرجل اذا ولدت ولدا فنفاه أيجوز نفيه في قول مالك ❦ قال ❦ قال مالك ان نفيه جائز اذا ادعى الاستبراء والا لزمه الولد

❦ في أم الولد والامة يقرسيدها بوطئها ثم تأتي بولد ❦

❦ من بعد موته بما يشبه أن يكون تلد لمثله النساء ❦

❦ قلت ❦ أرايت أم الولد اذا أعتقها سيدها أو مات عنها فجاءت بولد لاربعة سنين أو لما تجيء به النساء أيلزم السيد الولد أم لا (قال) نعم الولد لازم له الا أن يدعى الاستبراء لان كل من أقر بوطء أمة له عند مالك فجاءت بولد لما يشبه أن تكون حاملا لذلك الوطء فالولد ولده الا أن يدعى الاستبراء بعد الوطء ❦ قلت ❦ وهو مصدق في الاستبراء في قول مالك قال نعم

❦ في المديان يقر بولد أمته أنه منه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا عليه دين يحيط بماله فقال هذا الولد ولدي من أمتي هذه (قال) أراها أم ولده ولا يلحقها الدين والولد ولده وكذلك قال لي مالك في أمهات الاولاد ان الدين لا يلحقهن ولا يردهن ولا يجعلهن بمنزلة الرجل يمتق عبده وعليه

دين ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا قول الرواة كلهم لا أعلم بينهم فيه اختلافاً وهذا يدل على المسئلة الأولى في الذي ادعى الولد وورثته عصبة والولد له انقطاع إلى المدعى وناحية فالمر بالولد والدين غالب عليه أولى بالتهمة لانتلافه أموال الناس ولكن استلحاق الولد يقطع كل تهمة (وقد قال) ذلك بمض كبار أصحاب مالك منهم أشهب ألا ترى أن الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها وقد علم أنه لم يمسه فالطقة بائن ولا يجوز له ارتجاعها إلا بنكاح جديد وولي وصادق لما بات منه في الحكم الظاهر فإن ظهر للمرأة حمل فادعاه كان ولده وكانت زوجته بلا صادق ولا نكاح مبتدأ لاستلحاقه الولد فالولد قاطع للهم

— في الرجل يزوج أمته رجلاً فتلد ولداً تمام ستة أشهر —
﴿ أو أقل من ذلك فيدعيه السيد ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً زوج أمته من عبده أو من رجل أجنبي فجاءت بولد لسته أشهر فصاعداً فادعاه السيد لمن الولد (قال) قال مالك في الرجل يزوج أمته ثم يطؤها السيد فتجيء بولد إن الولد ولد الزوج ولا يكون ولد السيد إلا أن يكون زوجها قد اعتزلها ببلد يعرف أن في اقامته ما كان استبراء لرحمها في طول ذلك فالولد يلحق بالسيد ﴿ وسئل ﴾ مالك عن رجل زوج أمته من عبده ثم وطئها السيد فجاءت بولد (قال) الولد للعبد إلا أن يكون العبد معزولاً عنها فإن الولد يلحق بالسيد لأنها أمته يدراً عنه فيها الحد فكذلك يلحق به الولد إذا كان الزوج معزولاً عنها ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن زوج أمته فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر وقد دخل بها زوجها أفسد نكاحه في قول مالك (قال) نعم ويلحق الولد بالسيد إن كان السيد مقراً بالوطء إلا أن يدعي الاستبراء

— في الرجل يطأ أمة مكاتبه فتحمل —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يطأ أمة مكاتبه فحملت فجاءت بولد أيمتق الولد أم لا (قال)

لم أسمع من مالك في هذه المسئلة شيئاً إلا أني سمعت مالكا يقول لا يجتمع النسب
والحد فاذا درى الحد ثبت النسب فأري في مسئلتك هذه لابد من أن يدراً الحد
ولا أحفظه عن مالك فاذا درى الحد ثبت النسب ﴿ قلت ﴾ فهل يكون للمكاتب
في الابن القيمة على أبيه يوم حملت وتكون الامة أم ولد له بتلك القيمة أم لا تكون
له أم ولد وترجع الى المكاتب أمة (قال) أحسن ما جاء فيه عندي أنها تقوم عليه يوم
حملت بمنزلة الذي يطأ جارية ابنه أو ابنته أو شريكه ولا يكون هذا في أمة مكاتبه
أشد مما يطأ جارية على الشريك في حصة شريكه وتكون أم ولد له ولا يصلح أن
يأحق الولد به وتكون أمه أمة لمكاتبه ﴿ قلت ﴾ فإن لم يكن له مال وليس فيما بقي
على مكاتبه قدر قيمتها أتكون أم ولد ويعتق المكاتب ويتبع سيده بفضل القيمة أم
تكون أمة للمكاتب ويقاص السيد بقيمة الولد فيما بقي عليه من كتابته (قال) أرى
أن يكون ذلك على السيد ويقاص المكاتب سيده بذلك فإن كانت قيمتها كفافاً لما
بقي عليه من الكتابة عتق وإن كان في قيمتها فضل رجع بذلك المكاتب على سيده
وعتق ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ليس للسيد تمجيل ماعلى مكاتبه (قال) فإن كان
له مال أخذت القيمة من ماله وصارت أم ولده للشبهة في ذلك وإن كان ماله على
مكاتبه لا يحيط بقيمتها بيع ماعلى مكاتبه فإن كان ذلك قيمتها كانت أم ولد وأعطي
المكاتب ذلك الثمن إلا أن يشاء المكاتب أن يكون أولى بما بيع منه لتمجيل العتق
وإن أبي كان له الوقوف على كتابته وإن لم يكن في ذلك إلا بقدر نصف الجارية
أخذه المكاتب وبقي نصف الجارية للمكاتب ونصفها بحساب أم ولد واتبع السيد
بنصف قيمة الولد

﴿ في الرجل يطأ جارية ابنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يطأ جارية ابنه أتقوم عليه في قول مالك أم لا وكيف ان
كان ابنه صغيراً أو كبيراً أو حملت أو لم تحمل الجارية من الاب (قال) قال مالك
تقوم عليه جارية ابنه اذا وطئها حملت أو لم تحمل كبيراً كان أو صغيراً وهو قول

مالك ان الصغير والكبير في ذلك سواء تقوم عليه اذا وطئها وان لم تحمل ولا حد
عليه فيها لان ملكا قال في الجارية بين الشريكين اذا وطئها أحدهما قومت عليه
يوم حملت الا أن يحب الشريك ان هي لم تحمل أن لا تقوم على شريكه فذلك له ولا
أرى أنا الابن بمنزلة الشريك اذا هي لم تحمل فان كان الابن كبيراً وليس للأب مال
فانها تقوم على الاب على كل حال مليا كان أو معدما وتباع عليه ان لم تحمل لابنه
وكذلك المرأة تحمل جارتها وزوجها أو لابنها أو لغيرهما وكذلك الاجنبون هم بمنزلة
سواء ﴿قلت﴾ أرايت ان وطئ رجل جارية ابنه وقد كان ابنه وطئها قبل ذلك
أتقوم على الاب أم لا (قال) قال مالك تقوم على الاب ﴿قلت﴾ فهل للأب أن يبيها
في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان حملت من وطئ الاب (قال) قال مالك تقوم
على الاب وتخرج حرة ويباحقه الولد لانها حرمت على الاب لان الابن قد كان
وطئها قبل ذلك وانما كان للأب فيها المنة فلما كانت عليه حراما عتقت (قال) ولم
أسمعه من مالك ولكن أخبرني عنه بدخ من أثق به ﴿قلت﴾ أرايت ان وطئ
الاب أم ولد ابنه أتقوم عليه أم ماذا يصنع به في قول مالك (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن تؤخذ القيمة من الاب قيمة أم الولد فتدفع الى الابن
وتعتق الجارية على الابن ولا تعتق على الاب لان الولاء قد ثبت للابن وانما
ألزمت الاب القيمة للفساد الذي أدخله على الابن . ولا أمر الابن أن يطأها فاذا
نهيبت الابن عن الوطئ وحرمت عليه بوطئ الاب أعقتها عليه وقد بلغني ذلك عن
مالك ﴿قلت﴾ لم حرمت هذه الجارية على الابن وقد قال مالك لو أن رجلاً وطئ
امراً ابنه لم تحرم على الابن (قال) لا تشبه الحرة في هذا الامة لان الرجل لو وطئ
امراً ابنه لرجته ان كان محصناً وان كان لم يحصن بامراً قط حددته حد البكر
واستأحده في أم ولد الابن فلما لم أحده في أم ولد ابنه حرمتها على الابن فكذلك
أم ولد الابن لانها أمة اذا وطئها الاب دفعت عنه الحد وحرمتها على الابن وألزمت
الاب قيمتها وأعقتها على الابن ﴿قلت﴾ أرايت ان جاءت هذه الجارية بولد

بعد ما وطئها الاب (قال) ينظر في ذلك فان كان الابن غائبا يوم وطئها الاب وقد غاب الابن قبل ذلك غيبة يعلم أن في مثلها قد استبرئت لطول مغيبه فالولد ولد الاب لان ملكا قال لو أن رجلا زوج غلاما له أمة له فوطئها سيدها بعد ما دخل بها زوجها فولدت ولداً (قال) مالك ان كان المبد غير ممزول عنها فالولد للعبد وان كان ممزولا عنها أو غائبا قد استيقن في ذلك أنها قد حاضت بعده واستبرأ زوجها (قال مالك) رأيت أن يلحق الولد بالسيد وترد الجارية الى زوجها فكذلك الاب في جارية ابنه

❦ في الرجل يتزوج الامه فتلد منه ثم يشتريها أتكون بذلك أم ولد أم لا ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان تزوج الولد أمة والده فولدت ثم اشتراها أتكون أم ولد بذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمة ثم اشتراها وقد كانت ولدت منه قبل أن يشتريها انها لا تكون أم ولد بذلك الولد الا أن يشتريها وهي حامل فتكون بذلك الولد أم ولد ألا ترى أن الولد الذي ولدته قبل أن يشتريها انه لسيدها الذي باعها وان الذي اشتراها وهي حامل به يكون له فتصير بهذا أم ولد ولا تصير بالذي ولدت قبل الشراء أم ولد لانه رقيق. وأما ما سألت عنه من اشتراء الولد امرأته من أبيه وهي حامل فاني لا أراها أم ولد وان اشتراها وهي حامل فله لان الولد قد عتق على جده في بطنها وانما تكون أم ولد اذا اشتراها وهي حامل منه بمن لم يمتق عليه وهو في بطنها فأما ما ثبتت فيه الحرية بعتق على من ملكه فاشتراها وهي حامل به فلا تكون به أم ولد ألا ترى أن سيدها لو أراد أن يبيعها لم يكن ذلك له لانه قد عتق عليه ما في بطنها وان الامه التي لغير أبيه لو أراد ان يبيعها وهي تحت زوجها باعها وكان ما في بطنها رقيقا فهذا فرق ما بينهما ❦ قلت ❦ أرايت لو أني اشتريت أمة قد كان أبي زوجها وهي حامل من أبي (قال) يمتق عليك ما في بطنها ولا تستطيع أن تبيعها حتى تضع ما في بطنها ولا يمتق عليك الامه ❦ قلت ❦ فان رهنى دين بعد ما اشتريتها أتباع أم لا (قال) نعم تباع عليك وتباع

بالولد وذلك أنه انما يمتق عليك اذا خرج الا أنك لا تستطيع أن تبقيها لما عقد
 لولدها من العتق بعد الخروج ﴿قال سحنون﴾ وقد قال أشهب مثل قول عبد الرحمن
 ابن القاسم (وقال) بعض رواة مالك لا تباع في الدين حتى تضع لان عتق هذا ليس
 هو عتق اقتراب من السيد انما أعنته السنة وعتق السنة أوكد من الاقتراب وأشد
 ﴿قلت﴾ فان اشتريتها وهي حامل من أبي وأبي حي وهي تحته أ تكون أم ولد لأبي
 بذلك الولد ويفسخ الزوج (قال) لا لا تكون أم ولد بذلك الولد وهي أمة للابن ولا
 تكون أم ولد بذلك الولد لان الولد انما عتق على أخيه ولم يمتق على أبيه ولم يكن
 للاب فيها ملك وتجرم على الاب بملك ابنه اياها لان الاب لا ينفى له أن يتزوج أمة
 ابنه ﴿قلت﴾ فان كانت حاملا من أخي فاشتريتها (قال) تكون هي وولدها رقيقا لك
 لان الرجل لا يمتق عليه ابن أخيه ﴿قال سحنون﴾ وقد قال غيره في الابن الذي
 تزوج جارية أبيه فحملت منه ثم اشتراها من أبيه ان ذلك لا يجوز لان ما في بطنها
 قد عتق على جده ولا يجوز أن تباع ويستثنى ما في بطنها لان ذلك غرر لانه وضع
 من ثمنها ما استثنى وهو لا يدري أيكون لها ولد أم لا يكون فكما لا يجوز له
 بيع ما في بطنها لانه غرر فكذلك اذا باعها واستثنى ما في بطنها لانه قد وضع من
 الثمن لمكانه ألا ترى أن عتق ما في بطنها عتق لا يتسلط عليه الدين ولا يباحقه
 الرق لانه عتق سنة وليس هو عتق اقتراب

﴿في أم ولد المرتد ومدبره﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مسلما ارتد ولحق بدار الحرب وله عبيد قد دبرهم وأمهات
 أولاد في دار الاسلام أيمتقون عليه حين لحق بدار الحرب كافرآ (قال) قال مالك
 في الاسير يتصرأه لا يقسم ماله الذي في دار الاسلام بين ورثته فهذا يدل على
 أن أمهات أولاد المرتد لا يمتقن عليه بأحقه بدار الحرب لان من لا يقسم ماله بين
 ورثته لا يمتق عليه أمهات أولاده فلما كان الاسير اذا نصر لا يقسم ماله بين ورثته

فكذلك المرتد اذا ارتد في دار الاسلام ولحق بدار الحرب فهو بمنزلة الاسير الذي تنصر فان رجع الى دار الاسلام قتال ثم مات كان ميراثه بين ورثته وعق عليه أمهات أولاده ومدبروه وان مات على الارتداد كان ماله لجميع المسلمين وأما مدبروه فانهم يمتقون وليس هي وصية استحدثها لانه أمر عقده في الصحة ولم يكن يستطيع أن يتقضه وهو مسلم فلذلك جاز عليه وأما كل وصية لو شاء أن يردّها وهو مسلم ردّها فانها لا تجوز اذا ارتد وكذلك الاسير اذا تنصر ولو جاز له ما أوصى به وهو مسلم ولو شاء أن يردّه رده لجاز له أن يحدث في ارتداده وصية فهذا وجه ما سمعته ﴿قلت﴾ أرايت المرتد اذا ارتد وله أمهات أولاد أبحر من عليه في حال ارتداده في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يمتقن عليه اذا وقعت الحرمة (فقال) لا أحفظ قول مالك في العتق ولكني لا أرى أن يمتقن عليه لان الحرمة التي وقعت ها هنا من قبل ارتداده ليست كحرمة النكاح لان النكاح عصمة تقطع منه بارتداده وهذه ليس لها من عصمة تقطع وهذه تحل له ان رجع عن ارتداده الى الاسلام فأراها موقوفة ان أسلم كانت أم ولده بحال ما كانت قبل أن يرتد

— في أم ولد الذي تسلم —

﴿قلت﴾ أرايت أم ولد الذي اذا أسلمت ما عليها في قول مالك (قال) تمتق ﴿سحنون﴾ وقد قال مالك توقف حتى يموت أو يسلم فتحل له ثم رجع الى أن تمتق ﴿قلت﴾ ولا تسمى في قيمتها في قول مالك (قال) لا لان الذي انما كان له فيها الاستمتاع بوطئها فلما أسلمت حرم عليه فرجها فصارت حرة ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت أم ولد النصراني ثم أسلم النصراني مكانه بعد اسلامها أتجعلها أم ولده كما كانت أم تمتقها عليه (قال) ان أسلم قبل أن يمتقها السلطان عليه بعد ما أسلمت كانت أم ولد له (قال) والذي أرى في أم ولد الذي اذا أسلمت ان غفل عنها فلم يرفع أمرها حتى أسلم سيدها النصراني وقد طال في ذلك زمانها ان سيدها أولى بها ان أسلم ما لم يحكم عليه السلطان يمتقها لانه أمر قد اختلف فيه الناس عن مالك ﴿قلت﴾

أرأيت أم ولد ذمي ولدت بعد أن صارت أم ولد من غير سيدها فأسلمت فأعتقها
عليه في قول مالك ما حال الولد وهل هم مسلمون باسلام أمهم إذا كانوا صفاراً أم
لا وهل يعتق ولد أم الولد على سيدهم النصراني إن أسلم وأمه نصرانية أو أسلمت
أم الولد ولم يسلم معها أولادها وهم كبار قد استغنوا عن أمهم بلفوا الحلم أو لم يلفوا
أنتقمهم أم لا (قال) لا عتق للولد الكبير إذا أسلموا مع اسلام أمهم أو قبلها أو
بعدها ولا اسلام للولد الصغار باسلام أمهم استغنوا عنها أو بلفوا الاثفار أو لم يلفوا
ولا عتق لهم أيضاً ولا لجميع ولدها إن أسلموا الا الى موت سيدها ولا يعتق منهم
بالاسلام الا الام وحدها وذلك أن الام إذا جنت أجبر سيدها على افتكاكها وإن
ولدها لو جتوا جناية لم يجبر السيد على افتكاكهم وإنما عليه أن يسلم الخدمة التي له
فيهم فيخندمهم المجرور الى أن يستوفي جرحه قبل ذلك فيرجعون الى سيدهم فهذا
فرق ما بينهما وإنما اسلام الام كمنزلة ما لو عجل لها سيدها العتق دون ولدها فلا
عتق لولدها إذا أسلموا الا الى موت سيدها ﴿ولقد﴾ قال مالك الاولاد تبع للآباء
في الاسلام في الأحرار وقال في أولاد العبيد في الرق أنهم تبع للامهات في الرق ولم
أسمعه قال في اسلامهم شيئاً الا أنني أرى لو أن أمة لنصراني لها ولد صغير فأسلمت
بيعت وما معها من ولد صغير ولا يفرق بينها وبين ولدها لانه لا يستغنى عنها ﴿قلت﴾
فإن كان قد استغنى عنها (قال) لا يباع معها ﴿قلت﴾ ولا يكون مسلماً باسلامها صغيراً
كان أو كبيراً (قال) إذا استغنى عنها فلا أرام عندي مسلماً باسلامها وإن لم يستغن عنها
بيع معها من مسلم فأما اسلامه فلا أراه مسلماً إذا كان أبوه نصرانياً ولا لسيدته الذي
اشتراه مع أمه أن يحمله مسلماً إذا كره ذلك أبوه ﴿قال﴾ ولقد سمعت مالكا
وهو يسئل عن الرجل المسلم يكون له العبد والامة على النصرانية فقتل أولاداً أترى
أن يكره الاولاد على الاسلام وهم صفار (قال) ما علمت ذلك . استنكاراً أن يكون
ذلك لسيدهم ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب النصراني إذا كان مولاه مسلماً فأسلمت أم
ولد هذا النصراني المكاتب (قال) أرى أن توقف فإن عجز المكاتب كان حاله

مثل حال النصراني يشتري الامة المسلمة فان كان السيد نصرانيا ثم أسلمت أم ولد المكاتب النصراني أوقفت فان أدى المكاتب عتقت عليه وان عجز كان رقيقا ويعت عليه

— في أم الولد يكتبها سيدها —

﴿قلت﴾ أرايت أم الولد يصلح أن يكتبها سيدها في قول مالك (قال) قال مالك لا يكتبها سيدها الا بشئ يتعجله منها فأما أن يكتبها يستسميها في الكتابة فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ وانما يجوز عند مالك في أم الولد أن يعتقها على مال يتعجله منها قط قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان كاتب الرجل أم ولده أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فلن فأت بآداء الكتابة أعتقها عليه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأري أن لا ترد في الرق بعد أن عتقت ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد اذا كاتبها سيدها على مال فأدته الى السيد فخرجت حرة أيبكون لها أن ترجع على السيد بذلك المال فتأخذه منه في قول مالك لان مالكا قال لا يجوز أن يكتب الرجل أم ولده (قال) لا . لا ترجع على سيدها بشئ مما دفعت اليه لان مالكا قال للسيد أن يأخذ مال أم ولده منها ما لم يمرض فاذا مرض لم يكن له أن يأخذ مالها منها لانه انما يأخذه الآن لورثته ﴿قال﴾ وقال مالك أيضا لا بأس بأن يقطع الرجل أم ولده على مال يتعجله منها ويعتقها فهذا يدل على أنها لا ترجع بما أدت من ذلك الى السيد ﴿قلت﴾ فلم يجوز مالك القطاعة في أم الولد ولم يجوز الكتابة (قال) لان القطاعة كأنه أخذ مالها وأعتقها وقد كانت له أن يأخذ مالها ولا يعتقها وأما الكتابة فاذا كاتبها فكانه باعها خدمتها ورقها فلا يجوز أن يبيها بذلك ولا يستسميها لان أمهات الاولاد لا سمية عليهن انما فيهن المتعة لساداتهن ﴿قال﴾ وقال مالك ليس لسيد أم الولد أن يستخدمها ولا يجهدا في مثل استقاء الماء والطحين وما أشبهه ولا يكتبها ولو أن رجلا كاتب أم ولده فسخت الكتابة فيها الا أن تقوت بآداء الكتابة فتكون حرة ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد اذا كاتبها سيدها

(قال) تفسخ كتابتها وقال في أم الولد اذا كوتبت فأذت أنها حرة لان مالكا قال لا بأس بأن يقاطع الرجل أم ولده فاذا كان لا بأس بالقطاعة فهي اذا أدت حرة لا شك في ذلك ولا ينبغي كتابتها ابتداء ﴿ قال سحنون ﴾ وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال اذا أردت أم الولد أن تمجّل العتق بأمر صالحا عليه سيدها فهو جائز فأما الكتابة مثل كتابة المملوك فلا ولكن تصالح من ذابت يدها ما ثبت لها العتق ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد بذلك (قال ابن وهب) قال الليث قال يحيى ولو مات سيدها وعليها الدين الذي اشترت به نفسها كان ذلك ديناً عليها تتبع به لأنها اشترت رقاً كان عليها تمجّل العتق بما كتب عليها ولو أنها كتبت على كتابة معلومة ونجم عليها تلك الكتابة الشهور والسنين ثم مات الرجل عتقت وبطل ما بقى عليها من الكتابة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن أبي الزناد بنحو ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس عن ربيعة أنه قال في رجل كاتب سريته قال فإن كانت جاءته بمال تدفعه إليه على عتق تمجّله يكون لبعض ذلك لبعض فذلك جائز لها وله وأنكر ربيعة أن يكتبها وقال أن كتابتها مخالفة لشروط المسلمين فيها. الآثار لابن وهب

﴿ في الرجل يمتق أم ولده على مال يجعله عليها دينا ﴾
﴿ برضاها أو بغير رضاها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت من أعتق أم ولده على مال يجعله دينا عليها برضاها أو بغير رضاها أيلزمها ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك إلا أن مالكا قال ليس له أن يستعملها ولا يكتبها فاذا لم يكن له أن يستعملها ولا يكتبها فليس له أن يمتقها ويجعل عليها دينا بغير رضاها واذا كان برضاها فليس به بأس عندى انما هي بمنزلة امرأة حرة اختلعت من زوجها بدين جعله عليها فكذلك أم الولد لانه انما كان لسيدها المتاع فيها مثل ما كان له في الحرة من المتاع

— في أم ولد الذمي يكتبها ثم يسلم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانيا كاتب أم ولده النصرانية فأسلمت أم ولده أنسقط الكتابة عنها وتمتق في قول مالك (قال) نعم لانه قال اذا أسلمت أم ولد النصراني عتقت عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن ذميا كاتب أم ولده الذمية ثم أسلمت (قال) قال مالك في أم ولد الذمي اذا أسلمت انها حرة فأرى هذه بتلك المنزلة انها حرة وتسقط عنها الكتابة

— في بيع أم الولد وعتقها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت أم ولد رجل فأعتقتها (قال) قال مالك ليس عتقك عتقا ويرد هذا البيع وترجع الى سيدها ﴿ قلت ﴾ لِمَ وهذا العتق أو كد من أم الولد (قال) لان ذلك قد ثبت في أم الولد ولا يشبه التدبير لان التدبير من الثلث وأم الولد حرة من رأس المال الا أن له فيها المتعة فهي مردودة على كل حال أم ولد للبائع فان ماتت في يدى المشتري قبل أن ترد فصبيتها من البائع ويرجع المشتري الى ماله فيأخذها ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع أم ولده فأعتقها المشتري أ يكون هذا فؤا (قال) لا يكون هذا فؤا ولا تكون حرة وترد الى سيدها ﴿ قلت ﴾ فان ماتت وذهب المشتري فلم يقدر عليه ما يصنع بالثمن (قال) يتبعه فيطلبه حتى يرده اليه فان قدر عليه وقدم ماتت الجارية أم الولد في يدى المشتري رد عليه جميع الثمن ولم يتبعه بشئ لان أم الولد انما كان لسيدها فيها المتاع بالوطء لا بغيره وهي معتوقة من رأس المال على سيدها فلا يأكل ثمن حرة ﴿ قلت ﴾ فان مات سيدها وقد ماتت أم الولد قبله أو بعده أو لم تمت (قال) يرد الثمن الى مشتريها على كل حال ويكون ثمنها ديناً على بائعها ان لم يكن عنده وفاء ماتت أو لم تمت مات سيدها أو لم يفس

﴿ في العبد المأذون له يعتق وله أم ولد وأمة حامل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى جارية فوطئها بملك اليمين باذن السيد أو بفيراذن السيد فولدت ثم أعتق العبد بعد ذلك فتنعت كما تبعه ماله أتكون بذلك الولد أم ولد أم لا (قال) قال مالك لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولدته قبل أن يعتقه سيده أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فان ما ولدت قبل أن يعتقه سيده وما في بطن أمته رقيق كلهم للسيد ولا تكون بشئ منهم أم ولد لانهم عبيد وأما أمهم فبمنزلة ماله لأنه اذا أعتقه سيده تبعه ماله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ الا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه قبل أن تضعه فتكون به أم ولده ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فلو أن العبد حين أعتقه سيده أعتق هو جاريته وهي حامل منه (قال) قال لي مالك لا عتق له في جاريته وحدودها وحرمتها وجراحها جراح أمة حتى تضع ما في بطنها فيأخذه سيده وتعتق الأمة اذا وضعت ما في بطنها بالعتق الذي أعتقها به العبد المعتق ولا تحتاج الجارية هاهنا الى أن يحدد لها العتق (قال مالك) ونزل هذا ببلدنا وحكم به (قال ابن القاسم) وسأله بعض أصحابه ابن كنانة بعد ما قال لي هذا القول بأعوام أرأيت المدبر اذا اشترى جارية فوطئها فحملت منه ثم عجل السيد عتقه وقد علم أن ماله يتبعه أثرى ولده يتبع المدبر (قال) لا ولكنها اذا وضعت كان مدبراً على حال ما كان عليه الاب قبل أن يعتقه السيد والجارية للعبد تبع لانها ماله ﴿ قلت ﴾ وتصير ملكا له ولا تكون بهذا الولد أم ولد له (قال) قد اختلف قول مالك في هذه بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجعله في هذه الجارية بمنزلة المكاتب في جاريته (قال) والذي سمعت من مالك أنه قال تكون أم ولد اذا ولدته في التدبير أو في الكتابة ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك وان لم يكن لها يوم تعتق ولد حي (قال) نعم وان لم يكن لها ولد حي يوم تعتق ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ وقد قال أكثر الرواة لا تكون أم ولد المدبر أم ولد اذا أعتق المدبر كان له ولد يوم يعتق أو لا ولد له لانه قد كان للسيد أخذها (قالوا) وليس

هي مثل أم ولد المكاتب لان المكاتب كان ماله ممنوعا من سيده فبذلك اقترقا وأم ولد المكاتب أم ولد اذا أدى وعق ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما حجة مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي أعتقه سيده فقال المعتق هي حرة لم جعلها مالك في جراحها وحدودها بمنزلة الامة وان ما في بطنها ملك للسيد وهي اذا وضعت ما في بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعتق (قال) لان ما في بطنها ملك للسيد فلا يصلح أن تكون حرة وما في بطنها رقيق فلما لم يحز هذا أوقفت فلم تنفذ لها حريتها حتى تضع ما في بطنها (قال) ومما يبين لك ذلك أن العبد اذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه ان ما في بطنها رقيق ولا يدخل في كتابة المكاتب الا أن يشترطه المكاتب ﴿ قال سخون ﴾ ^(١) وهذا قول الرواة كلهم ما علمت لأحد منهم خلافا في هذا الا أشهب فانه قال اذا كاتب الرجل عبده وله أمة حامل منه دخل حملها معه في الكتابة الا أن يشترطه السيد

﴿ في أم ولد المدبر يموت سيده فيعتق في ثلثه ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في أم ولد المدبر اذا مات سيده فعتق في ثلث مال الميت ان أم ولده أم ولد له بالولد الذي كان في التدبير وولده الذين ولدوا بعد التدبير من أم ولده بمنزله يعتقون في ثلث مال الميت ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان أراد المدبر أن يبيع أم ولده قبل موت سيده لم يكن ذلك له الا باذن سيده وان أراد سيده انتزاعها كان ذلك له ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك فان كان أعتق المدبر أو المكاتب ولا ولد له يوم أعتق (قال) نعم أراها أم ولد بما ولدت في التدبير والكتابة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وانما تكون أم ولد لان ولدها بمنزلة والدم فقد جرى في ولدها مثل ما جرى في أبيهم فهذا يدل على أنه يجري فيها أيضا ما يجري في ولدها ﴿ قال ﴾ وقال مالك في أم ولد المدبر اذا مات سيده فعتق في ثلث ماله ان أم ولده أم ولد له بالولد الذي حملت به في تدبيره كانوا معها يوم يعتق أبوه أو ماتوا قبل ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فتكون

(١) (قوله قال سخون) من هنالى آخر الباب مثبت في بعض النسخ اه من هامش الاصل

أم ولد لان ولدها بمنزلة أبيهم لانه جرى العتق في الولد بما جرى في الوالد فكذلك يحزى أيضاً فيها كما جرى في ولدها ﴿قال سحنون﴾ قد أعلمتك بهذا الاصل قبل هذا

— في أم ولد المدبر وولده يموت قبل سيده —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً له مدبر فولد للمدبر ولد من أمة له ثم مات المدبر ثم مات السيد (قال) لما مات المدبر كانت أم ولده أمة للسيد وجميع مارك المدبر من مال للسيد وأما الولد فانه مدبر يقوم في ثلث مال الميت بعد موته ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— في الرجل يدعى الصبي في ملك غيره أنه ولده —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً باع صبيّاً صغيراً في يده ثم أقر بعد ذلك أنه ابنه أصدق في قول مالك ويرد الصبي (قال) نعم اذا كان قد ولد عنده (قال) وأخبرني ابن دينار أنها نزلت بالمدينة فقضى بها بعد خمس عشرة سنة وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فان كان الصبي لم يولد عنده (قال) قال مالك القول قوله أبداً إلا أن يأتي بأمر يستدل به على كذبه (قال مالك) فما ادعى ما يعرف كذبه فيه فهو غير لاحق به ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً ادعى ابناً فقال هذا ابني ولم تكن أمه في ملكه ولا كانت له زوجة أصدق في ذلك اذا كان الابن لا يعرف نسبه (قال) قال مالك من ادعى ولداً لا يعرف كذبه فيما ادعى ألحق به الولد اذا لم يكن للولد نسب ثابت ﴿قلت﴾ ومن يعرف كذبه ممن لا يعرف كذبه (قال) الغلام يولد في أرض الشرك فيؤتى به محمولاً مثل الصقالبة والزنج ويعرف أن المدعى لم يدخل تلك البلاد قط فهذا الذي يعرف كذبه وما أشبهه ﴿قلت﴾ أرايت ان شهد الشهود أن أم هذا الغلام لم تزل ملكاً لفلان أو لم تزل زوجة لفلان غير هذا المدعى حتى هلكت عنده أيستدل بهذا على كذب المدعى (قال) أما الامة فلعلمه كان تزوجها فلا أدري ما هذا وأما الحرة فاذا شهدوا أنها زوجة الاول حتى ماتت فهي مثل ما وصفت لك فيما يولد

في أرض العدو ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) إنما قال مالك في الحل إذا ادعاه
 ولم يعرف أنه دخل تلك البلاد قط لم يصدق فأما إذا علموا أنه دخل تلك البلاد دفن
 الولد يلحق به ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعى أنه ابنه وهو في ملك غيره أصدق أم لا
 أو كان أعتقه الذي كان في ملكه ثم ادعاه هذا الرجل أيجوز دعواه ان أكذبه الذي
 أعتقه أو صدقه (قال) قد سمعت أنه لا يصدق إذا أكذبه المعتق ولا أدرى أهو
 قول مالك أم لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال هذا بنى وهو ابن أمة
 لرجل وقال زوجنى الامة سيدها فولدت لى هذا الولد فكذبه سيدها أيكون ولده
 أم لا (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يصدق ﴿قلت﴾ فان اشتراه
 (قال) أراه ابنه وأراه حراً وإنما قلت أراه حراً لان مالكاً قال من شهد على عتق
 عبد فردت شهادته ثم اشتراه بعد ذلك عتق عليه وأما في النسب فهو رأيي ﴿قلت﴾
 أرايت ان ادعت أولاد أمة لرجل فقلت لسيدها زوجتى أمتك هذه وولدت هؤلاء
 الاولاد منى وكذبه السيد وقال مازوجتك ولا هؤلاء الاولاد منك أثبت نسب
 الاولاد منه أم لا في قول مالك (قال) لا يثبت نسبهم منه ﴿قلت﴾ فان اشتراهم هذا
 الذى ادعاهم واشترى أمهم (قال) اذا اشتراهم ثبت نسبهم منه لانه أقر بأنهم أولاده
 بنكاح لا بحرام فلذلك ثبت النسب منه ولم أسمعه من مالك ﴿قلت﴾ ولا تكون
 أمهم بولادتهم أم ولد في قول مالك (قال) نعم لا تكون أم ولد ﴿قلت﴾ أرايت لو
 أن السيد أعتق الاولاد قبل أن يشتريهم هذا الذى ادعاهم أثبت نسبهم من هذا
 الذى ادعاهم أم لا (قال) لا يثبت نسبهم منه لان الولاء قد ثبت للذى أعتقهم ولا ينتقل
 الولاء عنه ولا توارثهم الا بينة تثبت لان الولاء لا ينتقل عند مالك الا بأمر يثبت
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً باع صبياً قد ولد عنده أو لم يولد عنده ثم ادعاه أنه ابنه (قال)
 سمعت مالكا وهو يسئل عن الرجل يدعى الغلام فقال يلحق به الا أن يستدل على
 كذبه ﴿قال﴾ وأخبرنى من أثق به من أهل المدينة أن رجلاً باع غلاماً قد ولد
 عنده فادعاه وهو عند المشتري بعد خمس عشرة سنة (قال) مالك يلحق به ﴿قلت﴾

أرأيت اذا اشترى رجل جارية من رجل فجاءت بولد عند المشتري لمثل ماتلد له النساء
فادعاه البائع (قال) قال مالك دعواه جائز ويرد البيع وتكون أمه أم ولد اذا لم تكن
تهمة (قال) ولم نسأل مالكا عن قولك لمثل ماتلد له النساء وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت
ان اشترى رجل جارية فولدت عند المشتري لسته أشهر أو لسبعة أشهر فادعى
البائع ولدها وقد أعتق المشتري الأم (قال) سئل مالك عن رجل اشترى جارية
فأعتقها فادعى البائع أن الجارية قد كانت ولدت منه (قال مالك) لا يقبل قوله الا بينة
فأرى مسئلتك مثل هذه لا يقبل قوله بعد العتق في الامة لان عتقها قد ثبت
وتقبل دعواه في الولد ويصير ابنه ﴿قال سحنون﴾ ويرد الثمن لانه قد أقر أنه
أخذ ثمن أم ولده ﴿قلت﴾ أرأيت ان بعت جارية لى حاملا فولدت عند المشتري
فأعتق المشتري ولدها فادعاه البائع أثبت دعواه (قال) قال مالك في الجارية اذا
أعتقها المشتري فادعى ولدها البائع ما أخبرتك في ولدها أيضا اذا أعتق المشتري
ولدها أن الولاء قد ثبت فلا يرد بقول البائع هذا الذي قد ثبت من الولاء الا
بأمر يثبت ﴿قلت﴾ فالجارية ما حلها هاهنا (قال) أرى ان كانت دنية لا يتهم في
مثلها رأيت أن تلحق به ويرد الثمن وان كانت ممن يتهم عليها لم يقبل قوله وكذلك
قال مالك في الامة اذا ادعى أنها أم ولد رأيت أن تلحق به اذا لم يتهم ﴿قلت﴾
فالولد هاهنا ينتسب الى أبيه ويوارثه (قال) ينتسب الى أبيه والولاء قد ثبت
للمعتق ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا باع جارية فولدت عند المشتري فمات ولدها
وماتت الجارية فادعى البائع ولدها بعد موتها (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا
شيئا ولكن أرى أن يرد البائع جميع الثمن لانه مقر بأن الثمن الذي أخذه لا يحل له
وهذا المشتري لم يحدث في الجارية شيئا يضمن به ﴿قلت﴾ فان كانت الجارية
والولد لم يموتا ولكن أعتقهما هذا المشتري (قال) يرد الثمن والعتق ماض والولاء
للمعتق ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فأقامت عندي سبعة أشهر فوضعت
ولداً فادعيته أنا والبائع جميعا (قال) ان كان المشتري قد استبرأها بحبضة فجاءت

بولد لسته أشهر من بعد الاستبراء فالولد ولد المشتري وان كان المشتري لم
 يستبرئ وقد وطئها جميعا في طهر واحد دعى له القافة ﴿قلت﴾ أرأيت ان دعى
 له القافة فقالت القافة هو منهما جميعا (قال) قول مالك أنه يوالى أيهما شاء كما قال عمر
 ابن الخطاب وبه يأخذ ﴿قلت﴾ أرأيت ان بعت جارية حاملا فولدت فأعتقها المشتري
 وولدها فادعيت الولد أتجوز دعواى وتردالى وتكون أم ولدي في قول مالك أم لا
 (قال) أما الولد فيلحق به نسبه وأما أم الولد فانها ان لم تعتق فان مالكا قال فيها ان لم
 يتهم فان أمثل شأنها أن تلحق به وترد أم ولد له فأما اذا أعتقت هى فأنى لا أحفظ
 أنى سمعت من مالك فيه شيئا الا أنى أرى فيها أن العتق لا يرد بعد ان عتقت ولا
 يقبل قوله ولا يرد عتق الجارية الا بينة ثبت له وهو قول مالك ﴿قال ابن
 القاسم﴾ وأنا أرى أن لا يفسخ عتق جارية قد ثبتت حريتها بقوله فترد اليه أمة وان
 كان مثلها لا يتهم عليها فلا ترد اليه الا بينة ثبتت وأنا أرى أن يرد على المشتري الثمن
 ولا ترد اليه الجارية بقوله ويكون الولاء للمشتري ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت
 جارية فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر فادعيت الولد أعتقت على أم لا وتكون أم
 ولدي أم لا في قول مالك (قال) لا تكون أم ولدك ولا يكون ولدك ولا تعتق
 عليك لانه ولد قبل تمام ستة أشهر من يوم اشتريت الام فالجمل لم يكن أصله في
 ملكك فلا يجوز دعواك فيه في قول مالك (قال) وقال مالك كل من ادعى ولدا يستيقن
 فيه كذبه لم يالحق به فهذا عندى مما يستيقن فيه كذبه ﴿قلت﴾ أفترض به الحد حين
 قال هذا ولدى وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر في قول مالك (قال) لا أحفظه
 عن مالك ولا أرى عليه الحد ﴿قلت﴾ أرأيت لو أنى بعت أمة لى فجاءت بولد
 عند المشتري ما بينها وبين أربع سنين فادعى البائع الولد أيجوز ذلك ويثبت نسب
 الولد وترد اليه الامة أم ولد (قال) نعم أرى ذلك له ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع الجارية فتلد فيدعى الولد قال يجوز دعواه الا أن
 يتهم ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره من أصحاب مالك في الرجل يبيع الجارية وولدها

وقد ولدت عنده أو ولدت عند المشتري الى مثل ما تلده النساء ولم يطأها المشتري ولا زوج أو باعها وبقي ولدها الذي ولدت عند البائع أو باع الولد وجسها ثم ادعى البائع الجارية وولدها وهي عند المشتري أو ادعى الولد عند المشتري وأمه عنده أو ادعى الجارية عند المشتري والولد عنده بأنه ابنه وقد أعتقها المشتري أو أعتقها أو أعتقه أو كاتب أو دبر ان ذلك كله اذا ادعاه الاول المولود عنده منتزع من المشتري منتقض فيه البيع حتى يرجع الى ربه البائع ولدًا وأمه أم ولد ويرد الثمن الى المشتري وان كان معدهما والجارية في يد المبتاع والولد أو الجارية بغير ولد وقد أحدث فيهما المشتري أو لم يحدث من العتق وغيره فقال بعض أصحابنا اذا لحق النسب رجعت اليه الجارية واتبع بالثمن ديناً (وقال آخرون) ومالك يقوله يرجع الولد لأنه يلحق بالنسب وتبقى الام في يد المبتاع لأنه يتهم أن تكون بردها متعة له وتستخدم ولا يفرم ثمنها والولد يرجع الى حرية لا الى رق بالذي يصير عليه من الثمن واذا لم تكن الولادة عنده ولا عند المشتري من أمة باعها فولدت عند المشتري من حين اشتراها الى ما لا تلحق فيه الانساب فلا تنتقض فيه صفقة مسلم أحدث فيهما المشتري شيئاً أو لم يحدثه لأن النسب لا يلحق به أبداً الا أن تكون أمه أمة كانت له وولدت عنده أو عند غيره ممن باعها منه ولم يحزه نسب أو كانت عنده زوجة بقدر ما تلحق به الأنساب ويشبه أن يكون الولد ولده من حين زالت عنه والا فلا يلحق به أبداً (قال سحنون) هذا أصله كله وهو جيد

— في الرجل يدعي الملقوط أنه ابنه —

قلت ﴿أرأيت ان التقطت لقيطاً فجاء رجل فادعى انه ولده أيا صدق أم لا (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا يصدق الا أن يكون لذلك وجه مشل أن يكون رجلاً لا يعيش له ولد فيسمع قول الناس انه اذا طرح عاش فيطرح ولده فالتقط ثم جاء يدعيه فاذا جاء من مثل هذا ما يعلم أن الرجل كان لا يعيش له ولد وقد سمع منه ما يستدل به على صدق قوله ألحق به اللقيط والا لم يلحق به اللقيط ولم يصدق مدعي

اللقيط الا بينة أو بوجه ما ذكرت لك أو ما أشبهه ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره اذا علم أنه لقيط لم تثبت فيه دعوى لأحد الا بينة تشهد ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الذي هو في يديه ان أقر أو جحد أن ينفع اقراره أو وجوده ﴿قال﴾ لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه شاهداً وشهادة واحد في الانساب لا تجوز وهي غير تامة عند مالك ولا يمين مع الشاهد الواحد في الانساب ﴿قلت﴾ أرايت الذي التقطه لو ادعاه هو لنفسه أثبت نسبه منه ﴿قال﴾ لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه هو وغيره فيه سواء لا يثبت نسب الولد منه بقوله اذا عرف أنه التقطه ﴿قلت﴾ أرايت اذا ادعت المرأة لقيطاً أنه ولدها أيقبل قولها ﴿قال﴾ لا أرى أن يقبل قولها ﴿وقال أشهب﴾ أرى قولها مقبولا وان ادعته أيضاً من زنا الا أن يعرف كذبها

﴿في الرجل يدعى الصبي في ملكه أنه ابنه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لعبد له أو لأمته له هؤلاء أولادي أيكونون أحراراً في قول مالك أم لا ﴿قال﴾ قال مالك القول قول السيد فيهم ما لم يأت بأمر يستدل به على كذب السيد في قوله هذا فاذا جاء بأمر يستدل به على كذب السيد لم يكن قوله بشئ ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هؤلاء أب معروف أو كانوا محمولين من بلاد أرض الشرك أهذا مما يستدل به على كذبه قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت صبياً ولد في ملكي ثم بته فكث زماناً ثم ادعيت أنه ولدي أتجوز دعواي ﴿قال﴾ ان لم يستدل على كذب ما قال فهو ولده ويتراذان الثمن ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان المشتري قد أعتق الغلام فادعاه البائع وقد كان ولد في ملكه أتجوز دعواه وينتقض البيع فيما بينهما وينتقض العتق ﴿قال﴾ ان لم يستدل على كذب البائع كان القول قول البائع ﴿قال سحنون﴾ وهذه المسئلة أعدل قوله في هذا الاصل ﴿قلت﴾ أرايت لو أن صبياً ولد في ملكي من أمتي فأعتقته ثم كبر الصبي فادعيت أنه ولدي أتجوز دعواي ويثبت نسبه قال نعم ﴿قلت﴾ وان أ كذبنى الولد ﴿قال﴾ نعم تجوز الدعوى ولا يلتفت الى قول الولد ﴿قلت﴾ وهذا

قول مالك (قال) قال مالك تجوز دعواه اذا لم يتبين كذبه ﴿قلت﴾ فان اشترى جارية فولدت عنده من الند فادعى الولد لم تجز دعواه حتى يكون أصل الحمل عنده وهذا مما يستدل به على كذبه في قول مالك (قال) نعم لا يجوز أن يدعي الولد ولا يثبت نسبه الا أن يكون أصل الحمل كان عنده في ملكه فاذا كان أصل الحمل في ملك غيره لم تجز دعواه في قول مالك في الولد الا أن يكون كان تزوجها ثم اشتراها وهي حامل فهذا تجوز دعواه

﴿في الامه تدعى أنها ولدت من سيدها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت أمة له ولدت منك وأنكر السيد تحلفه لها أم لا (قال) لا أحلفه لها لان مالكا لم يحلفه في العتق فكذلك هذه لاشئ لها الا أن تقيم رجلين على اقرار السيد بالوطء ثم تقيم امرأتين على الولادة فهذا اذا أقامته صارت أم ولد ويثبت نسب ولدها ان كان معها ولد الا أن يدعى السيد استبراء بعد الوطء فيكون ذلك له ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقامت شاهدين على اقرار السيد بالوطء وأقامت امرأة واحدة على الولادة أيحلف السيد (قال) ماسمعت من مالك في هذا شيئاً وأرى أن يحلف لانهما لو أقامت امرأتين ثبتت الشهادة على الولادة فهي اذا أقامت امرأة واحدة على الولادة رأيت اليمين على السيد

﴿في المسلم يلتقط اللقيط فيدعى الذي أنه ابنه﴾

﴿قلت﴾ أرأيت اللقيط من أقام عليه بينة أيقضى له به وان كان في يدي مسلم فأقام ذمى البينة من المسلمين أنه ابنه أتقضى به لهذا الذمى وتجعله نصرانيا في قول مالك (قال) قال مالك في اللقيط يدعيه رجل ان ذلك لا يقبل منه الا بينة أو يكون رجلا قد عرف أنه لا يعيش له ولد فيزعم أنه فعله لذلك (قال ابن القاسم) فان من الناس من يفعل ذلك فاذا عرف ذلك منه رأيت القول قوله وان لم يعرف ذلك منه لم

يلحق به فاذا أقام البيعة عدولا من المسلمين فهذا أخرى أن يلحق به نصرانيا كان أو غيره ﴿قلت﴾ فما يكون الولد اذا قضيت به للنصراني وألحقته به أمسلا أم نصرانيا (قال) ان كان قد عقل الاسلام وأسلم في يد المسلم فهو مسلم وإن كان لم يعقل الاسلام قضى به لأبيه وكان على دينه

— في الحلاء يدعي بعضهم مناسبة بعض —

﴿قلت﴾ أرايت الحلاء اذا أعتقوا فادعى بعضهم أنهم اخوة بعض أوادعى بعضهم أنهم عصبة بعض أيصدقون أم لا (قال) قال مالك أما الذين سبوا أهل البيت أو النفر اليسير يتحملون الى الاسلام فيسلمون فلا أرى أن يتوارثوا بقولهم ولا تقبل شهادة بعضهم لبعض وأما أهل حصن يفتح أو جماعة لهم عدد كثير فيتحملون يريدون الاسلام فيسلمون فأنا أرى أن يتوارثوا بتلك الولادة وتقبل شهادة بعضهم لبعض وبلغني عن مالك أنه قال لا تقبل شهادة هؤلاء النفر القليل الذين يتحملون بعضهم لبعض الا أن يشهد شهود مسلمون قد كانوا ببلادهم قال فأرى أن تقبل شهادتهم (قال) ولم أسمع من مالك ولكن بلغني عنه وهو رأيي ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مالك بن أنس قال حدثني الثقة عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول ان عمر بن الخطاب أبي أن يورث أحداً من الاعاجم الا أحداً ولد في العرب (قال) وقال مالك وذلك الامر المجتمع عليه عندنا ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن مخزومة بن بكير ويزيد ابن عياض عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمرو بن عثمان بن عفان وأبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يحيى ابن حميد المماقري عن قرة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب أنه قال قد قضى بذلك عمر ابن الخطاب وعثمان بن عفان. الآثار لابن وهب

﴿ في الامة بين الرجلين يطأنها جميعا فتحمل فيديان ولدها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة تكون بين الحرّ والعبد قتلداً فيديان ولدها جميعا (قال) قال مالك في الجارية توطأ في طهر واحد فيديان جميعا ولدها انه يدعى لولدها القافة ﴿ قلت ﴾ وكيف تكون هذه الجارية التي وطئها في طهر واحد أمي ملك لهما أم ماذا (قال) اذا باعها هذا وقد وطئها فوطئها المشتري في ذلك الطهر فهذه التي قال مالك يدعى لولدها القافة كانا حرين أو عبيدين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حملت أمة بين رجلين فادعي ولدّها السيدان جميعا (قال) قال مالك في أمة وطئها سيدها ثم باعها فوطئها المشتري أيضاً واجتمعا عليها في طهر واحد انه يدعى لولدها القافة فكذلك هذا الذي سألت عنه عندي ولم أسمع من مالك انه يدعى لولدها القافة فان قالت القافة انهما قد اشتركا فيه جميعاً قيل للولد وال أبيهما شئت ﴿ قلت ﴾ فان كانت الامة بين مسلم ونصراني فادعيها جميعاً ولدها أو كانت بين حر وعبد فادعيها جميعاً ولدها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن يدعى لولدها القافة لان مالكا قال انما القافة في أولاد الامة فلا أبالي ما كان الآباء اذا اجتمعوا عليها في طهر واحد فانه يدعى لولدها القافة فيلحقونه بمن ألحقوه منهم ان ألحقوه بالحر فكسبيل ذلك وان ألحقوه بالعبد فكسبيل ذلك وان ألحقوه بالنصراني فكسبيل ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جاءت بولد فادعاه المولىان جميعاً وأحدهما مسلم والآخر نصراني فدعى لهذا الولد القافة فقالت القافة اجتمعا فيه جميعاً وهو لهما فقال الصبي أنا أوالى هذا النصراني أتمكن من ذلك أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن عمر قد قال ما قد بلغك أنه يوالى أيهما شاء فأرى أن يوالى أيهما شاء بالنسب ولا يكون الولد الا مسلماً ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول كان عمر بن الخطاب يليب أولاد أهل الجاهلية بابائهم في الزنا (وقال ابن القاسم) ولقد سمعت مالكا يقول ذلك غير مرة واحتج به في المرأة تأتي حاملا من العدو فتسلم قتلداً توأمين انهما يتوارثان من قبل الاب وهما اخوان لام وأب (قال) وكان مالك لا يرى القافة في الحرائر لو أن رجلاً طلق

أمرأته فتزوجت قبل أن تحيض فاستمر بها حمل كان مالك يراه للاول ويقول الولد
للفراش لان الثاني لا فراش له الا فراش فاسد (قال) وبلغني عن مالك أنه قال فان
تزوجها بمد حيضة أو حيضتين ودخل بها كان الولد للآخر اذا وضعت لتمام ستة
أشهر لحق الولد بالآخر ﴿قلت﴾ أرأيت ما ذكرت من قولك في الامة اذا
اجتمعوا عليها في طهر واحد ققلت اذا قالت الثقافة هو لهما جميعاً انه يقال للصبي وال
أيهما شئت أهو قول مالك أم لا (قال) لا أدري ولكن رأيت مثله قول عمر بن
الخطاب لان مالكا قال فيما أخبرتك انه يدعى لولد الامة الثقافة اذا اجتمعوا عليها في
طهر واحد وكذلك فعل عمر بن الخطاب ولكن الذي فعل عمر رضي الله تعالى عنه فعله
في الحرائر في أولاد الجاهلية ﴿قلت﴾ أرأيت ان مات الصبي قبل أن يوالى واحداً
منهما وقد وهب له مال من يرثه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولو نزل هذا بي
رأيت المال بينهما نصفين لانهما قد اشتركا فيه وقد كان له أن يوالى أيهما شاء فلما لم
يوال واحد منهما حتى مات رأيت المال بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت كل من دعا عمر
لاولادهم الثقافة في الذي ذكرت عن عمر أنه كان يليط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم انما
كانوا أولاد زنا كلهم (قال) لا أدري أنكم كذلك أم لا الا أن مالكا ذكر لي
ما أخبرتك أن عمر كان يليط أولاد أهل الجاهلية بالآباء في الزنا ﴿قلت﴾ فلو
أن قوماً من أهل الحرب أسلموا أكنت تليط أولادهم بهم من الزنا وتدعو لهم
الثقافة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن وجه ما جاء عن عمر بن الخطاب أن لو
أسلم أهل دار من أهل الحرب كان ينبغي أن يصنع ذلك بهم لان عمر قد فعله وهو رأيي

﴿قلت﴾ في الرجلين يطآن الامة في طهر واحد فتحمل ﴿قلت﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الامة تكون بين الحر والعبد قتلة ولداً فيدعيان ولدها جميعاً (قال)
قال مالك في الجارية توطأ في طهر واحد فيدعيان ولدها جميعاً انه يدعى لولدها الثقافة
﴿قلت﴾ وكيف هذه الجارية التي وطئها جميعاً في طهر واحد أم ملك لهما أم
ماذا (قال) اذا باعها هذا وقد وطئها فوطئها المشتري في ذلك الطهر فهذه التي قال

مالك يدعى لولدها القافة والتي هي لهما جميعا فوطئاهما في طهر واحد فاني أرى أن يدعى لهما القافة كانا حزين أو عبيد^(١) قلت ٠ أرايت ان وطئها هذا في طهر ثم

(١) وجد بالاصل هنا طيارة لم يؤشر لها في موضع مخصوص غير ان مافها من تعلقات موضوع الباب فأثبتناها هنا مجروفاً وها هو نصها ٠ واذا كانت أمة بين رجلين فوطئها في طهر واحد دعى لولدها القافة فان ألحقوه بأحدهما ألحق به وان ألحقوه بهما ترك حق يكبر فيوالى من شاء منهما وقيل بل يكون ابنا لهما ولا يوالى واحداً دون واحد فان مات أحد أبويه أوقف له قدر ميراثه منه الى أن يكبر فان والاه أخذه وان والى الآخر فليرد ماوقف الى ورثة الاول ٠ فان مات الغلام بعد موت أحدهما فمندان القاسم أنه يؤخذ نصف ماوقف من الميت فيضاف الى ما عند الصبي ثم يكون نصف ماترك للاب الحي والنصف لمن يرث الميت الاول لانه مالم يوال أحدهما فهو ابن لهما وقيل يرد ماوقف له الى ورثة الاول ويرثه الباقي وحده وهو قول أصبغ ٠ واذا كانت بين حر وعبد فان ألحقته القافة بالحر كان ولده وكان عليه نصف قيمة الامة وان ألحقته بالعبد كان الحر مخيراً لان ايلاد العبد لا يوجب لها حرمة أمهات الاولاد فان شاء تمسك بنصيه وكان له نصف الامة ونصف ولدها رقيقاً وان شاء قوم نصف الامة على العبد فان لم يكن له مال بيعت عليه كلها فيما لزمه من نصف القيمة وابن العبد في ملك السيد لا يباع عليه فيما لزمه من القيمة وقيل بل ذلك جناية في رقة العبد يخير سيده في اسلامه أو في اقتدائه وان قلت القافة اشتركا فيه فقبل يقوم على الحر نصف الولد لتستتم ويقوم على الحر نصف الامة ثم لا تكون له بالتقويم أم ولد حتى يولدها ثانية يريد ان شاء العبد لان الولد منهما فكان الحر لم يولدها الا نصف ولد اذ بقية الولد للعبد وانما تكون أم ولد على قدر مالها من الولد وليس لها من جهة الحر الا نصف ولد فلهذا احتاج الى ايلادها ثانية وقيل ان نصف الحر من الامة يعتق ويبقى نصيب العبد على حاله حتى يموت فيرثه سيده ولا يقوم نصيب العبد من الصبي ويوقف الامر الى أن يكبر الصبي فان والى العبد كان نصفه حراً ونصفه رقيقاً وان والى الحر استتم عليه نصف الولد وفيه نظر لان العتق ليس من سبب الاب الذي يقوم عليه فان كان من سببه فلماذا أخر التقويم حتى يواله ٠ وان كانت بين كافر ومسلم فاللحقته القافة بالكافر والامة كافرة فقبل يقوم عليه نصيب المسلم وتكون له أم ولد وقيل المسلم مخير يريد لان أم ولد الكافر ليست لها حرمة ٠ قال أصبغ في ثلاثة مسلم حر وعبد مسلم ونصراني وطئوا أمة في طهر واحد والامة مسلمة فقالت القافة اشتركا فيه فانه يعتق على المسلم والنصراني ولا يعتق على العبد ويكون للعبد قيمة نصيبه وان كانت الامة نصرانية عتق جميعها على الحر المسلم وقوم عليه نصيب العبد والنصراني ولو قالت القافة ليس هو لواحد منهم رفع الى قافة آخرين وقيل يكونون شركاء فيه ٠ واذا وقف الصبي بعد أن ألحق بهما جميعا ليبلغ حد الموالة فن ينفق عليه قال عيسى الشركاء جميعا وان بلغ فوالى أحدهما لم يرجع الذي لم يوال على الآخر بشئ ٠ وقال أصبغ النفقة على المشتري حتى يبلغ فان بلغ فوالى البائع رجع المشتري بما أنفق على البائع انتهى

وطئها هذا الآخر في طهر آخر (قال) الولد للآخر منهما اذا ولدته لسته أشهر فأكثر من يوم وطئها لان مالكا قال في الرجل يبيع الجارية فتحيض عند المشتري حيضة فيطؤها المشتري فتلد ان ولدها للمشتري اذا ولدته لسته أشهر وكذلك اذا كانت ملكا لهما فوطئها هذا ثم وطئها هذا بعد ذلك في طهر آخر ان الولد للذي وطئها في الطهر الآخر اذا جاءت به لسته أشهر فصاعداً وتقوم عليه ﴿قلت﴾ أفيجعل مالك عليه نصف الصداق (قال) لا أعرف من قول مالك نصف الصداق ولا أرى ذلك ﴿قلت﴾ أفيجعل عليه نصف قيمة الولد مع نصف قيمة الام (قال) ان كان موسراً كان عليه نصف قيمتها يوم وطئها ولا شيء عليه من قيمة الولد وان كان معسراً كان عليه نصف قيمتها يوم حملت ونصف قيمة ولدها ويبيع نصفها للذي لم يطاء في نصف القيمة فان كان ثمنه كافاً بنصف القيمة أتبعه بنصف قيمة الولد وان كان أنقص أتبعه بما نقص مع نصف قيمة الولد ولا يباع من الولد شيء ويلحق بأبيه ويكون حراً وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت الجارية يبيعها الرجل فتلد ولداً عند المشتري فيدعيه البائع والمشتري وقد جاءت بالولد لما يشبه أن يكون من البائع ومن المشتري (قال) قال مالك في الجارية يطؤها المشتري والبائع في طهر واحد فتلد ولداً انه يدعي لولدها القافة فأرى مسئلتك ان كانا وطئها في طهر واحد دعي لولدها القافة وان كان بعد حيضة وولدت لاقل من ستة أشهر فهو الاول وان كانت ولدته لسته أشهر أو أكثر من ذلك فهو للمشتري وهذا قول مالك ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الخليل بن مرة عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينش رجلان امرأة في طهر واحد ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني أسامة بن زيد عن عطاء بن أبي رباح قال أتني عمر بن الخطاب بجارية قد تداولها ثلاثة نفر كلهم يطؤها في طهر واحد ولا يستبرئها فاستمر حملها فأمر بها عمر فحبست حتى وضعت ثم دعا عمر لها القافة فألحقوه برجل منهم فلحق به وقضى عمر عند ذلك ان من ابتاع جارية قد بلغت

الحفيص فليتربص بها حتى تحيض قال ونكحهم جميعا ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني
ابن أبي ذئب ويونس عن ابن شهاب مثله (قال يونس) قال ابن شهاب فأبهم الحق به
كان منه وأمه أم ولد ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال أبو الزناد يماقبون ويدعي
لولدها القافة فيلحق بالذي يلحقونه به منهم والوليدة والولد للملحق به (وقال) يحيى
ابن سعيد كان سلفنا يقضون في الرهط يتداولون الجارية بالبيع أو الهبة فيطونها قبل
أن يستبرؤها بحبضة فتحمل ولا يدري ممن حملها ان وضعت قبل ستة أشهر فهو من
الاول وتعتق في ماله ويجلدون خمسين خمسين كل رجل منهم فان بلغت ستة أشهر
ثم وضعت بعد ستة أشهر دعي لولدها القافة فألحقوه بمن ألحقوه ثم أعتقت في مال
من ألحقوا به الولد ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة وان أسقطت سقطا معروفا
أنه سقط قضى بقيمتها عليهم وعتقت وجلد كل واحد منهم خمسين جلدة (قال) وان
مات قبل أن تضع فهي منهم جميعا ثمنها عليهم كلهم (قال) مضى بذلك أمر الولاة
﴿ قال سحنون ﴾ وأخبرني ابن وهب عن الليث بن سعد أن ابن شهاب حدثه عن
عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت دخل علي رسول
الله صلى الله عليه وسلم مسرورا تبرق أسارير وجهه فقال ألم تري أن مجزأ أنظر آفقا
إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال ان بعض هذه الاقدام لمن بعض ﴿ قال ابن
وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن أبي موسى الاشعري وكعب بن سور
الازدي وكان قاضيا لمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعمر بن عبد العزيز أنهم
قضوا بقول القافة وألحقوا به النسب . الآثار لابن وهب

﴿ في الامة بين الرجلين يطوها أحدهما فتحمل أولا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت جارية بين رجلين وطئها أحدهما فلم تحمل أيكون على الذي
وطئها شيء في قول مالك (قال) قال مالك أرى أن تقوم على الذي وطئها حملت
أو لم تحمل الا أن يجب الذي لم يطأها اذا هي لم تحمل أن يتمسك بحقه منها ولا
يقومها على الذي وطئها فذلك له ﴿ قلت ﴾ ومتى تقوم اذا هي لم تحمل في قول مالك

أيوم وطئ أم يوم يقومونها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن أرى
 أن تقوم يوم وطئها (قال) وقال مالك ولاحد على الذي وطئ ولا عقوبة عليه (قال)
 وليس نعرف نحن العقوبة من قول مالك وإنما قلت أنها تقوم عليه يوم وطئها من قبل
 أنه كان ضامناً لها إن ماتت بعد وطئها حملت أو لم تحمل فمن أجل ذلك رأيت عليه
 قيمتها يوم وطئها (قلت) أرايت إذا هي حملت والذي وطئها موسر (قال) قال
 مالك تقوم على الذي وطئها إن كان موسراً (قلت) ومتى تقوم أيوم حملت أم
 يوم تضع أم يوم وطئها (قال) قال مالك تقوم عليه يوم حملت (قلت) فإذا قومت عليه
 أتكون أم ولد للذي حملت منه في قول مالك ويكون ولدها ثابت النسب منه قال
 نعم (قلت) فإن كان الذي وطئها عديماً لأمال له (قال) بلنفي أن مالكا كان يقول
 قديماً ولم أسمه منه أنها تكون أم ولد للذي وطئها وإن كان عديماً ويكون
 نصف قيمتها ديناً على الذي وطئ يتبع به (قلت) فهل يكون عليه في قول مالك
 القديم نصف قيمة الولد (قال) لا يكون عليه من قيمة الولد شيئاً لأنها حين حملت
 ضمن فولدت وهو ضامن لها ألا ترى أنها لو ماتت حين حملت كان ضامناً لشريكه
 نصف قيمتها وأما الذي هو قوله منذ أدركناه نحن والذي حفظناه من قوله أنه إن
 كان موسراً قومت عليه وكانت أم ولده وإن لم يكن موسراً بيع نصفها الذي
 كان للذي لم يطاء فيدفع إلى الذي لم يطاء فإن كان فيه نقصان عن نصف قيمتها
 يوم حملت كان الذي وطئ ضامناً لنقص وولدها حر ويتبع أيضاً هذا الذي وطئ
 بنصف قيمة الولد ويثبت نسب الولد ولا يباع نصف الولد وليس هو مثل أمه
 في البيع وهذا رأيي والذي آخذه به (قلت) فهل يكون هذا النصف الذي بقي في
 يدى الذي وطئ بمنزلة أم الولد أم حرة في قول مالك (قال) أرى أن يمتق هذا
 النصف الذي بقي في يديه لأنه لا متعة له فيها ولأن سيد أم الولد ليس له فيها إلا
 المتعة بها وليس له أن يستخدمها فلما بطل الاستمتاع بالجماع من هذه ولم يكن له أن
 يستخدمها عتق عليه ذلك النصف وصار النصف الآخر رقيقاً لمن اشتراه (قال ابن

القاسم ﴿ ولقد سئل مالك وأخبرني بذلك من أثق به أنه سئل عن رجل وطئ أمة له وهي أخته من الرضاة فحمت منه (قال مالك) يلحق به الولد ويدراً عنه الحد بملكه إياها وتمتق عليه لأنه إنما كان له في أمهات الاولاد الاستمتاع بالوطء وليس له أن يستخدمهن فإذا كان لا يقدر على أن يطأها ولا يستخدمها فهي حرة (قال) ونزلت بقوم فحكم فيها بقول مالك هذا ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني اشتريت أنا ورجل أمة بيننا فجاءت بولد فادعيت الولد (قال) تقوم الأمة يوم حملت فيكون عليه نصف قيمتها يوم حملت ﴿ قلت ﴾ ولا يكون عليه نصف الصداق في قول مالك قال لا ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره إذا كانت الأمة بين رجلين فمدا عليها أحدهما فوطئها فولدت (قال) لا حد عليه ويعاقب أن لم يمدر بجهالة وتقوم عليه أن كان له مال فإن لم يكن له مال كان الشريك بالخيار أن شاء ثبت على حقه منها وكان حق شريكه منها بحساب أم ولد واتبع شريكه بنصف قيمة الولد دينا عليه وإن شاء أن يضمه ضمنه ويتبعه في ذمته وليس هو بمنزلة من أعتق نصيبا له في عبد بينه وبين رجل ولا شيء عنده فأراد الشريك أن يضمه فليس ذلك له عليه ولم يكن كالواطيء لأن الواطيء وطئ حقه وحق غيره فأفسد حقه وحق غيره وإن الذي أعتق لم يحدث في مال شريكه إنما أعتق نصيبه وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم عليه أن كان له مال والا فقد عتق منه ما عتق فإن أراد الشريك أن يحبس نصيبه ويرق له نصيب شريكه بحساب أم ولد فذلك له ولا يمتق على الشريك الواطيء نصيبه لأنه قد يشتري النصف الباقي أن وجد مالا فيكون له وطؤها إلا أن يمتق المتمسك بالرق نصيبه فيعتق على الواطيء نصيبه لأنه لا يقدر على وطئها وليس له خدمتها ﴿ قلت ﴾ فإن أيسر الشريك الذي وطئ ولم يكن عنده مال ولم يضمن شيئا فأراد المتمسك بالرق أن يضمه أو أراد هو أن تقوم عليه لليسر الذي حدث أو أطاع بذلك هل يكون نصفها الذي كان رقيقا بحساب أم ولد حتى يكون جميعا أم ولد (قال) لا تكون بذلك أم ولد لأنه لم يكن يلزم الواطيء

ان وجد مالا أن يلزم القيمة للرق الذي يرد فيها فكذلك لا يلزم الذي له النصف أن يؤخذ بغير طوعه ولا تكون أم ولد إلا بما يلزم الواطئ بالجدة ويلزم الشريك بالقضية ﴿ قال سجنون ﴾ وهذه مسألة كثر الاختلاف فيها من أصحابنا وهذا أحسن ما علمت من اختلافهم

— ﴿ في الرجل يقر بالولد من زنا ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال زيت بهذه الامة فجاءت بهذا الولد وهو مني فجلبته الحدة مائة جلدة ثم اشترى الامة وولدها أثبت نسبه منه ويعتق عليه في قول مالك أم لا (قال) لا يثبت نسبه منه ولا يعتق عليه عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن كان الولد جارية فأراد أن يطأها بمد ما أقر بها (قال) قد أخبرتك أنه لا يكون له أن يطأها في قول مالك (قال) ولا يحل له ذلك أبداً

— ﴿ في الرجل يخدم الرجل جاريته سنين ثم يطؤها السيد فتحمل ﴾ —

﴿ قال ﴾ وسألته عن الرجل يخدم الرجل جاريته عشر سنين ثم يطؤها سيدها فتحمل منه (قال) ان كان له مال كانت أم ولد له وأخذ منه في مكانها أمة تخدم في مثل خدمتها ﴿ قيل له ﴾ فإن ماتت هذه الجارية (قال) فلا شيء له وهو أحب قوله الى وهذا الذي أرى أن يؤخذ منه أمة اذا حملت الأولى وقد اختلف فيها فقال بعض من قال تؤخذ منه القيمة فيؤاجر له منها فان ماتت الأولى قبل أن تنفذ القيمة رجع ما بقي الى السيد وان نفذت القيمة والأولى حية ولم تنقض السنون لم يرجع على سيدها بشيء وان انقضت العشر سنين وقد بقيت من القيمة بقية ردت الى السيد الذي أخذم

﴿ تم كتاب أمهات الأولاد من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

— * * * * * —

﴿ ويليهِ كتاب الولاء والموارث ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴿

﴿ كتاب الولاء والموارث من المدونة الكبرى ﴾

﴿ في ولأء العبد يعتقه الرجل بأمره أو بغير أمره ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن أعتقت عبداً عن رجل بأمره أو بغير أمره لمن الولاء في قول مالك (قال) قال مالك الولاء للمعتق عنه ﴿ قلت ﴾ وسواء أن كان المعتق عنه حياً أو ميتاً فهو سواء وولأء هذا المعتق للذي أعتق عنه في قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك سعد بن عبادة أخبرنا بذلك مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري أن أمه أرادت أن توصي ثم أخرت ذلك الى أن تصبح فهلكت وقد كانت همت بأن تعتق (قال) عبد الرحمن فقلت للقاسم بن محمد أينفعها أن أعتق عنها فقال القاسم ان سعد بن عبادة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمي هلكت وليس لها مال أينفعها أن أعتق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فأعتق عنها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني جرير ابن حازم الازدي أنه سمع الحسن يذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له أعتق عنها وتصدق فانه سينالها وان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت عن عبد الرحمن بن أبي بكر رقاباً كثيرة بعد موته ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني عقبة بن نافع عن يحيى بن سعيد أنه قال من أعتق رقبة عن أحد فالولأء لمن كانت الصفاة عنه ﴿ قال سحنون ﴾ ومن الدليل على أن ولأءه للذي أعتق

عنه وميراثه له ان السوائب الذين يعتقون سائبة لله ان ولاءهم للمسلمين وميراثهم لهم وان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعتقوا السوائب ولم يرثوهم وكان ولاؤهم وميراثهم للمسلمين قال ذلك ابن أبي الزناد عن أبيه ان عمر بن عبد العزيز كتب بذلك الى بعض عماله أن يجعل ميراثهم في بيت مال المسلمين وان سالما أعتقته امرأة من الانصار سائبة فقتل فلم يأخذ ورثتها من ميراثه شيئاً ذكر ذلك سفيان بن عيينة عن أبي طوالة الأنصاري وان عمر بن الخطاب قال ميراث السائبة لبيت مال المسلمين ويعقل عنه المسلمون (وقال) أبو الزناد وربيعة وابن شهاب ميراثه لبيت مال المسلمين (وقال) قبيصة بن ذؤيب كان الرجل اذا أعتق سائبة لم يرثه وان عبد الله بن عمر أعتق سائبة فلم يرثه وقال هؤلاء ويعقل عنهم المسلمون (ابن وهب) عن ابن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن الحرث أنه قال أعتق عبد الله بن عياش رجلاً يقال له العلمين سائبة وكان عبد الله بن عياش لا يقر بولائه لانه سائبة (قال سحنون) وانما معنى السائبة كأنه أعتق عن المسلمين اذ كانوا يرثونه ويعقلون عنه ولو كان ولاؤه للذي أعتقه لورثه ولكان العقل على عاقلته ألا ترى أن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن يحملون عقله على بيت المال لأن الميراث لهم

— في ولاء العبد يعتقه الرجل عن العبد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتقت عبدي عن عبد رجل لمن ولاؤه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن ولاءه لسيد المعتق عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتق العبد المعتق عنه بعد ذلك أيجز ولاءه (قال) لا لان مالكاً قال في عبد أعتق عبده باذن سيده ثم أعتقه سيده بعد ذلك انه لا يجز الولاء ﴿ قال سحنون ﴾ وذكر ابن وهب أن ابراهيم النخعي سئل عن عبد كان لقوم فأذنوا له أن يتناع عبداً فيعتقه ثم باعوا العبد بعد ذلك فقالوا الولاء لمواليه الاولين الذين أذنوا له (وقال أشهب) ^(١) يرجع اليه الولاء لانه عقد عتقه يوم عقده ولا اذن للسيد فيه ولا رد

(١) تدبر قول أشهب فانه رد على المسئلة الاولى اه من هامش الاصل

❦ في ولاء العبد يمتقه سيده عن الرجل على مال ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو قال رجل لرجل أعتق عبدك على ألف درهم أضمنها لك أتكون عليه الألف ان أعتق الرجل عبده أم لا (قال) نعم المال عليه عند مالك ❦ قلت ❦ ولمن الولاء (قال) للذي أعتق في قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان قال رجل لرجل أعتق عبدك على أن أدفع اليك كذا وكذا تنجما علي وتعتق للعبد عتقه (قال) لا بأس بذلك والمال لازم للرجل كان نقداً أو الى أجل . فان كان عتق العبد الى أجل والمال حال أو الى أجل فلا خير فيه لاني سألت مالكا عن الرجل يعطي الرجل مالا على أن يدبر عبده قال مالك لا خير في ذلك لانه لا يدري أيم عتق العبد أم لا (قال ابن القاسم) لان العبد لو هلك قبل الاجل الذي أعتق له ذهب مال هذا الرجل باطلا وكذلك الكتابة أيضا انها غير جائزة من وجه الفرر لان سيد العبدان مات العبد قبل أن يؤدي هذا الذي كاتبه من عنده جميع الكتابة ذهب مال الرجل باطلا لان العبد لم يعتق فهذا لا يجوز وانما يجوز من هذا اذا عجل السيد العتق كان الذي جعل للسيد حالا أو الى أجل فهو جائز (وقال مالك) والولاء للذي أعتق وأخذ المال وكذلك قال مالك ابن أنس في رجل دبر عبده فأعطاه رجل مالا على أن يعجل عتقه ففعل ان ذلك جائز والمال لازم للرجل وهو جائز للعبد والولاء للسيد

❦ في ولاء العبد يمتقه الرجل عن امرأة العبد باذنها أو بغير اذنها ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن امرأة حرة تحت عبيد أعتقت عبيد عنها أيفسد النكاح أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يفسخ النكاح لانها لم تملكه وانما جعلنا الولاء لها بالسنة والآثار ❦ قلت ❦ أرايت ان قالت امرأة حرة تحت عبد لسيد زوجها أعتق زوجي عني على ألف درهم أيفسد النكاح في قول مالك (قال) أرى أن يفسد النكاح ولم أسمع من مالك فيها شيئا لانها في هذا الباب قد اشتريته حين أعطته ألف درهم على أنه حر عنها وقولها له أعتقه عني بألف درهم

انما هذا اشتراء ولها ولاؤه وقد قال أشهب لا يفسد النكاح لانها لم تملكه ﴿ قال
سحنون ﴾ وقول أشهب أحسن

﴿ في ولاء العبد يعتقه الرجل عن أبيه وعن أخيه النصراني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من أعتق عبداً عن أبيه وهو نصراني أو مسلم أو عن أخيه وهو
نصراني أو مسلم (قال) قال مالك الولاء للذي أعتق عنه اذا كان مسلماً (قال ابن
القاسم) وأرى ان أعتق عبداً مسلماً عن نصراني فلا ولاؤه وهو لجماعة المسلمين بمنزلة
النصراني يعتق المسلم اذا كان المعتق مسلماً فان كان نصرانياً فلاؤه لأبيه ان أسلم أبوه

﴿ في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني ثم يسلم بعد ان يعتقه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانياً أعتق عبداً له نصرانياً فأسلم العبد بعد ما أعتق وللسيد
ورثة مسلمون أ يكون ولاؤه هذا العبد المعتق حين أسلم لورثة هذا النصراني اذا
كانوا مسلمين وان كان النصراني الذي أعتق حياً أو ميتاً (قال) نعم لأنه قد كان الولاء
له اذا كان نصرانياً فلما أسلم العبد المعتق لم يرثه سيده من قبل أنه لا يرث المسلم
النصراني فان مات العبد المعتق وسيده علي نصرانيته وللسيد ورثة أحرار مسلمون
رجال فيراث المولى الذي أسلم لهم دون النصراني الذي أعتق والنصراني في هذه
الحال بمنزلة الميت لا يحجب ورثته عن أن يرثوا ماله ولا يرث هو وكل من لا يرث
فلا يحجب عند مالك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان أسلم السيد
رجع اليه ولاؤه مواله قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانياً أعتق عبداً له نصرانياً
وللسيد أب مسلم أو أخ مسلم أو ابن مسلم أو عم أو ابن عم أو رجل من عصبته مسلم
أو ابن ابن مسلم فأسلم العبد المعتق ثم مات عن مال أ يكون ميراثه لقرباه سيده المسلم
أم لا في قول مالك (قال) نعم ميراثه لمن ذكرت والولاء بمنزلة النسب ألا ترى أن هذا
النصراني لو كان له ابن مسلم فمات ووالده نصراني ولو والده عصبه مسلمون ان ميراث
الابن لعصبته المسلمين فكذلك ولاؤه مواله ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانياً من بني

تقلب أعتق عبداً له نصارى ثم أسلموا بعد ذلك فهلكوا عن مال من يرثهم (قال)
عصبة سيدهم ان كانوا مسلمين يعرفون ﴿قلت﴾ وما جنوا بعد اسلامهم هؤلاء
الموالى فعقل ذلك على بنى تفلح قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً من العرب
نصرانياً أعتق عبداً له والعبد نصراني ثم أسلم العبد بعد ذلك أ يكون ولاؤه لجميع
المسلمين أم لقوم هذا العربي النصراني (قال) بل ولاؤه لقوم هذا العربي النصراني
ولا يكون ولاؤه لجماعة المسلمين وهو مثل النسب ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نصرانياً
أعتق عبداً له الى أجل من الآجال فأسلم العبد قبل محل الأجل (قال) أرى ذلك على
مثل تدبير النصراني وكتابته ان العبد اذا أسلم يؤاجر المدبر وتباع كتابة المكاتب
وكذلك المعتق الى أجل هو أثبت أنه يؤاجر فان مضى الاجل كان حراً ﴿قلت﴾
ولمن ولاؤه (قال) للمسلمين ما دام سيده على نصرانيته ﴿قلت﴾ فان أسلم
النصراني أ يرجع اليه الولاء قال نعم ﴿قلت﴾ ولم رددت اليه الولاء والعق حين وقع
والعبد مسلم فلم لا تجمل ولاؤه لجميع المسلمين ولا ترده الى النصراني بعد ذلك (قال)
لان حرمة انما ثبتت له اليوم بما عقد له قبل اليوم ألا ترى لو أن عبداً أعتق عبداً
له بغير اذن سيده ثم أعتقه سيده وهو لا يعلم بما صنع عبده لزم العبد عتق عبده
بما صنع وولاؤه يرجع اليه ليس لسيده منه شيء ﴿قلت﴾ ولا يشبه عبد العبد ما هنا
لان عبد العبد قدمت حرمة حين أعتقه العبد الاسفل (قال) لا من قبل أن حرمة
لم تكن تامة الا من بعدما أعتق السيد عبده الاعلى فهناك تمت حرمة العبد الاسفل
وهذا قول مالك فهذا يدل على جميع مسائلك انك انما تنظر أبداً في هذا كله الى
عقد العتق يوم وقع فان كان المعتق نصرانياً وسيده نصرانياً فأسلم العبد بعد ذلك فان
سيده ان أسلم رجع اليه ولاؤه فان كان يوم عقد له العتق كان العبد مسلماً فبطل له
عتقه أو أعتقه الى أجل فأسلم السيد قبل مضى الاجل فانه لا شيء له من ولائه
انما ينظر في هذا الى عقد العتق يوم عقده السيد للعبد كان العتق الى أجل أو باتاً فان
كان العبد يوم عقد له العتق مسلماً والسيد نصراني لم يسلم فلا شيء للسيد من الولاء فان

كان العبد نصرانيا يومئذ والسيد نصراني فأسلم العبد وأسلم السيد النصراني فان
الولا، يرجع اليه

❦ في ولاء أم ولد النصراني ❦

❦ قلت ❦ أرايت أم ولد النصراني الذي ان أسلمت فأعتقت عليه في قول مالك
لمن يكون ولاؤه في قول مالك (قال) لجميع المسلمين ❦ قلت ❦ أرايت ان أسلم
سيدها بعد ذلك هل يرجع اليه ولاؤه (قال) نعم لان مالك قال في مكاتب الذي
اذا أسلم فأدى كتابته ان ولاءه للمسلمين فان أسلم سيده بعد ذلك رجع اليه ولاؤه
لانه كان عقد كتابته وهو على دينه فكذلك أم ولده

❦ في ولاء العبد المسلم يعتقه النصراني ❦

❦ قلت ❦ أرايت عبد النصراني اذا أسلم فأعتقه سيده لمن ولاؤه في قول مالك (قال)
لجميع المسلمين ❦ قلت ❦ فان أسلم السيد بعد ذلك أيرجع اليه ولاؤه أم لا في قول
مالك (قال) قال مالك لا يرجع اليه ولاؤه ❦ قلت ❦ فافرق ما بين هذا وبين
مكاتبه وأم ولده في قول مالك وقد قال مالك في أم ولده ومكاتبه انه ان سلم
رجع اليه ولاؤه (قال) لان العتق قد كان وجب عليه في أم ولده وفي مكاتبه في حال
نصرايتهما وهذا العبد الذي أسلم فأعتقه بعد اسلامه لم يجب فيه حرية الا بعد اسلامه
فلم يجب لهذا النصراني فيه ولاؤه في حال نصرايته وانما وجب الولا، فيه لهذا
النصراني بعد اسلام العبد لانه انما أعتقه بعد اسلامه فلا يثبت لهذا النصراني فيه ولا،
وولاؤه لجميع المسلمين ولا يرجع اليه ولاؤه بعد ذلك ان أسلم ❦ قلت ❦ فلو أن نصرانيا
له عبد نصراني فأسلم العبد واشترى عبداً مسلماً فأعتقه وللنصراني الذي أعتق ورثة
مسلمون أحرار رجال أليكون لهم من ولاء هذا العبد الذي أعتقه هذا النصراني شيء
أم لا (قال) قال مالك لا يكون لهم من الولا، شيء والولا، لجميع المسلمين ❦ قال ❦ وقال
مالك وان أسلم النصراني الذي أعتق لم يكن له من ولائه قليل ولا كثير ولا يرجع

إليه الولاء وقد ثبت لمن وقع له الولاء يوم وقع العتق بمنزلة النسب ولا يزول بمد ذلك كما لا يزول النسب وأما ما ذكرت من ورثته المسلمين فلا شيء لهم من هذا الولاء لأنه لم يثبت لصاحبهم الذي أعتقه فلذلك لا يكون لهم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا من العرب من بني تغلب وهو نصراني أعتق عبدا له والعبد مسلم ألا يكون ولاؤه لبني تغلب أم لجماعة المسلمين في قول مالك (قال) قال مالك ولاؤه لجماعة المسلمين ألا ترى أن ولد هذا التغلبي النصراني لو كانوا مسلمين فأعتق الأب وهو نصراني عبيدا له من المسلمين إن ولاء العبيد لجماعة المسلمين ولا يكون ولاؤهم لولده فولده أقرب إليه من عصبته وهذا ولده لا شيء لهم من هذا الولاء فالعصبة في هذا أخرى أن لا يكون لهم هذا الولاء.

﴿في ولاء مدبر النصراني يسلم﴾

﴿قلت﴾ فدبر الذي إذا أسلم (قال) قال مالك يؤاجر وتكون الاجرة للسيد ولا يترك يخدم النصراني فان مات النصراني على نصرانيته وله مال يخرج هذا المدبر من ثلثه عتق عليه وان لم يكن له مال يخرج من ثلثه عتق عليه مبلغ ثلثه ورق من المدبر مابق فان كان ورثة النصراني نصارى بيع عليهم مارق من المدبر وان لم يكن له ورثة من النصارى فارق من هذا المدبر فهو لجميع المسلمين (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وان كان ورثة النصراني مسلمين ألا يكون لهم ولاؤه (قال) نعم لهم الولاء لان الاب قد ثبت له الولاء بالتدبير الذي كان في النصراية

﴿في ولاء العبد يمتقه العبد باذن سيده أو بغير اذن سيده﴾

﴿قال﴾ وقال مالك ما أعتق العبد باذن سيده فولاؤه لسيده ولا يرجع الى العبد وان أعتق العبد فهو مخالف للمكاتب في هذا وما أعتق العبد من عبيده مما لم يأذن له فيه سيده فلم يعلم به حتى عتق العبد جاز عتقه وولاؤه للعبد دون السيد (قال لي ابن القاسم) وذلك لان العبد حين أعتقه سيده تبعه ماله فحين تبعه ماله جاز عليه عتق عبده الذي

كان أعتقه لان سيده لم يكن رده قبل ذلك في الرق فأعتقه حين أعتقه ولم يستثن ماله فجاز عتق العبد في عبده الاول ولو استثنى السيد مال عبده فسخ عتق العبد الذي كان أعتق بغير اذن سيده ورد رقيقا الى السيد لان السيد قد استثناه ولان السيد كان له أن يرده اذا علم بذلك قبل أن يمتق عبده ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكان مالك يجيز عتق العبد اذا أعتق عبده باذن سيده قال نعم ﴿قلت﴾ وكان مالك يجيز عتقه اذا أعتقه بغير اذن السيد ثم أعتق السيد العبد الاعلى قبل أن يعلم يمتق الثاني (قال) نعم كما فسر لك

❦ في ولاء العبد المسلم يكتبه النصراني ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت النصراني اذا كاتب عبده والعبد مسلم ثم أسلم السيد قبل أداء الكتابة (قال) فان ولاء المكاتب اذا أدى لجميع المسلمين ولا يرجع الى السيد ولاؤه وانما ينظر اليه يوم عقد له العتق ولا ينظر الى العتق يوم وقع ألا ترى لو أن نصرانيا كاتب نصرانيا ثم أسلم العبد بيعت كتابته فاذا أدى عتق وكان ولاؤه للنصراني اذا أسلم ﴿قلت﴾ لم نظرت الى حاله يوم عقد له العتق ولا تنظر الى حاله يوم وقع العتق (قال) لانه حين عقده ما عقد ضارلا يستطيع رده ويجب له وانما ينظر الى حاله تلك حين وجب ولا ينظر الى ما بعد ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا يدلك على ما أخبرتك من عتق النصراني وتدييره وكتابته العبد النصراني قبل أن يسلم العبد ثم اسلم العبد

❦ في ولاء العبد النصراني يكتبه المسلم ❦

﴿قلت﴾ أ رأيت عبدا نصرانيا لمسلم كاتبه فاشترى هذا النصراني عبدا نصرانيا فكاتبه فأسلم المكاتب الاسفل فم يبع كتابته وجهلا ذلك حتى أديا جميعا فعتقا لمن ولاء هذا النصراني المكاتب الاعلى في قول مالك (قال) لسيدته وميراثه لجميع المسلمين فان أسلم كاتب ميراثه لسيدته وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ فلمن ولاء مكاتبه الاسفل وقد أدى للنصراني (قال) لمولى النصراني ﴿قلت﴾ فان ولد لهذا النصراني أولاد

فأسلموا بعد أداء كتابته فهل كوا عن مال من يرثهم (قال) مولى النصراني الذي كاتبه
﴿قلت﴾ وكذلك لو أعتق النصراني عبداً مسلماً بعد ما أدى كتابته وهل كوا عن
مال لمن ولاؤهم (قال) لجماعة المسلمين لأن ولاؤهم لم يثبت للنصراني حين أعتقهم وهم
مسلمون فلذلك لا يكون ذلك لمولى النصراني أيضاً ﴿قلت﴾ ولم جعل له ولاء مكاتب
مكاتبه إذا أسلم وولاء ولده إذا أسلموا وهو لا يرث ولده الذين ولد لهم ولا الذي كاتب
لأنه نصراني (قال) إنما منته ميراث هذا النصراني لاختلاف الدينين لا لغير ذلك ألا
تري أن هذا النصراني نفسه إن أسلم كان سيده الذي كاتبه هو وارثه دون المسلمين
فكذلك أولاده الذين هم على الإسلام هو وارثهم وكذلك مواله الذين أسلموا بعد
العتق هو وارثهم لأنه مولاهم وهو مولى مولاهم أيضاً ألا تری أنه لا يرث مسلم
نصرانياً ﴿قلت﴾ فلم قلت في عبيد النصراني إذا هو أعتقهم وهم على الإسلام إن ولاؤهم
لجميع المسلمين ولا يكون ولاؤهم لسيدهم إن أسلم وللسيد النصراني (قال) لأنه حين
أعتقهم ثبت ولاؤهم لجميع المسلمين فلا يرجع الولاء بعد ذلك إلى أحد من الناس ألا تری
أن هذا النصراني الذي أعتقهم لو أسلم وكان له ولد مسلمون لم يرجع إليه ولا إليهم ولاؤهم
فكذلك موالى النصراني هم بمنزلة كل من كان لا يرجع إلى النصراني من الولاء إذا
أسلم النصراني فليس لسيده من ذلك الولاء شيء وكل ولاء إذا أسلم النصراني يرجع
إليه ذلك الولاء فهو ما دام النصراني في حال نصرانيته لسيد النصراني الذي أعتق
النصراني ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن نصرانياً أعتق عبداً له نصرانياً ثم أسلم المعتق
وللسيد ولد مسلمون ورثوا مولى أبيهم فكذلك إذا أعتق عبداً نصرانياً فولد له أولاد
فأسلموا ثم ماتوا وكان له ولد نصراني فأسلموا ورثهم مولى أبيهم النصراني لأنه لو
كان للنصراني الذي أعتق أولاد على الإسلام ورثوا مواله الذين أسلموا بعد
العتق فكذلك مواله في هذا بمنزلة واحدة

﴿قلت﴾ في ولاء ولد الأمة تمتق وهي حامل به وأبوه حر

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أعتق أمة له وهي حامل وزوجها حر لمن ولاء هذا الولد

الذى فى بطنها فى قول مالك (قال) للمولى الذى أعتق الام لأن ما فى بطنها قد
 مسه الرق ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أعتق أمة وهى حامل من زوج حر فولدت
 ولدًا لمن ولأء هذا الولد فى قول مالك (قال) للمولى الذى أعتقها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرنى
 محمد بن عمرو عن ابن جريح عن عطاء بن أبى رباح فى حر تزوج أمة فأعتق ما فى
 بطنها (قال) ولاؤه للذى أعتقه وميراثه لأبيه (قال) وأخبرنى يحيى بن أيوب عن يحيى
 ابن سعيد أنه قال فى عبد وامرأته أمة لهما ولد فأعتق قبل أبيه ثم أعتقت أمه قال
 فإن أبويه يرثانه ما بقيا فإذا هلك أبواه صار ولاؤه الى من أعتقه ولا يجر الوالد ولأء
 ولده ﴿قال سحنون﴾ وقاله ابن شهاب وقال (وألوا الارحام بعضهم أولى ببعض
 فى كتاب الله)

﴿ فى ولأء العبد تدبره أم الولد أو تعتقه بأذن سيدها أو بفير اذنه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد أن يجوز عتقها عبدها أو تدبرها أو كتابتها (قال) لا يجوز
 ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن كان لم يعلم السيد بذلك حتى أعتقها أو مات عنها (قال)
 سبيلها على ما وصفت لك فى عتق العبد إذا أذن لها السيد كان الولأء للسيد ولم يرجع
 اليها وإن لم يأذن لها السيد كان الولأء لها ﴿ قلت ﴾ فالمكاتب إذا أذن له سيده فى
 عتق عبده فأعتقه ثم عتق المكاتب أيرجع ولاؤه الى المكاتب فى قول مالك قال نعم
 ﴿ قلت ﴾ فافرق ما بين أم الولد وبين المكاتب (قال) لأن المكاتب لم يكن للسيد
 أن ينزع ماله وأم الولد كان له أن ينزع مالها فلذلك كان كما وصفت لك فى عتقها

﴿ فى ولأء عبيد أهل الحرب إذا خرجوا اليها فأسلموا ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ بلغنى ان مالكا قال فى عبيد لأهل الحرب أسلموا ثم انى ساداتهم
 أسلموا وخرجوا اليها بعدهم مسلمين (قال) العبيد أحرار ولا يردون الى الرق (وبلغنى)
 عن مالك أنه قال ولاؤهم لأهل الاسلام ولا يرجع الى ساداتهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت
 لو أن عبيدًا من عبيد أهل الحرب خرجوا اليها فأسلموا ثم قدم ساداتهم بعد ذلك

فأسلموا (قال) قد ثبت ولاء العبيد لأهل الاسلام ولا يرجع الى ساداتهم الولاء أبداً في قول مالك لأن ولاءهم حين أسلموا ثبت لأهل الاسلام كلهم ﴿قلت﴾ فلم رددت الولاء في المسئلة الاولى (قال) لأن المسئلة الاولى قد كانوا أعتقوهم بينة ثبت قبل اسلام العبيد فلما أسلموا رجع اليهم الولاء لانهم هم أعتقوهم وفي هذه المسئلة انما أعتق العبيد الاسلام ولم يعتقهم ساداتهم فذلك لا يرجع اليهم الولاء.

﴿ في ولاء عبيد أهل الحرب يسلمون بعد ما أعتقهم ﴾
﴿ ساداتهم ثم يسلم ساداتهم بعد ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن قوماً من أهل الحرب أعتقوا عبيداً لهم ثم ان العبيد خرجوا اليها فأسلموا ثم خرج ساداتهم بعد ذلك فأسلموا يرجع اليهم ولاؤهم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الولاء هاهنا بمنزلة النسب اذا قامت البينة على عتقهم ايهم مثل أهل حصن أسلموا جميعاً ثم شهد بعضهم لبعض بعتق هؤلاء أو كان في أيديهم قوم من المسلمين أسارى أو تجار فشهدوا على عتقهم ايهم رجع اليهم الولاء بمنزلة النسب اذا ثبتت البينة على النسب ألحقته بنسبه فكذلك الولاء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) كذلك قال مالك في النسب والولاء بمنزلة النسب هاهنا

﴿ في ولاء العبد النصراني يمتقه النصراني فيسلم المعتق ﴾
﴿ ويهرب السيد الى دار الحرب فيسيبه المسلمون ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً من النصراني من أهل الذمة أعتق عبيداً له نصراني ثم أسلم العبيد الذين أعتق فهرب السيد الى دار الحرب وتقص المهد ثم ظهر عليه أهل الاسلام بعد ذلك فسبوه ثم أسلم أرجع اليه ولاء عبيده الذين أعتق وهو عبد الا أنه قد أسلم (قال) نعم يرجع اليه ولاء عبيده حين أسلم ولا يرثهم الا أن يعتق ﴿قلت﴾ فهل يرث هؤلاء الموالى سيده الذي هو له مادام العبد في الرق قال لا ﴿قلت﴾ ولا يشبه هذا مكاتب المكاتب اذا أدى المكاتب الثاني كتابته قبل الاول

ثم مات عن مال (قال) نعم لا يشبهه لان مكاتب المكاتب انما كانه المكاتب الاعلى وهو مكاتب لسيده وهؤلاء أعتقهم هذا العبد يوم أعتقهم وهو حرّ الا أن الرق منه بعد ذلك ﴿قلت﴾ فلو أعتق السيد هذا العبد أيكون ولاؤهم لهذا العبد المعتق قال نعم ﴿قلت﴾ ويجر ولاءهم الى سيده الذي أعتقه قال لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان ولاءهم حين أعتقهم السيد لو أن سيدهم أسلم وهو عبد كان ولاؤهم لجميع المسلمين وان لم يسلم فهو أيضاً لجميع المسلمين فهو في الحالتين جميعاً لجميع المسلمين فلا ينتقل ذلك عن المسلمين للرق الذي أصابه ولكن ان أعتق هو نفسه فهم مواله لانه هو أعتقهم ولا يجر ولاءهم الى مواله ولا ينقلهم عن أهل الاسلام (قال) وكذلك ولده الذين أسلموا قبل أن يؤسرانه لا يجر ولاءهم لان ولاءهم قد ثبت لجميع المسلمين ولكن ما أعتق بعد عتق السيد اياه أو ولده له بعد ذلك في حال الرق من ولد فان ولاء هؤلاء للسيد الذي أعتق العبد

﴿في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني فيسلم المعتق ويهرب السيد﴾
﴿الى دار الحرب فيسببه المسلمون فيصير في سهران عبده فيعتقه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من النصارى أعتق عبداً له فأسلم العبد المعتق وهرب السيد نصرانياً ناقضاً للعهد الى دار الشرك فسبى بعد ذلك فصار في سهران عبده الذي أعتق فأعتقه بعد ذلك وأسلم أيكون ولاء كل واحد منهما لصاحبه (قال) نعم كذلك ينبغي لان الولاء بمنزلة النسب فقد كان ولاء هذا العبد المعتق للنصراني الذي هرب ثم سبى فصار له رقيقاً فأعتقه فأسلم فصار ولاؤه للعبد المعتق فقد صار ولاء كل واحد منهما لصاحبه مثل النسب يرث كل واحد منهما صاحبه ان هلك عن مال (قال) والولاء انما هو نسب من الانساب وكذلك سمعت مالكا يقول الولاء نسب ثابت

❦ في ولاء العبد يبتاعه الرجل ثم يشهد مشتريه على بائه بعتقه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلاً اشترى عبداً من رجل فشهد هذا المشتري أن البائع قد كان أعتقه والبائع ينكر (قال) قال مالك لو أن رجلاً شهد على رجل بأنه أعتق عبداً له أو على أبيه بعد موته بأنه أعتق عبداً له في وصيته فصار العبد إليه في حظه واشترى الشاهد العبد أنه يمتق عليه ❦ قلت ❦ ولمن ولاؤه (قال) للذي زعم هذا أنه أعتقه ❦ قلت ❦ اتحفظه عن مالك (قال) كذلك قال لي مالك أنه يمتق عليه فأما الولاء فهو رأيي ❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى رجل أمة من رجل فأقر أنها قد كانت ولدت من سيدها الذي باعها (قال) سمعت مالكا يقول من اشترى عبداً فأقر بأنه حرّ فإنه يمتق عليه فأرى أم الولد اذا أقر لها رجل بأنها أم ولد لبائنها وقد اشتراها هذا الذي أقر أنها بهذه المنزلة انه يؤخذ باقراره الا أني لا أرى أن تمتق الساعة حتى يموت سيدها لاني أخاف أن يقر سيدها بما قال هذا المشتري فتصير أم ولد له ولا أرى للذي اشتراها عليها سبيلا ❦ قلت ❦ أرايت ان أقررت أني بعت عبدي هذا من فلان فان فلانا أعتقه وفلانا يحدد ذلك (قال) أراه حرّاً لان مالكا قال في رجل شهد على رجل بعتق عبده فردت شهادته ثم اشتراه بعد ذلك قال يمتق عليه بقضاء ❦ قلت ❦ فلمن ولاؤه (قال) للذي شهد له أنه أعتقه (قال أشهب) لا يمتق عليه الا أن يقر بعد ما اشتراه بأن سيده قد كان أعتقه فان ولاءه للذي أعتق عليه وليس للأول من ولائه شيء فأما الولاء فليس قول أشهب الا أنه قول كثير من أصحابنا

❦ في ولاء العبد يدبره المكاتب أو يعتقه باذن سيده أو بغير اذن سيده ❦

❦ قلت ❦ أرايت المكاتب اذا دبر عبده أيجوز أم لا (قال) ان علم بذلك السيد فرد تديره بطل تديره وان لم يعلم بذلك حتى أدى الكتابة وعقّق كان العبد مدبراً ❦ قلت ❦ وكذلك لو دبر عبد عبده كان بهذه المنزلة (قال) قال مالك هو مثل الذي أخبرتك من عتق العبد ❦ قلت ❦ أرايت المكاتب أيجوز عتقه أم لا في قول مالك

(قال) لا يجوز عتقه عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أعتق المكاتب عبدا له فلم يعلم سيده بما صنع من ذلك حتى أدى كتابته وعتق أينفذ عتق عبده ذلك أم لا (قال) قال مالك اذا لم يعلم سيده حتى يؤدي كتابته فان عتق ذلك العبد جائز وليس له أن يرده ﴿قلت﴾ وكذلك صدقة ماله ان علم بذلك السيد كان له أن يرده (قال) نعم كذلك قال مالك قال وما رد السيد من ذلك من عتق أو صدقة ثم عتق المكاتب لم يلزم المكاتب ذلك الا أن يشاء ﴿قلت﴾ وهذا المكاتب الذي أجزت عتق عبده حين أدى كتابته لمن يجعل ولاء ذلك المعتق (قال) قال مالك ولاؤه للمكاتب (قال) مالك) وان أعتق المكاتب أيضا عبده باذن سيده ثم عتق المكاتب فان الولاة يرجع اليه اذا عتق

﴿قلت﴾ في ولاء العبد بعتقه المكاتب عن غيره على مال

﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب اذا أعتق عبده على مال أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا أعتقه على مال يدفعه اليه من غير مال هو للعبد فذلك جائز اذا كان على وجه النظر لنفسه وان كان انما أعتقه على مال للعبد يأخذه منه فان ذلك لا يجوز لأن هذا انما أعتق عبده وأخذ منه مالا كان له فلا يجوز له هذا العتق لأن المكاتب لو أعتق عبده بغير اذن سيده لم يجوز لأن مالا كان في المكاتب اذا كاتب عبده على وجه النظر لنفسه فان ذلك جائز وكذلك عتقه اياه على مال يأخذه منه من غير ماله ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا أتى الى مكاتب أو أتى الى عبد مأذون له في التجارة فقال له أعتق عبدك هذا عني ولك ألف درهم ففعل أيجوز العتق في قول مالك (قال) قال مالك بيعهما جائز وأرى هذا بيما وأراه جائزا ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مكاتبا أمناه رجل فقال أعتق عبدك هذا أيها المكاتب على ألف درهم ولم يقل عني أيجوز هذا العتق أم لا (قال) العتق جائز اذا كانت الالف ثمنًا للعبد أو أكثر من ثمنه ﴿قلت﴾ ولئن الولاة (قال) للمكاتب اذا أدى فعتق كان الولاة له وان عجز المكاتب كان الولاة لسيد المكاتب ولا يكون للذي أعطاه الالف من الولاة قليل ولا كثير وتلزمه

الألف درهم ﴿قلت﴾ ولم جعلت الألف درهم لازمة له ولم تجعل له بمن الولاء شيئاً (قال) ألا ترى لو أن رجلاً أتى الى رجل فقال أعتق عبدك ولم يقل عني على ألف درهم فأعتقه ان الألف لازمة له وان الولاء للذي أعتق لأنه لم يقل عني فكذلك المكاتب هو في ذلك بمنزلة الحر لان المكاتب لو كاتب عبداً له على وجه النظر جازت الكتابة وان كره ذلك السيد فان أدى المكاتب كتابته كان له ولأهله مكاتبه الذي كاتبه وان عجز كان ولأهله مكاتبه لسيدته وهذا الآخر قول مالك وما قبله رأيي

— ﴿وفي ولأهله العبد النصراني يعتقه المسلم فيهرب الى دار الحرب﴾ —
 ﴿ثم يسيبه المسلمون فيصير في سهمان رجل فيعتقه﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت النصراني اذا أعتقه رجل من المسلمين فهرب النصراني الى دار الحرب فسيب بعد ذلك أيكون رقيقاً في قول مالك (قال) نعم يكون رقيقاً لأن كل من نصب الحرب على أهل الاسلام ممن لم يكن على دين الاسلام فهو في ﴿قلت﴾ فان سبي بعد ذلك فأعتقه الذي صار في سهمانه لمن يكون ولأهله الأول أم للثاني (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى ولأهله للثاني ﴿قلت﴾ فان كان قبل أن يلحق بدار الحرب مراغماً لأهل الاسلام كان أعتق عبيداً له نصارى في بلاد المسلمين قبل لحاقه فلحق بعد ما أعتقهم أو كان تزوج نصرانية حرة فولدت له أولاداً ثم أسلموا لمن يكون ولأهله مواله أولئك وولأهله ولده أي يكون ذلك للمولى الثاني أم للمولى الأول (قال) أراه للمولى الأول ولا يكون للمولى الثاني من ذلك الولاء شيء لان ذلك قد ثبت لمولاه الأول قبل أن يلحق النصراني بدار الحرب فلا ينتقض ذلك الولاء بلحاقه الى دار الحرب لان الولاء ثبت وانما ينتقض ولأهله نفسه لانه قد عاد في الرق وليس ذلك الولاء مما يجره اذا وقع في الرق ثانية فأعتق لان مواله أولئك أعتقهم وهو حر وولده أولئك ولدوا وهو حر فثبت ولاؤهم لمولاه الأول وانما يجزى الولاء اذا كان عبداً فتزوج امرأة حرة فاولد له في حال العبودية من ولد

فهو يجر ولأهـم اذا أعتق وان تداوله موال وكانت امرأته هذه تلد منه وهو في ملك
أنوام شتى يتداولونه فاشتراء رجل فأعتقه فهذا يجر ولأهـم ولده كلهم الذين ولدوا له
من هذه الحرية لأنهم ولدوا له وهو في حال الرق وما ولد له في حال الحرية أو أعتقهم
ثم مسه الرق بعد ذلك فإنه لا يجر ولأهـم لان ولأهـم قد ثبت للمولى الاول

❦ في ولأهـم العبد يشتره أخوه أو أبوه أو ابنه فيعتق عليهم ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أنى اشتريت أخى فيعتق على أن يكون لى ولأؤه (قال) نعم لك
ولأؤه عند مالك ❦ قلت ❦ وكذلك لو أن امرأة اشترت ولداها فيعتق عليها أيكون
مولاهما قال نعم ❦ قال ❦ وقال لى مالك لو أن امرأتين اشترتا أباهما فأعتق عليهما
فهلك فانهما يرثان الثلثين بالنسب والثلث بالولاء اذا لم يكن ثم وارث غيرها

❦ في ولأهـم ولد المكاتبه من المكاتب وولد المدبرة من المدبر ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتباً لرجل تزوج مكاتبه لرجل آخر فولدت أولاداً في
كتابتها ثم أذى الاب والام السكتابة فأعتقا وأعتق الولد لمن ولأهـم الولد في قول
مالك (قال) لمولى الام لانهم انما عتقوا بعتق أمهم وانما كانوا في كتابة الام وكذلك
المدبر لو تزوج مديرة لغير مولاه فولدت له أولاداً كانوا على تدبير أمهم بعتقون
بعتقها وبرقون برقها وكذلك ولد المكاتبه ويكون ولأهـم وله المدبرة وولأهـم ولد المكاتبه
لمولى الام وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت لو أن مكاتبه ثمت حر أو نعت مكاتب
عملت في حال كتابتها فأدت وهي حامل ثم وضعت بعد ما أدت لمن ولأهـم
هذا الولد (قال) ولأؤه لسيد الامة لأنه قد مسه الرق حين كانت به حاملاً وهي
مكاتبه لأنها ان وضعت قبل أن تؤدى كتابتها فهو معها في كتابتها وان وضعت بعد
أداء السكتابة فقد مسه الرق اذ هو في بطنها ألا ترى لو أن رجلاً أعتق أمته وهي
حامل فوضعت بعد ما عتقت ووالده عبد ثم أعتق ان هذا الولد مولى لمولى الامة
لان الرق قد مسه ولا يجر الاب ولأهـم وهذا قول مالك في هذا الآخر

﴿ في ولاء الحربى يسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن امرأة من أهل الحرب قدمت بأمان فأسلمت لمن ولاؤها في قول مالك (قال) لجميع المسلمين ﴿ قلت ﴾ فإن سبي والدها بعد ذلك فأعتق وأسلم أيجر ولاءها في قول مالك أم لا (قال) نعم وما سمعت من مالك فيه شيئاً ﴿ قلت ﴾ ولم قلت في هذه أنه يجز ولاءها وقلت في المسئلة الاولى اذ لحق بدار الحرب فسبي ثم أعتق انه لا يجز ولاء ولده الذين ولدوا في حال حريته (قال) أولاده الذين ولدوا قبل أن يلحق بدار الحرب قد ثبت ولاؤهم لمن كان له الرق في أبيهم فأعتقه فجز ولاء ولده بمنقه اياهم فهذا ولاء قد ثبت لرجل بمنقأ أبيهم وأما التي أسلمت فلم يثبت ولاؤها لأحد من عتق من أعتقها أو من قبل عتق أبيها ولم يمسه رق قط فلما أعتق هذا أباه بعد ما سبي صار ولاؤها لهذا الذي أعتق أباه لأنه لم يستحق أحد من الناس ولاءها من قبل الرق ولم يستحق أحد من الناس ولاءها برق كان له في أبيها أو في جدها ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت ان العبد النصراني اذا أعتقه رجل فولد له أولاد من حرة نصرانية فأسلموا ثم لحق النصراني بدار الحرب فسبي ثم صار في سهمان رجل فأعتقه انه لا يجز ولاءهم ولا يجز من الولاء الا ولاء كل ولد كان له في حال عبوديته (قال) انما قلت لك هذا في كل ولد قد استحق ولاءهم مولى أبيهم انه ان رجع في الرق ثم عتق لم ينتقل ولاء ولده عن موالهم الذين ثبت لهم الولاء وأما هذه البنت التي أسلمت قبل أبيها ثم سبي أبوها ثم أسلم بعد ذلك فانه يجز ولاءها لأنه ليس لأحد عليها نعمة عتق ولم يكن لأحد على أبيها نعمة عتق قبل هذا العتق الذي حدث فيهم فذلك جز ولاءها

﴿ في ولاء أولاد المكاتب الاحرار من المرأة الحرة ﴾

﴿ يموت ويدع وفاة بكتابه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت مكاتبات وترك أولاداً حدثوا في كتابته وأولاداً من امرأة

أخرى حرة وترك وفاء بالكتابة فأدى عنه ولده الذين حدثوا في الكتابة كتابته
 أيجر السيد ولأء ولده الاحرار الذين من الحرة (قال) لا يجر ولأء هم لان مالكا قال
 اذا مات وعليه شيء من كتابته فان ترك ولداً حدثوا في الكتابة ومالا فيه وفاء فانما
 مات عبداً فهو لا يجر الولاء في مسئلتك ولا يجر اليه الولد الذين حدثوا في الكتابة
 ولأء اخوتهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت مكاتباً هلك وله ولد حدثوا في الكتابة وولد أحرار
 من امرأة حرة وترك مالا فيه وفاء بكتابه فأدى عنهم وخرج ولده أحراراً أو لم
 يترك مالا يمتقون به فسموا فأدوا لمن ولأء ولده الاحرار (قال) قال مالك لا يجر
 الولاء الى سيده في الوجهين جميعاً (قال) ومما يدل على ذلك أن مالكا قال في الرجل
 يكتب عبده ويكتب المكاتب عبداً له آخر فيهلك المكاتب الاول وله ولد حدثوا في
 الكتابة أو كاتب عليهم وولد أحرار فيسمى ولده الذين في الكتابة حتى يؤدوها ان
 ولأء المكاتب الثاني لولد المكاتب الاول الذين كوتبوا معه دون ولده الاحرار فجعل
 ولاؤه بمنزلة ماله اذا مات عن مال فيه فضل عن كتابته كان مابقي بعد الكتابة لولده
 الذين معه في الكتابة

﴿ في ولأء مكاتب المكاتب يؤدى الاسفل قبل المكاتب الاعلى ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب الاعلى اذا كاتب مكاتباً فأدى المكاتب الاسفل قبل
 الاعلى ثم أدى المكاتب الاعلى بعد ذلك أيرجع اليه الولاء في قول مالك (قال) نعم
 اذا أدى رجع اليه ولأء مكاتبه الاسفل عند مالك

﴿ في ولأء العبد المسلم يعتقه المسلم والنصراني ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت عبداً مسلماً بين مسلم ونصراني أعتقه جميعاً معاً لمن ولأء حصه هذا
 النصراني (قال) لجميع المسلمين

❦ في ولاء الذمي يسلم وجناته ❦

❦ قلت ❦ أرايت من أسلم من أهل الذمة أعقلهم في بيت المال أم لا في قول (قال)
نعم عقلهم في بيت المال في قول مالك ❦ قلت ❦ وكذلك جريرة موالهم يكون ذلك
في بيت المال في قول مالك (قال) نعم لانه قال فيهم أنفسهم ان جريرتهم في بيت المال
فموالهم بمنزلتهم ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت
وعبد الله بن مسعود ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح أنهم كانوا يقولون فيمن
يموت ولا يعرف له عصة ولا أصل يرجع اليه انه يرثه المسلمون ❦ قال سحنون ❦
وقد كتب أبو موسى الاشعري الى عمر بن الخطاب يذكر أن ناسا يموتون عندهم
ولا يتركون رحا لهم ولا ولاء فكتب عمر أن ألحق أهل الرحم برحمهم فان لم يكن
رحم ولا ولاء فأهل الاسلام يرثونهم ويعقلون عنهم ❦ قال سحنون ❦ قال يزيد بن
عياض سئل عمر بن عبد العزيز عن من أسلم من أهل الجزية من اليهود والنصارى
والمجوس فقال من أسلم من أهل تلك الملل فهو مسلم عليه ما على المسلمين وله
ما للمسلمين وليست عليه الجزية وميراثه لذى رحم ان كان فيهم مسلم يتوارثون كما
يتوارث أهل الاسلام فان لم يكن له وارث مسلم فيرثه في بيت مال الله يقسم بين
المسلمين وما أحدث من حدث ففي بيت مال الله الذي بين المسلمين يعقل عنهم منه
❦ قال ❦ وقال مالك من أسلم من الاعاجم البربر والسودان والقبط ولا موالى لهم فجر
جريرة فمقله على جماعة المسلمين وميراثه لهم ❦ قال سحنون ❦ وقد أبى عمر بن
الخطاب أن يورث أحداً من الاعاجم الا أحداً ولد في العرب وقد كانت الاجناس كلها
في الزمان الاول وليس اسلام الرجل على يدي رجل بالذي يجر ولاءه (وقال يحيى
ابن سعيد) من أسلم من أهل الذمة على يدي رجل مسلم فان ولاءه للمسلمين عامة
كما كانت جزية للمسلمين عامة ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني سفيان بن عيينة عن
مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا لذى نعمة (وقال مالك) لا يرث أحد أحداً
الا بنسب قرابة أو بولاء عتاقة ❦ ابن وهب ❦ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب

ان عمر بن الخطاب قال من أسلم من أهل الذمة كان ولاؤه للمسلمين وهم يعقلون عنه

— في الوصية للرجل بمن يعق عليه وولائه —

﴿قلت﴾ أ رأيت من أوصى لرجل بمن يعق عليه اذا ملكه فقبل أولم يقبل (قال)
هو حر على كل حال قبل أولم يقبل اذا حمله الثالث والولاء للموصى له ان قبل أولم يقبل
فهو للموصى له . ويبدأ على أهل الوصايا كانه انما أوصى أن يعق عليه ويبدأ على أهل
الوصايا (قال مالك) وأرى ان لم يحمله الثالث فان قبل عتق منه ما حمل الثالث وقوم
عليه مابقي وكان الولاء له وان لم يقبل قال على بن زياد عن مالك سقطت الوصية
(قال ابن القاسم) وان أوصى له بشقص منه فهو مثل ذلك سواء ان قبل عتق عليه
مابقي وقوم عليه وكان له الولاء وان لم يقبل لم يعق من العبد الا ما أوصى به وان كان
الثالث يحمله فلا يعق عليه الا الجزء الذي أوصى له به ويبدأ على أهل الوصايا ولا يقوم
عليه مابقي . وان أوصى ليتيم أو لسفيه بشقص ممن يعق عليه أو أوصى له به كله فلم
يحمله الثالث قبله وليه لم يعق منه الا ذلك ولم يقوم عليه وليس للولي أن يقول
لا أقبله وأن يردده والولاء لليتيم فيما أعتق عنه ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا أوصى رجل
لرجل بأبيه أو بانه فأبى أن يقبل الوصية فأت الموصي والموصى له يقول لا أقبل
الوصية أيعتق أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يعق وان لم يقبله الموصى له ويبدأ
على أهل الوصايا كما يبدأ العتق على أهل الوصايا وكان الولاء له ﴿قال سحنون﴾
وقال أشهب لأنه في ترك قبول الوصية مضار اذا كان الثالث يحمله وليس يلزمه
فيه تقويم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار

— في ولاء العبد النصراني يعققه المسلم وجنائه —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن عبداً نصرانياً أعتقه رجل من المسلمين فجر النصراني جريرة
أيعقل عنه هذا المسلم وقومه أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً
ولا أرى أن يعقل عنه قوم الذي أعتقه جريرته ﴿قلت﴾ فعل من عقله (قال) أراه على

جميع المسلمين لان ميراثه لجميع المسلمين لان مالكا قال ليس على النصراني اذا اعتقه المسلم جزية (قال مالك) وميراثه لجميع المسلمين اذا لم تكن له قرابة يرثونه من أهل دينه (قال مالك) ولا أرى عليه الجزية فلما لم يجعله مالك من أهل الجزية لم يحمل عنه أهل الجزية جريرته اذا لم تكن له منهم ذمة ولا يجعل مالك ميراثه للذي اعتقه فتكون جريرته على سيده وانما جريرته على جميع المسلمين لانهم ورثته ولو أن رجلا قتله كان العقل على الذي قتله لجميع المسلمين يرثون ذلك ويكون ذلك العقل على قوم القاتل ان كان من المسلمين وله عاقلة تعقل عنه وهذا قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن مالكا وغير واحد ذكروا أن يحيى بن سعيد حدثهم أن اسماعيل بن أبي حكيم حدثهم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبداً له نصرانيا فتوفي قال اسماعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن آخذ ميراثه فأجعله في بيت مال المسلمين وانما لم يرثه مولاه الذي أعتقه لاختلاف الدينين (قال أشهب) ألا ترى أن ابن عمر ذكر عنه يحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة عن نافع أنه قال لا يرث مسلم كافراً الا الرجل عبده أو مكاتبه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين ولقول عمر بن الخطاب لا يرث أهل الملل ولا يرثونا

حجج في ولاء العبد بعتقه القرشي وفي القيسي وجنابته والى من ينتمي

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً من فريش وآخر من قيس أعتقا عبداً بينهما فجنى العبد جنابة قتل خطأ أيكون نصف العقل على فريش ونصف العقل على قيس في قول مالك (قال) قال مالك لو أن قوماً اجتمعوا على قتل رجل خطأ وهم من قبائل شتى فإن العقل على جميع تلك القبائل فكذلك هذا العبد المعتق عقل جنابته على قيس وعلى فريش ﴿ قلت ﴾ أرايت هذا العبد المعتق كيف يكتب مهادته أيكتب القرشي أم القيسي (قال) قال مالك يكتب مولى فلان بن فلان القرشي وفلان بن فلان القيسي



﴿قَالَ﴾ فِي وَلَاءِ الْعَبْدِ النَّصْرَانِي بِعَقْدِهِ الْقُرْشِيِّ وَالنَّصْرَانِي وَجَنَاتِهِ ﴿قَالَ﴾

﴿قُلْتُ﴾ وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ عَبْدًا نَصْرَانِيًّا بَيْنَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ أَعْتَقَهُ جَمِيعًا جَنَى جَنَايَةَ أَيْ كَوْنَ نَصْفَهَا عَلَى قُرَيْشٍ وَنَصْفَهَا عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ نَصْرَانِيًّا (قَالَ) لَا وَلَكِنْ نَصْفَهَا عَلَى أَهْلِ خَرَجِ مَوْلَاهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ أَهْلُ بِلَدِهِ الَّذِينَ يُؤَدُّونَ مَعَهُ خَرَاجَهُ وَنَصْفَهَا عَلَى بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ هَذَا الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ هَذَا الْعَبْدَ لِأَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ أَسْلَمَ الْعَبْدُ قَبْلَ أَنْ يَجْنِيَ جَنَايَةَ ثُمَّ جَنَى (قَالَ) يَكُونُ نَصْفُ عَقْلِ جَنَاتِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَنَصْفُهُ عَلَى قُرَيْشٍ قَوْمَ مَوْلَاهُ ﴿قُلْتُ﴾ لَمْ (قَالَ) لِأَنَّ الْقُرْشِيَّ حِينَ أَسْلَمَ الْعَبْدُ صَارَ وَارِثًا لِمَا أَعْتَقَ وَالَّذِي انْقَطَعَتْ وَرَاثَتُهُ مِنْ حَصَّتِهِ الَّتِي أَعْتَقَهَا لِإِسْلَامِ الْعَبْدِ وَصَارَ ذَلِكَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ فَصَارَ فِي بَيْتِ الْمَالِ جَرِيرَةٌ ذَلِكَ النِّصْفُ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ أَسْلَمَ مَوْلَاهُ النَّصْرَانِي بَعْدَ ذَلِكَ (قَالَ) يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَلَاؤُهُ وَيَكُونُ مَا جَنَى بَعْدَ ذَلِكَ خَطَأً نَصْفَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ وَنَصْفَهَا عَلَى قَوْمِ الْقُرْشِيِّ

﴿قَالَ﴾ فِي وَلَاءِ الْمُقَوِّطِ وَالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَجَنَاتِهِ ﴿قَالَ﴾

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ مَا لَكَ أَوْ كَانَ يَقُولُ اللَّقِيطُ حَرٌّ (قَالَ) نَعَمْ وَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ يَمْقُلُونَ عَنْهُ وَيَرِثُونَهُ (قَالَ) وَقَالَ مَالِكٌ مَنْ أَتَفَقَ عَلَى اللَّقِيطِ فَأَتَمَّ نَفَقَتَهُ عَلَى وَجْهِ الْحَسَنَةِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ كَانَ لِلْقِيطِ مَالٌ وَهَبَ لَهُ أَوْ رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أَتَفَقَ فِي مَالِهِ (قَالَ) نَعَمْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ اللَّقِيطُ أَيْ كَوْنَ وَلَاؤُهُ لِمَنِ التَّقْطَةُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ وَلَاؤُهُ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ وَلَا يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِمَنِ التَّقْطَةُ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ جَنَايَةَ اللَّقِيطِ عَلَى مَنْ هِيَ (قَالَ) هِيَ عَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ﴿قُلْتُ﴾ وَمِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ (قَالَ) نَعَمْ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ اللَّقِيطُ أَيْ كَوْنَ مَوْلَى لِمَنِ التَّقْطَةُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ قَالَ لَا ﴿قُلْتُ﴾ وَلِمَنِ وَلَاؤُهُ (قَالَ) لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ مَالِكٍ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ اللَّقِيطُ أَيْ كَوْنَ لَهُ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) لَا وَوَلَاؤُهُ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ مَالِكٍ ﴿قَالَ ابْنُ وَهْبٍ﴾ وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

قال اللقيط حر قال عمر بن عبد العزيز ونفقته على بيت المال

﴿ في ولاء العبد يشتري من الزكاة فيعتق ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك وانما تفسير وفي الرقاب أن يشتري رقبة يتدثها فيعتقها فيكون ولاؤها لجميع المسلمين ﴿ قال ﴾ ولقد سألتنا مالكا عن عبد تحت حرة له منها أولاد أحرار يشتري من الزكاة فيعتق لمن ولاء ولده (قال) قال مالك ولاؤه لجميع المسلمين ويحرر ولاء ولده الأحرار ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أن عبداً تزوج حرة فولدت له أولاداً فاشتري العبد من زكاة المسلمين فأعتق فإن ولاء ولده تبع له ويصير ولاؤه وولاء ولده لجميع المسلمين

﴿ في ولاء موالى المرأة وعقل موالها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المرأة على من عقل موالها ولن ميراثهم في قول مالك (قال) قال مالك عقل ما جر موالها من جريرة على قومها وما تركوا من ميراث فهو لولد المرأة ان كان لها ولد وان كانت ميتة فان لم يكن لها ولد فلولد الولد الذكور من ولد ولدها دون الاناث ﴿ قلت ﴾ والى من ينتمى مولى هذه المرأة الى قوم ولدها أو الى قوم المرأة وكيف تكتب شهادته (قال) ينتمى الى قوم المرأة كما كانت المرأة تنتمى ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني رجال من أهل العلم أن علياً والزبير اختصا في موالى أم الزبير وهي صفية بنت عبد المطلب فقال علي أنا عصبتها وأنا أولى بموالها منك يا زبير وقال الزبير أنا ابنها وأنا أرضها وأولى بموالها منك يا علي ف قضى عمر بن الخطاب للزبير بموالى أم الزبير وهم آل إبراهيم منهم عطاء ومسافر بن إبراهيم ﴿ قال ابن شهاب ﴾ ثم اختصم الناس فيهم حين هلك ولد المرأة الذكور وولد ولدها فردوا الى عصبة أمهم ولم يكن لعصبة ولد المرأة من ولاتهم شيء ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عمر بن الخطاب قضى بالميراث للزبير وبالمقل على عصبتها فان مات الزبير رجع الى عصبتها ﴿ مالك بن

أنس ﴿ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن أباه أخبره أنه كان جالسا عند أبان بن عثمان فاختصم اليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة تحت رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له إبراهيم بن كليب فماتت المرأة وتركته مالا وموالى فورثها ابنها وزوجها ثم مات زوجها ثم مات ابنها فقال ورثة ابنها لنا ولأه الموالى قد كانت ابنها أحرزه وقال لجهنيون ليس كذلك أنعمهم موالى صاحبتنا فإذا مات ولدها فلنا ولاؤهم ونحن نرثهم فقضى أبان بن عثمان للجهنيين بولاء الموالى ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرنا رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد أن الموالى يرجعون إذا هلك ولدها الى عصبته

﴿ في ولأء ولد المعتقة من الرجل المسلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعتقت أمة لي فزوجتها من رجل أسلم من أهل الذمة فولدت منه أولادا لمن ولأء أولادها لأب أم لموالى الأم في قول مالك (قال) قال مالك كل حرة تزوجها حر فالولأء للأب كان من أهل الذمة فأسلم أو من عليه بالعتق فأسلم ويرث ولده عند مالك كل من كان يرث أباه إذا كان الأب ميتا ﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلا أسلم فكان ولاؤه لجميع المسلمين فتزوج امرأة من العرب أو من الموالى معتقة فولدت أولادا ثم مات ومات الأولاد بعده لمن ميراثهم ولن ولاؤهم في قول مالك (قال) قال مالك ان كل ولد يولد للحر من حرة فهو تبع للأب فولأء هؤلاء لجميع المسلمين وميراثهم لجميع أهل الاسلام عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلا أسلم من أهل الذمة فتزوج امرأة معتقة أو امرأة من العرب فولدت له أولادا لمن ولأء الولد (قال) لجميع المسلمين وانما الولد هاهنا تبع للأب وهذا قول مالك

﴿ في بيع الولأء وصدقته وهبته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت بيع الولأء وصدقته وهبته أيجوز في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك

عند مالك (قال ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعلى
ابن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وسعيد بن المسيب أن الولاء لحمة كالنسب
لا يباع ولا يوهب (وقال ابن مسعود) أبيع أحدكم نسبه (وقال) ابن شهاب
ومكحول وربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله

في انتقال الولاء

قلت (أرأيت المرأة الحرة إذا كانت تحت المملوك فولدت له أولاداً فأعتق
المملوك أيجر ولأه ولده في قول مالك قال نعم) قلت (أرأيت الجد إذا أعتق أيجر
ولأه ولده في قول مالك قال نعم) قلت (وجد الجد إذا أعتق أيجر ولأه ولده
ولد ولده إذا أعتق) قال (قال مالك الجد يجر ولأه ولده وجد الجد بمنزلة الجد
(مالك بن أنس) عن هشام بن عروة وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن
العوام اشترى عبداً فأعتقه ولذلك العبد أولاد من امرأة حرة فلما أعتقه قال الزبير
ابن العوام هم موالى وقال موالى الأم هم موالينا فاختصموا في ذلك إلى عثمان بن عفان
ف قضى بولائهم للزبير بن العوام إلا أن هشاماً ذكره عن أبيه (قال ابن وهب)
وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وأبي أسيد صاحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن مسعود وعلى بن أبي طالب وعمر بن
عبد العزيز وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الأب يجر الولاء إذا أعتق الأب (قال)
سعيد بن المسيب أن مات أبوه وهو عبد فولأه ولده لموالى أمهم (وقال مالك)
الامر المجتمع عليه عندنا على ذلك وانما مثل ذلك مثل ولد الملاعة يتنسب الزمان
من دهره إلى موالى أمه فيكونون هم موالى له إن مات ورثوه وإن جر جريرة عقلوا
عنه ثم إن اعترف به أبوه لحق بأبيه وصار إلى موالى أبيه وصار ميراثه لهم وعقله
عليهم وبجلد أبوه الحد إذا اعترف به وكذلك ولد الملاعة من العرب إن اعترف به أبوه
صار بمنزلة هذا الذي وصفنا وانما ورثه من ورثه من قبل أن يترف به لأنه لم يكن
له نسب ولا عصبية فلما ثبت نسبه رد إلى أصله وعصبته

❦ في شهادة النساء في الولاية ❦

❦ قلت ❦ أرايت شهادة النساء أتجوز على الولاية في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز شهادة النساء على الولاية ولا على النسب ❦ قلت ❦ أرايت ان شهدن على السماع في الولاية أتجوز شهادتهن في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تجوز على السماع ولا على غيره في الولاية ولا في النسب لا تجوز شهادتهن على الولاية ولا على النسب على حال من الحالات ❦ قال سحنون ❦ ألا ترى أن شهادتهن في العتق لا تجوز فكيف في الولاية والولاية هو نسب وقد قال ربيعة وابن شهاب لا تجوز شهادتهن في العتق (وقال مكحول) لا تجوز شهادتهن الا حيث أجازها الله في الدين

❦ في الشهادة على الشهادة في الولاية ❦

❦ قلت ❦ أرايت الشهادة على الشهادة أتجوز في الولاية في قول مالك (قال) نعم قال مالك وشهادة الرجلين تجوز على شهادة عدد كثير

❦ في الشهادة على الشهادة في سماع الولاية ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان شهدا على أنهما سمعا أن هذا الميت مولى لفلان هذا لا يلمان له وارثا غير هذا (قال) قال مالك اذا شهد شاهدان على السماع أو شهد شاهد واحد أنه مولاة أعتقه ولم يكن الا ذلك من البينة فان الامام لا يعجل في ذلك حتى يثبت فان جاء أحد يستحق ذلك والا قضي له ❦ قال ❦ وقال لنا مالك وقد نزل هذا بلدنا وقضى به ❦ قال ❦ وقال مالك وان لم يكن الا قوم يشهدون على السماع فانه يقضى له بالمال مع يمين الطالب ولا يجر بذلك الولاية (وقد قال) أشهب بن عبد العزيز ويكون له بذلك ولاؤه وولاه ولده بشهادة السماع. وكذلك لو أقر رجل أن فلانا مولاى ثم مات ولم يسئل أمولى عتاقة رأيت مولاة ورأيت وارثا بالولاية ❦ قلت ❦ فان كان شاهد واحد على السماع يحلف ويستحق المال في قول مالك (قال) ما سمعت من

مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يحلف مع الشاهد الواحد على السماع ولا يستحق بمن المال شيئاً لأن الشهادة على السماع انما هي شهادة على شهادة فلا يجوز شهادة واحد على شهادة غيره ﴿ قال سحنون ﴾ وقال غيره ألا ترى لو شهد له شاهد واحد على الولاء بالبت أو على النسب بالبت لم يكن له أن يحلف مع شاهده ويستحق المال لأن المال لا يستحق حتى يثبت النسب والولاء والنسب لا يثبت بأقل من اثنين ألا ترى أن مالكا يقول في الاخ يدعيه أحد اخوته انه لا يحلف معه ولا يثبت له شيء من المال في جميع المال لانه لا يثبت له المال الا بأبواب النسب والنسب لا يثبت الا باثنين فلا يكون لهذا أن يحلف واكن يكون له فيما في يدي أخيه ما يصيبه منه على الاقرار به مثل أن يكونا أخوين أقر أحدهما بأخ وأنكره الآخر فانه يكون للمقر له فيما في يدي المقر ثا ما في يديه وهو السدس من الجميع (وقال غيره) وانما استحسن له في المال أن يكون له مع يمينه اذا لم يكن للمال طالب لانه ليس ثم نسب يلحقه في المولى الذي شهد فيه شاهد على أنه موله أو شهد شاهدان على السماع ألا ترى أن الاخ يقر بأخ وليس له غيره ان ذلك يوجب له المال ولا يثبت له نسب

— في شهادة ابني الم لابن عمهما في الولاء —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد أعمامى على رجل مات أنه مولاي وأن أبى أعتقه (قال) سمعت مالكا وسئل عن ابني عم شهدا على عتق لابن عمهما قال مالك ان كانا ممن يتهمان على قرابتهما أن يجرا بذلك ولاء فلا أرى ذلك يجوز وان كانا من الابعاد ممن لا يتهمان أن يجرا بذلك ولاء ولعل ذلك يرجع اليهما يوما ما ولا يتهمان عليه اليوم (قال مالك) فشهادتهما جائزة في مسئلتك ان كانا هو مال يرثه وقد مات موله ولا ولد لموله ولا موالى فشهادتهما جائزة لانهما لا يجران بشهادتهما الى أنفسهما شيئاً فان كان لموالى الميت ولد أو موال يجز هؤلاء الشهود بذلك الى أنفسهم شيئاً يتهمون عليه لقعددهم لمن شهدوا له لم أر شهادتهم تجوز في الولاء.

❦ في الاقرار في الولاء ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أقر رجل أنه أعتق هذا الرجل وأنه مولاه وقال الآخر صدق هو أعتقني أصدق وإن كذبه قومه (قال) أرى القول قوله ويكون ثابت الولاء ولا يلتفت الى انكار قومه هاهنا الا أن تقوم عليه بينة بخلاف ما أقر به فإن قامت عليه بينة بخلاف ما أقر به أخذ بالبينة وترك قوله ❦ قلت ❦ أرايت الرجل تحضره الوفاة فيقول فلان مولاي أعتقني وهو وارثي ولا يعلم ذلك الا بقوله أصدق في قول مالك أم لا (قال) نعم يصدق الا أن يأتي أحد يقيم بينة على خلاف ما قال وقاله أشهب بن عبد العزيز ❦ قلت ❦ أرايت ان أقر الرجل على أبيه أن أباه أعتق عبده هذا في مرضه أو في صحته ولا وارث لآبيه غيره أيجوز اقراره على أبيه بالولاء ويمتق هذا العبد ويجعل ولاؤه لآبيه في قول مالك (قال) نعم يلزمه العتق فان كان اقراره بأن أباه أعتقه في المرض والثلاث يجعله جاز العتق ❦ قلت ❦ أفلا تهمه في جر الولاء (قال) لا لانه لو أعتقه عن أبيه كان الولاء لآبيه فليس هاهنا تهمة (قال أشهب) الا أن يكون معه وارث ألا ترى أن مولى أبيه هو مولاه وانما نقص نفسه ومولاه هو مولى أبيه الا أن يكون معه وارث غيره ❦ قال سحنون ❦ وقال الليث بن سعد وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لا تجوز شهادته ولو جاز مثل ما شهد عليه هذا في العبد الذي بينه وبين اخوته لم يشأ رجل أن يدخل مثل ذلك على شركائه ويخرج بمثل ذلك من الذي عليه في السنة من قيمة العبد كله ولا يجوز مثل شهادة هذا على مثل ما شهد عليه (قال عبد الجبار) قال ربيعة وان كان معه رجل آخر يشهد على ذلك جاز ذلك على الورثة وان لم يكن معه غيره سقطت شهادته عنه وعن أهل الميراث وأعطى حقه منه

❦ في الدعوى في الولاء ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أعتقت أمة وهي تحت حر فولدت له أولاداً فقالت أعتقت وأنا

حامل بهذا الولد وقال الزوج يا حملات به بعد المتق فولأوه لموالى (قال) الفول قول
 الزوج ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك قال لا (قال) وقال أشهب ولو أفر الزوج بما قالت
 لم يصدق الا أن يكون المعتق واقعها وهي حامل بينة الحمل أو تضع بعد المتق لاقول
 من ستة أشهر ﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البينة أن فلانا أعتقني وفلان يحجد ذلك
 ويقول لا أعرفك وما كنت لي عبداً أو قال ما أنت لي بمولى أيلزمه ولائى وتمكننى
 من إقاع البينة عليه في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذه المسئلة
 ولكن هذا عندى بمنزلة النسب ألا ترى لو أن رجلا دعى أنه ابن هذا الرجل وجحد
 ذلك الرجل أنه ابنه فأقام عليه البينة فاني أمكنه من ذلك وأثبت نسبه منه ﴿قلت﴾
 أرايت ان أنكر مولاى أنى أعتقته وجحد ولائى فأردت أن أوقع عليه البينة عند
 القاضى أيمكننى القاضى من ذلك أم لا (قال) نعم يمكنك من إقاع البينة عليه حتى يثبت
 أنه مولاك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أزل أسمع هذا ﴿قلت﴾ وكذلك
 الانساب لو أن رجلا جحد ابنه أو ابنا جحد أباه فأراد أن يوقع البينة عليه أتمكنه
 من ذلك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الأم والولد (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك الاخ
 والاخت اذا جحد بعضهم بعضاً فأراد المجهود أن يوقع البينة عليه أتمكنه من ذلك
 في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا مات وترك ابنتين فادعى رجل
 أنه أعتق هذا الميت وأنه مولاة فصدقته احدى البنات وأنكرت الاخرى (قال) لا
 أرى للمولى في اقرار هذه شيئاً من المال لانه لا يدخل عليها في الثلث الذى صار لها
 في اقرارها هاهنا للمولى شيء وأما الولاء فاني لا أرى أن يثبت له حتى يكون ولأى
 تحمل العاقلة جريرتها وأما الميراث فاني أرى أن يحلف ان مات ولم تترك وارثاً غيره
 أو عصبية تحلف وتأخذ الميراث (قال) ويحلف مع البنتين ويأخذ الثلث الباقي وان لم
 يأت أحد بأحق مما شهدتا له به وذلك اذا كانتا عدلتين ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا
 هلك وترك ابنتين فادعى رجل أنه مولاة وأنكر البنتان أن يكون هذا الرجل مولى
 أبيهما (قال) لا يكون مولى الاب الا أن يقيم البينة في قول مالك ﴿قلت﴾ فان أقرت

البنتان أنه مولى أبيهما (قال) إذا لم يكن لآبيهما عصبه ولا من يستحق الثلث الباقي
 بولاء معروف ولا نسب حلف هذا مع اقرار البنيتين واستحق المال ولا يستحق الولاء
 ألا ترى أن الرجل يهلك ويترك ابناً فيقول الابن هذا أخي ولم يكن للمقر له بينة
 أنه يستحق المال ولا يثبت نسبه (وقال غيره) لا يحلف مع البنيتين في الثلث الباقي
 لانهما شهدتا على العتق وشهادتهما في العتق لا تجوز ولا يثبت المال الا بأبواب الولاء
 وشهادتهما في الولاء لا تجوز ولو أقرتا له بالولاء أنه مولاها ورثهما إذا لم يكن يعرف
 باطل قولهما بمنزلة الرجل يقر للرجل أنه مولاة ولا يعرف باطل قوله فهو مولاة
 ﴿قلت﴾ أرايت لو ادعى رجل على رجل فقال أنت مولاي أعقتني وأنكر الرجل
 ذلك وقال لا أعرفك أن تكون عليه اليمين في قول مالك أم لا (قال) لا يكون عليه
 اليمين ﴿قلت﴾ فإن أقام شاهداً واحداً أحلفته في قول مالك فإن أبى حبسته حتى يحلف
 (قال) لا أحبسه ولكن أقول لهذا أقم شاهداً آخر والا فلا ولاء له عليك ﴿قلت﴾
 أرايت لو أن رجلين أقاما البينة على رجل كل واحد منهما يقيم البينة أنه مولاة وكلتا
 البنيتين في العدالة سواء والمولى مقر بالولاء لاحدهما ومنكر للآخر (قال) أراه
 مولى للذي أقر له بالولاء لان البنيتين لما تكافأتا في العدالة كانتا بمنزلة من لا بينة لهما
 فيكون الولاء للذي أقر له به (وقال مالك) إذا تكافأت البنيتان والحق في يد أحدهما
 فالحق لمن هو في يديه فاقرار هذا له بمنزلة من في يديه الحق ﴿قلت﴾ فإن كانت
 بينة الذي ينكره المولى أعدل من بينة الذي يقر له بالولاء (قال) فهو مولى لصاحب
 البينة العادلة ولا ينظر في هذا الى اقراره ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً مات فأخذت
 ماله وزعمت أنني وارثه وأنه مولاي فأتى رجل بعد ذلك فأقام البينة أنه مولاة وأقمت
 أنا البينة أنه مولاي وتكافأت البنيتان في العدالة أيكون المال للذي هو في يديه في
 قول مالك (قال) المال بينهما ﴿قلت﴾ ولم ذلك وقد قال مالك إذا تكافأت البنيتان
 فالمال للذي هو في يديه (قال) انما ذلك في مال في يديه ولا يعرف من أين أصله
 فإذا عرف أصله فهو للذي له أصل المال وقد أقاما جميعاً البينة أنهما استحقا جميعاً هذا

المال من الذي كان له أصل هذا المال فهو بينهما

﴿بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿في ميراث الالقعد فالالقعد في الولاء﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في ميراث الولاء اذا مات رجل وترك مولاه وترك ابنين فأت أحد الابنين وترك ولداً ذكر أتم مات المولى (قال) قال مالك الميراث لابن الميت المعتقد ولا شيء لولد ولده مع ولده لصلبه لانه أقعد بالميت وانما الولاء عند مالك لاقعدهم بالميت ولو استويا في القعد كان الميراث بينهما بالسواء (قال) وأخبرني مالك قال بلغني أن ابن المسيب قال في رجل هلك وترك بنين له ثلاثة وترك موالى أعنتهم هو ثم ان رجلين من بنيه هلكا وتركوا ولداً فقال سعيد بن المسيب يرث الموالى الباقي من ولده الثلاثة فاذا هلك فولده وولد اخويه في الموالى شرعا سواء ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه عن ابن قسيط وأبي الزناد مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الاشج أن عمرو بن عثمان وأبان بن عثمان ورثا أباهما عثمان بن عفان فكانا يرثان الموالى سواء ثم توفي عمرو بن عثمان فخلص الميراث لابان بن عثمان ثم توفي أبان فرجع الولاء لبني أبان وبني عمرو ابني عثمان بن عفان فكانوا فيه شرعا سواء وأنه قضى بمثل ذلك في ولد سالم وعبيد الله وواقد بن عبد الله بن عمر فيمن هلك من موالى ابن عمر ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن عبد الله بن عمر أنه استفتى في رجل هلك وترك ابنين فورثا ماله ومواليه ثم توفي أحدهما وترك بنين ثم توفي مولى أبيهم فقال عم الغلمان أنا أحق به وقال بنو أخيه انما ورثت أنت وأبونا المال والموالى فقال ابن عمر ميراثهم للم (قال) وأخبرني من أرضى به من أهل العلم عن طاوس مثله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة هلكت وترك ثلاثة اخوة أخا لأب وأم وأخا لأب وأخا لام وترك موالها فأت الموالى لمن ميراثهم في قول مالك (قال) قال مالك ميراثهم لأخيه لأمها وأبيها وليس لأخيه لأمها ولا لأخيه لأمها من ولأ موالها قليل ولا كثير ولا لأخيه لأمها من ميراث الموالى

مع أخيها لامها وأبيها قليل ولا كثير لأن الأخ للاب والام أقرب إليها بأم ﴿قال مالك﴾ ولو كان الأخ للاب والام مات وترك ولداً كان الأخ للاب أقدم بها وكان ميراث الموالى لأخيها لأبيها دون ولد أخيها لامها وأبيها وإن مات الأخ للاب والام ومات الأخ للاب وكلاهما قد ترك ولداً ذكوراً فميراث الموالى إذا هلكوا ولد الأخ للاب والام دون ولد الأخ للاب لأنهم أقرب إلى الميتة بأم فإن هلك ولد الأخ للاب والام وترك ولداً وولد الأخ للاب حتى كان الميراث لهم دون ولد الأخ للاب والام لأنهم أقصد بالميتة وليس للأخ للام من ميراث ولأختها لأمه قليل ولا كثير وإن لم تترك أخاً غيره كان ميراث مواليتها لمصبتها وإن كان الأخ للام من عصبته كان له الميراث كرجل من العصبه وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن زيد عن المهاجر أنه قال حضرت القاسم بن محمد بن أبي بكر وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهما يختصمان إلى ابن الزبير في ميراث أبي عمرو ذكوان مولى عائشة وكان عبد الله بن عبد الرحمن وارث عائشة دون القاسم لأن أباه كان أخاها لأبيها وأمها وكان محمد أخاها لأبيها ثم توفي عبد الله فورثه ابنه طلحة ثم توفي ذكوان أبو عمرو فقضى به ابن الزبير لطلحة فسمعت القاسم بن محمد يقول سبحان الله أن الموالى ليس بمال موضوع يرثه من يرث المال إنما الموالى في قول مالك عصبه ﴿قلت﴾ أرايت أن مات رجل وترك موالى وترك من القرابة ابن عمه لأبيه وأمه وابن عمه لأبيه من أولى بولاء هؤلاء في قول مالك (قال) بنو عمه لأبيه وأمه أولى من بنى عمه لأبيه لأنهم أقرب إلى الميت بأم ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً هلك وترك ابناً وأباً وموالى لمن ولأه هؤلاء الموالى ولبن ميراثهم إذا ماتوا (قال) سئل مالك عن رجل هلك وترك مولى فهلك المولى وترك أباً مولاه وترك ابنه فقال الميراث لابنه وليس لأبيه منه شيء (قال مالك) وولاء هؤلاء لولده الذكور دون والده وكذلك لو لم يكن له ولد لصلبه ولكن له ولد ذكور ووالد فان ولأه مواليه لولد ولده الذكور دون والده لا يرث الوالد من ولأه الموالى مع

الولد ولا مع ولد الولد اذا كانوا ذكورا قليلا ولا كثيرا عند مالك ﴿قلت﴾ رأيت
ان مات وترك أخاه وجده وترك موالى (قال) قال مالك الاخ أحق بولاء الموالى
من الجد (قال مالك) وبنو الاخ وبنو بنى الاخ أحق بولاء الموالى من الجد (قال)
ولو أن رجلين أعتقا عبداً بينهما فمات أحدهما وترك عصابة وبنين ثم مات المولى
المعتق وترك أحد مولىه وعصابة الآخر وولده (قال مالك) الميراث بين المولى الباقي
وبين ورثة الميت الذكور ﴿قلت﴾ رأيت رجلاً مات وترك موالى وترك ابن ابن
وترك أخاً لمن الولاء في قول مالك (قال) ليس للأخوة من الولاء مع ولد الولد
الذكور شئ عند مالك ﴿قلت﴾ رأيت رجلاً أعتق عبداً له ثم مات وترك ولدين له
فمات الولدان جميعاً وترك أحدهما ابناً واحداً وترك الآخر أربعة أولاد ذكور كيف
الولاء بينهم في قول مالك (قال) الولاء بينهم عند مالك أخماس لكل واحد منهم
خمس الميراث اذا مات المولى لانهم في القعدد والقراية من الميت سواء ﴿مالك﴾ عن
عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث
عن أبيه أن العاصم بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة اثنان لام وأب ورجل لعلّة
فهلك أحد الابنين اللذين هما لام وأب وترك مالا وموالى فورثه أخوه لامه وأبيه
ورث ماله وولاء مولىه ثم هلك الذى ورث المال والموالى وترك ابنة وأخاه لأبيه
فقال ابنة قد أحرزت ما كان أبى أحرزه من المال وولاء الموالى وقال أخوه ليس
كذلك انما أحرزت المال فأما ولاء الموالى فلا رأيت لو هلك أخى اليوم ألت
أرثه أنا فاختصما الى عثمان بن عفان فقضى لأخيه بولاء الموالى ﴿ابن وهب﴾ عن
عبد الجبار بن عمر عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال الولاء للأخ
دون الجد قال عبد الجبار وقال ذلك ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال مالك وبنو الاخ
أولى بولاء الموالى من الجد ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت
سليمان بن يسار واستفتى هل ترث المرأة ولقاء موالى زوجها فقال لا ثم سئل هل
يرث الرجل ولقاء موالى امرأته فقال لا (قال بكير) وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة

(قال بكير) وسمعت سليمان بن يسار واستفتى هل يرث الرجل من ولاءه والى أخيه لأمه شيئاً فقال لا ﴿ابن وهب﴾ وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة (وقال) سليمان بن يسار وإن لم يترك أحداً من الناس إلا أخاه لأمه لم يرثه وإن لم يترك غيره

﴿ في ميراث النساء في الولاء ﴾

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً مات وترك ابن ابن وابنته لصلبه وترك موالى (قال) الولاء لابن الابن وليس لابنته من الولاء شئ ﴿قلت﴾ وكذلك لو ترك الميت بنات وعصبة وترك موالى كان ولاؤهم للعصبة دون النساء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يرث البنات من ولاء موالى الآباء شيئاً ولا من ولاء موالى الأولاد شيئاً ولا من ولاء موالى أخوتهن ولا من ولاء موالى أمهاتهن شيئاً في قول مالك (قال) نعم وإن مات موالى من ذكرت ولم يدع الموالى من الورثة إلا من ذكرت من قرابة موالهم من النساء كان مترك هؤلاء الموالى لبيت المال عند مالك ولا يرث النساء من الولاء شيئاً عند مالك إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن وقد وصفت لك هذا ﴿قلت﴾ أرايت موالى النعمة أم أولى بهيراث الميت من عمة الميت وخالته في قول مالك (قال) نعم والعمّة والخالة لا يرثان عند مالك قليلاً ولا كثيراً إذا لم يترك الميت غيرهما ويكون مترك للعصبة ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أنى عبد الله بن عمر كان يرث موالى عمر دون بنات عمر ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني أشهل بن حاتم عن ابن عون عن محمد بن سيرين قال مات مولى لعمر بن الخطاب فسأل ابن عمر زيد بن ثابت فقال أيعطى بنات عمر شيئاً فقال ما أرى لهن شيئاً وإن شئت أعطيتهن ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن النساء لا يرثن الولاء إلا أن تعق امرأة شيئاً فترثه

﴿ في ميراث النساء ولاء من أعتقن أو أعتق من أعتقن ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا ترث النساء من الولاء شيئاً الا من أعتقن أو أعتق من أعتقن أو ولد من أعتقن من ولد الذكور ذكراً كان ولد هذا الذكر أو أنثى ﴿ قلت ﴾ فلو أعتقت امرأة أمها ثم أنها تزوجت زوجاً فولدت منه أولاداً فلا عنها وانتق من ولدها أربكون ميراث هذا الولد للمرأة التي أعتقت أمة في قول مالك (قال) نعم ولو ولدت من الزنا كان بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن امرأة اشترت أباهاً فأعتقته ثم مات الأب عن مال ولا وارث له غير هذه البنت أيبكون جميع المال لها في قول مالك (قال) قال مالك نعم لها جميع المال نصفه بالنسب ونصفه بالولاء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترى الأب بعد ما أعتقته البنت ابناً له فمات الأب وترك مالا وترك ابنه وابنته (قال) الميراث بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ﴿ قلت ﴾ فان مات الابن بعد ذلك (قال) للاخت النصف بالنسب والنصف بالولاء لان الابن مولى أبيه والأب مولى لها وهي ترث بالولاء من أعتقت أو أعتق من أعتقت وهذا قول مالك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي الزناد وغير واحد من التابعين من أهل العلم أنه لا يرث من النساء الا من كاتبت أو أعتقن أو أعتق من أعتقن وقاله الشعبي وقال ابراهيم النخعي الا من أعتقن وقال عمر ابن عبد العزيز الا من أعتقت أو كاتبت فتق منها أو أعتق من أعتقت ﴿ ابن وهب ﴾ عن عيسى بن يونس عن اسماعيل عن الشعبي أن مولى لابنة حمزة بن عبد المطلب مات وله ابن فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه على ابنته وابنة حمزة بن عبد المطلب نصفين ﴿ قلت ﴾ أرايت مولى المرأة على من جريرته في قول مالك (قال) على قومها ﴿ قلت ﴾ والميراث لولدها الذكور والعقل على قومها في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت امرأة ماتت وترك موالى وترك ابناً فمات ابنها وترك أولاداً ذكوراً (قال) قال مالك ميراث الموالى لولدها وولد ولدها الذكور والعقل على عصبتها فان انقطع ولدها الذكور رجع الميراث الى عصبتها الذين هم أقدم بها يوم يموت الموالى

﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا ماتت وتركت مولى وتركت أباً وابناً فأت المولى (قال) قال مالك ميراث المولى للولد دون الوالد قال بمنزلة ما وصفت لك في موالى الاب اذا مات الاب وترك ابناً وأباً فوالى الام هاهنا وموالى الاب سواء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة أعتقت عبداً ثم ماتت وتركت ولداً ذكرآ ثم مات ولدها هذا وترك أخاه لايه ثم مات المولى لمن ميراثه (قال) لمصبة المرأة التى أعتقته ﴿قلت﴾ ولا يرث ولاء هذا المولى أخو ولدها لايه في قول مالك (قال) نعم لا يرث عند مالك ﴿قال سحنون﴾ وقد كتبت آثار هذا قبل هذا الموضع

﴿ في ميراث النساء ﴾

﴿قلت﴾ أرايت النساء هل تكون الا اذا كانت أختاً وأماً وجداً وزوجاً (قال) نعم لا تكون الا كذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فان كانت أم وزوج وأختان وجد (قال) هذه لا تكون غراء في قول مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لان الام اذا أخذت السدس وأخذ الزوج النصف وأخذ الجد السدس فإنه يبقى هاهنا للاخوات السدس فاذا بقي من المال شئ فأتنا للاخوات مابقي ولا تكون غراء وانما الغراء اذا بقيت الاخت وليس في المال فضل فيربي لها بالنصف لان الفريضة اذا كانت أختاً وأماً وزوجاً وجداً كان للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس فبقيت الاخت وليس في المال فضل فيربي لها بالنصف وفي المسئلة الاخرى فضل للاختين فاذا كان في المال فضل فأتنا للاخوات مابقي ولا يربي لها بشئ غير السدس وهذا قول مالك

﴿ في الموارث ﴾

﴿قلت﴾ أرايت كل من التقي هو وعصبته الى جد جاهلي أيتوارثان بذلك أم لا (قال) قال مالك في كل بلاد افتتحت عنوة وكانت دارهم في الجاهلية ثم سكنها أهل الاسلام ثم أسلم أهل تلك الدار انهم يتوارثون بأنسابهم التى كانت في الجاهلية وهم على أنسابهم التى كانوا عليها يريد بذلك كما كانت العرب حين أسلمت وأما كل قوم

تحمّلوا فان كان لهم عدد وكثرة فأنهم يتوارثون مثل الحصن يفتح وما يشبه
ذلك وان كانوا قوما لا عدد لهم فلا يتوارثون بذلك الا أن تقوم بينة عادلة على
الاصل مثل الاسارى من المسلمين يكونون عندهم فيخرجون فيشهدون لهم فأنهم
يتوارثون ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك من العرب من قيس يعلم أنه من
أنفسهم وليس له وارث ولا يعلم من عصبته من قيس ذية أو من هو من سليم ولا يعلم
من عصبته من سليم لمن تجمل ميراثه (فقال) قال مالك في هذه المسئلة انه لا يورث بهذا
ولا يورث حتى يعلم من عصبته الذين يرثونه ﴿قلت﴾ فان كانت عصبته الذين يرثونه
انما يلتقون معه الى جد جاهلي بعد عشرة آباء أو عشرين أباً يرثونه في قول مالك
(قال) نعم اذا كان ذلك يعرف وكان عصبته هؤلاء الذين يلتقون معه الى ذلك الاب
قوما يحصون ويعرفون ﴿قلت﴾ فاذا ورثت هذا الذي يلتقى مع هذا الميت الى أب
جاهلي فلم لا تورث سليماً كلها من الميت وأنت قد علمت أن هذا الميت يلتقى هو
وكل من ولد من ولد سليم الى سليم (قال) لان سليماً لا تحصى فلمن تجمله منهم
وكيف تقسمه بينهم أرايت ان أذاك سليماً فقال اعطني حق من هذا المال كم تعطيه
منه فهذا لا يستقيم (قال) وقال مالك لا يورث أحد الا بيقين والذي ذكرت لك
من عصبته ذلك الرجل هم قوم يعرفون ويعرف حق كل واحد منهم ﴿مالك﴾ عن
الثقة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب أبى أن يورث أحداً من الاعاجم الا
أحداً ولد في العرب ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير ويزيد بن عياض عن بكير
ابن عبد الله عن ابن المسيب عن عمر مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن
شهاب عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وعمرو بن عثمان بن عفان وأبى بكر
ابن سليمان بن أبي حشمة وأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مثله (قال
يونس) قال ابن شهاب وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضيا بذلك ﴿ابن وهب﴾
عن سليمان بن بلال ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال أدركت الصالحين
يذكرون أن في السنة أن ولادة الاعاجم ممن ولد في أرض الشرك ثم يحمل أن لا يتوارثون

﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح مثل ذلك
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال أرى أن كل
 امرأة جاءت حاملا فانه وارث لها موروث لها وأرى أن كل من قذف بها فهو
 مفتر وان جاءت بسلام مفصول وادعت أنه ولدها فانه غير ملحق بها في ميراث
 ولا مجلود من اقترى عليه بأمه ﴿قال ابن وهب﴾ عن مالك في مثل رواية ابن القاسم
 عن مالك في أهل مدينة من أهل الحرب أسلموا فشهد بعضهم لبعض أنهم
 يتوارثون بذلك

﴿ في الميراث بالشك ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا معه امرأته وابنه وأخ لامرأته فماتت المرأة وابنه
 فاختلف الاخ والزوج في ميراث المرأة فقال الزوج ماتت المرأة أولا وقال الاخ بل
 مات الابن أولا ثم ماتت أختي بعد ذلك (قال) لا ينظر الى من هلك منهم ممن لم
 يعرف هلاكه قبل صاحبه ولا يورث الموتي بعضهم من بعض اذا لم يعرف من مات
 منهم أولا ولكن يرثهم ورثتهم الاحياء عند مالك (قال مالك) فانما يرث كل واحد
 منهما ورثته من الاحياء وانما ترث المرأة ورثتها من الاحياء ولا ترث المرأة الابن ولا
 يرث الابن المرأة ﴿قال﴾ وقال مالك لا يرث أحد أحدا الا بيقين ﴿قلت﴾ أرايت
 لو أن أمة تحت رجل حر مات عنها زوجها فقالت الامة أعفتى مولاي قبل أن
 يموت زوجي وقال المولى صدقت أنا قد أعفتها قبل أن يموت زوجها وقالت الورثة
 بل أعفتك بعد موته (قال) أرى أنه لا ميراث لها لان مالكا قال لا يورث بالشك
 ولا يورث أحد الا بيقين ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة أعفت رجلا فمات ومات
 المولى ولا يدرى أيهما مات أولا ولم يدع وارثا غيرهما (قال) لا ترثه مولاته في قول
 مالك ويكون ميراثه لأقرب الناس من مولاته الذكور ﴿قلت﴾ وهو هكذا في
 الموارث في الآباء اذا مات الرجل وابنه لا يدرى أيهما مات أولا فانه لا يرث
 واحد منهما صاحبه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويرث كل واحد منهما ورثته

من الاحياء في قول مالك قال نم ﴿قال﴾ وقال مالك لا يورث أحد بالشك ﴿قلت﴾ ولا يرث المولى الاسفل المولى الاعلى في قول مالك (قال) نم لا يرثه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أن أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب امرأة عمر بن الخطاب وابنها زيد بن عمر بن الخطاب هلكا في ساعة واحدة فلم يدر أيهما هلك قبل صاحبه فلم يتوارثا ﴿قال مالك﴾ سمعت ربيعة وغيره ممن أدركت من العلماء يقولون لم يتوارث من قتل يوم الجمل وأهل الحرة وأهل صفين وأهل قديد فلم يورث بعضهم من بعض لأنهم لم يدر من قتل منهم قبل صاحبه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر أن أبا الزناد حدثه عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بالعراق في القوم يموتون جميعا لا يدرى أيهم مات قبل أن ورث الأقرب فالأقرب الاحياء منهم من الاموات ولا تورث الاموات من الاموات ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن داود بن أبي هند عن عمر بن عبد العزيز مثله (وقال) ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح مثله ﴿قال ابن وهب﴾ وقد بلغني أن علي بن أبي طالب قضي بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري أن أبا الزناد حدثه قال قسمت موارث أصحاب الحرة فورث الاحياء من الاموات ولم يورث الاموات من الاموات

﴿ في الدعوى في الموارث ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك ابنين أحدهما مسلم والآخر نصراني فادعى المسلم أن أباه مات مسلما وقال النصراني بل مات أبي نصرانيا القول قول من وكيف ان أقاما جميعا البينة على دعواهما وتكافأت البينتان (قال) كل مال لا يعرف لمن هو يدعيه رجلان فانه بينهما فأرى هذا كذلك اذا كانت بينة المسلم والنصراني مسلمين ﴿قلت﴾ أوليس هذا قد أقام البينة أن والده مات مسلما وصلى عليه ودفن في مقبرة المسلمين فكيف لا تجعل الميراث لهذا المسلم (قال) ليست الصلاة شهادة فأما المال فأقسمه بينهما (قال) وأما اذا لم يكن لهما بينة وعرف الناس أن أباه كان نصرانيا فهو على

النصرانية حتى يقيم المسلم البينة أنه مات على الاسلام لأنه مدع ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب وغيره الا أن يقيم جميعا البينة كما ذكرت لك وتكافت البيتان فهو للمسلم

﴿ في الشهادة في الموارث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان شهد قوم على رجل ميت أن فلانا ابنه وهو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره أيقضى له بالمال في قول مالك أم لا يقضى له بالمال حتى يشهدوا على البتات أنه لا وارث له غيره (قال) اذا شهدوا أنه ابنه لا يعلمون له وارثا غيره قضى له بالمال (قال) وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت البينة على رجل مات أنه مولاي أعتقته وأنهم لا يعلمون له وارثا غيري أيدفع السلطان الى ميراثه (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يأخذ مني كفيلا (قال) بلغني عنه أنه قال لا يأخذ منه كفيلا ﴿ قلت ﴾ فان جاء بعد ذلك رجل آخر فأقام البينة أنه أعتقه وأنه مولاه لا يعلمون له وارثا غيره أينظر له في حجته أم لا (قال) نعم ينظر له في حجته وينظر له في عدالة بيئته وعدالة بيئته الذي أخذ المال فيكون المال لأعد البينتين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقت البينة أن هذه الدار دار أبي وقد ترك أبي ورثة سواي أيمكنني مالك من الخصومة في الدار في حظي وحظ غيري حتى أحياه لهم (قال) لا أعرف قول مالك ولكني أرى أن يمكنه من الخصومة فان استحق حقا لم يقض له الا بحقه ولم يقض للغيب بشي لعلمهم يقرون لهذا المحكوم عليه بأمر جهله هذا المدعى ولعله ان قضيت لهم به ثم هلكوا قبل أن يعلموا ذلك فيقروا أو ينكروا وقد جرت فيه الموارث وقضى فيه الدين بأمر لم يكن يعرفون انه لهم فلا أرى ذلك ولا يقضى له الا بحقه حتى يعلموا فينكروا أو يقروا فان أقرروا كان قضاء القاضى لهم قضاء وان قضى عليهم أمكنهم من حجة ان كانت لهم غير ما أتى به شريكهم (وقال أشهب) بل انتزع الحق كله فأعط هذا حقه وأوقف حقوق الغيب وكذلك كتب مالك الى ابن غانم قاضي القيروان ﴿ قال سحنون ﴾ ورواه ابن نافع أيضا

﴿ في ميراث ولد الملاعة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ابن الملاعة اذا مات وترك موالى أعتقهم فاذا ترى في مواليه وهل ترث الام من ميراث موالى ابنها الذى لا عنت به شيئاً فى قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فهل يرث اخواله ولا مواليه فى قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فمن يرثهم (قال) ولده أو ولد ولده أو موالى أمه لانهم عصيته ﴿ قلت ﴾ فان كانت أمه من العرب (قال) فولده الذكور أو ولد ولده الذكور فان لم يكن أحد من هؤلاء لجميع المسلمين ﴿ قلت ﴾ أ رأيت هذا القول عصبة ابن الملاعة عصبة أمه (قال) انما قال مالك اذا كانت أمه من الموالى فهلك ابن الملاعة عن مال ولم يدع الا أمه فان لامه الثلث ولموالها مابقي ولا يرثه جده لامه ولا خال ولا ابن خال وان كان له أخ لامه السدس فان كانوا أكثر من ذلك فلهم الثلث حظ الذكر فى ذلك مثل حظ الانثى لقول الله تبارك وتعالى فم شركاء فى الثلث وللأم مع الاخوين السدس ومع الواحد الثلث وان كانت من العرب فلام الثلث ولا يرثه خاله ولا جده لامه وما بقى فليت المال اذا لم يكن له ولد يحرز ميراثه فان كان له ولد ذكور فلامه السدس وما بقى فولده الذكور وكذلك ان ترك ولد ذكوراً فان ترك أخاه لامه فليس له من ولاء الموالى قليل ولا كثير فعنى هذا القول عصبة ابن الملاعة عصبة أمه انما هو اذا كانت من الموالى فموالها عصيته وان مات عن مال ولا وارث له غير موالى أمه ورثوه وكذلك قال مالك اذا لم يكن ثم من يرثه غيرهم فان جميع المال لهم ألا ترى أن ابن الحرة اذا كان زوجها عبداً أن ولاء ولدها لموالها الذين أنعموا عليها وعلى ابنها فكذلك ابن الملاعة فبهذا القول يستدل ان عصيته انما هم موالى أمه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال عروة ابن الزبير وسليمان بن يسار مثل قول مالك اذا كانت أمه مولاة أو عربية وكذلك ولد الزنا ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرنى محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح وابن شهاب وربيعة بن أبى عبد الرحمن والحسن بنحو ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرنى يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال فى ولد الزنا مثل قول عروة وسليمان

ابن يسار سواة ﴿ قال سحنون ﴾ وهو قول مالك أيضاً وهو مثل ابن الملاعة اذا كانت أمه عربية أو مولاة (قال ابن وهب) وأخبرني الخليل بن مرة عن قتادة بن دعامة عن خلاص أن عليا وزيد بن ثابت قالا في ولد الملاعة العربية لأمه الثلث وبقيته في بيت مال المسلمين ﴿ قال ابن وهب ﴾ عن سعيد بن أبي أيوب أنه بلغه عن الحسن في ولد الملاعة مثل قول عروة وسليمان بن يسار سواة

— في ميراث المرتد —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المرتد اذا لحق بدار الحرب أ يقسم ميراثه في قول مالك (قال) قال مالك يوقف ميراثه أبداً حتى يعلم أنه مات فان رجع الى الاسلام كان أولى بماله وان مات على ارتداده كان ماله ذلك لجميع المسلمين ولا يكون لورثته ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أعتق عبداً له ثم ارتد السيد الذي أعتق العبد فأت العبد المعتق عن مال وللمرتد ورثة أحرار مسلمون لمن يكون هذا الميراث الذي تركه هذا العبد المعتق (قال) لورثة المرتد لانهم موالى هذا المعتق ولان ولاءه قد كان ثبت للمرتد يوم أعتقه ﴿ قلت ﴾ فان أسلم المرتد بعد موت مولاة أ يكون له ميراثه (قال) لا لان الميراث قد ثبت لأقرب الناس من المرتد يوم مات المولى ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك في المرتد اذا مات انه لا يرثه ورثته المسلمون ولا النصارى وكذلك اذا مات بعض ورثته فانه لا يرثهم هو أيضاً وان أسلم بعد ذلك لم يرثهم لانه انما ينظر في هذا الى الميراث يوم وقع فيجب لأهله يوم يموت الميت ﴿ قلت ﴾ ولده كان أو غير ولده هم في ذلك سواة (قال) نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المسلم يأخذه العدو فيرتد عن الاسلام عندهم انه لا يقسم ميراثه حتى يعلم موته (قال مالك) وان علم أنه ارتد طائفاً غير مكره فان امرأته تين منه وان ارتد ولا يعلم أطائفاً أو مكرهاً فان امرأته تين منه وان علم أنه ارتد مكرهاً فان امرأته لا تين منه ﴿ ابن وهب ﴾ عن عقبة بن نافع عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في اليهودى والنصرانى يموت احدهما وله ولد على دينه فيسلم ولده بعد موته وقبل أن يقسم ماله أو المسلم يموت وله أولاد مسلمون فيتنصرون بعد موت أبيهم

وقبل أن يقسم ماله (قال) أما اليهودي والنصراني فإن الميراث لولده وذلك لأنهم وقع ميراثهم حين مات أبوه فلم يخرجهم منه الاسلام اذا أسلموا بعد ثبوت الميراث لهم وأما المسلم الذي تنصر ولده بعده وقبل أن يقسم ماله فانه تضرب أعناق ولده الذين تنصروا ان كانوا قد بلغوا المعاتبة والحلم من الرجال والمحيض من النساء ويجعل ميراثهم من أبيهم في بيت مال المسلمين وذلك لانه وقع ميراثهم من أبيهم في كتاب الله وهم مسلمون ثم تنصروا بعد ان وقع الميراث لهم من أبيهم وأحرزوه فليس لاحد أن يرث ماورثوا اذا قتلوا على النصرانية بعد الاسلام مسلما ولا كافرا ﴿ابن مهدي﴾ عن عباد بن كثير عن أبي اسحاق الهمداني عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه قال ميراث المرتد عن الاسلام في بيت مال المسلمين

﴿ في ميراث أهل الملل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أهل الملل من أهل الكفر هل يتوارثون في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يتوارثوا وقد سمعت عن غير واحد أنهم لا يتوارثون ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني الخليل بن مرة عن قتادة بن دعامة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا يتوارث أهل ملتين شيئا

﴿ في تظالم أهل الذمة في موارثهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أهل الذمة اذا تظالموا في موارثهم بينهم هل تردهم عن ظلمهم في قول مالك (قال) لا يعرض لهم ﴿ قلت ﴾ وتحكم بينهم بحكم أهل الاسلام (قال) اذا رضوا بذلك حكمت بينهم بحكم أهل الاسلام ﴿ قلت ﴾ فان قالوا لك فان موارثنا القسم فيها خلاف قسم موارث أهل الاسلام وقد ظلم بعضنا بعضا فامنع من ظلمنا من الظلم واحكم بيننا بحكم أهل ديننا واقسم موارثنا بيننا على قسم أهل ديننا (قال) لا يعرض لهم ولا يقسم بينهم ولكن ان رضوا أن يحكم بينهم بحكم

المسلمين حكم بينهم بحكم المسلمين فان أبوا ذلك لم يحكم بينهم ورجعوا الى أهل دينهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك لا يحكم بينهم في موارثهم الا أن يرضوا بذلك فان رضوا بذلك حكم بينهم بحكم الاسلام اذا كانوا نصارى كلهم وان كانوا مسلمين ونصارى لم يردوا الى حكم النصارى وحكم بينهم بحكم دينهم ولم ينقلوا عن موارثهم ولا أردم الى أهل دينهم ﴿ابن وهب﴾ عن جوبة ابن شريح أن محمد بن عبد الرحمن القرشي حدثه أن اسماعيل بن أبي حكيم كاتب عمر بن عبد العزيز أخبره أن ناسا من المسلمين ونصارى من أهل الشام جاؤا عمر بن عبد العزيز في ميراث بينهم فقسم بينهم على فرائض الاسلام وكتب الى عامل بلادهم اذا جاؤك فاقسم بينهم على فرائض الاسلام فان أبوا فردهم الى أهل دينهم

﴿ في موارث العبيد ﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا ارتد أو المكاتب فقتل على رده لمن ماله في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في العبد النصراني يموت عن مال ان سيده أحق بماله فكذلك المرتد والمكاتب ان سيده أحق بماله اذا قتل على رده وليس هذا بمنزلة الورثة انما مال العبد اذا قتل مال لسيده ﴿قال﴾ وقال مالك من ورث مالا من عبد له نصراني ثمن بخر أو خنازير فلا بأس بذلك (قال) وان ورث خمر أو خنازير أهرق الخمر وسرح الخنازير ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن رجل من أهل المدينة أن غلاما نصرانيا لعبد الله بن عمر توفي وكان يبيع الخمر ويعمل بالربا فقبل لعبد الله ذلك فقال قد أحل الله لي ميراثه وليس الذي عمل به في دينه بالذي يحرم على ميراثه وقال ابن شهاب لا بأس بذلك

﴿ في ميراثه المسلم والنصراني ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان مات رجل من المسلمين وبعض ورثته نصارى فأسلموا قبل أن يقسم الميراث أو كان جميع ورثته نصارى فأسلموا بعد موته قبل أن يقسم ماله

(قال) قال مالك انما يجب الميراث لمن كان مسلما يوم مات ومن أسلم بعد موته فلا حق له في الميراث ﴿قال﴾ فقل للمالك فان مات نصراني وورثته نصاري فأسلموا قبل أن يقسم ماله علام يقتسمون أعلى وراثة الاسلام أم على وراثة النصارى (قال) بل على وراثة النصارى التي وجبت لهم يوم مات صاحبهم وانما سألنا مالكا للحديث الذي جاء اياما دارقسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وأياما دار أدركها الاسلام ولم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال مالك) وانما هذا الحديث لنير أهل الكتاب من المجوس والزنج وغير ذلك وأما النصارى فهم على موارثهم ولا ينتقل الاسلام موارثهم التي كانوا عليها ﴿قال سحنون﴾ قال ابن نافع وغيره من كبراء أهل المدينة هذا لأهل الكفر كلهم أهل الكتاب وغيرهم (قال ابن شهاب) بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كان من ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وما كان من ميراث أدركه الاسلام ولم يقسم فهو على قسم الاسلام

﴿في الاقرار بوارث﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك ابنين فادعى احدهما أخا تحلف الاخت مع هذا الاخ الذي أقربها في قول مالك (قال) لا ولا تحلف في النسب مع شاهد واحد عند مالك ﴿قلت﴾ فما يكون لهذه الاخت (قال) يقسم ما في يدي هذا الاخ الذي أقربها على خمسة أسهم فيكون للذي أقربها أربعة وللجارية واحد لانه قد كان لها سهم من خمسة أسهم فاضعف ذلك فصار لها سهمان من عشرة أسهم فصار في يدي الاخ الذي أقربها سهم من حقها وفي يدي الاخ الذي جحد لها سهم من حقها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك ابنين فأقر احدهما بزوجة لايه وأنكر الآخر (قال) يعطيها قدر نصيبها مما في يديه وذلك نصف الثمن ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك امرأة وترك زوجا وأختا فأقر الزوج بأخ وأنكرته الاخت (قال) لا شيء على الزوج في اقراره عند مالك ولا شيء على الاخت التي أنكرت ولا يكون لهذا الاخ الذي أقربه الزوج قليل ولا كثير

﴿ في الشهادة على الولاء ولا يشهدون على المتق ﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت ان مات رجل فشهد رجلان أن هذا الميت مولى هذا الرجل لا يعلمون للميت وارثا غير مولاه هذا ولا يشهدون على عتقه اياه (قال) لا تجوز هذه الشهادة على الولاء حتى يشهدوا ان هذا الرجل أعتق الميت أو يشهدوا على أنه أعتق أبا هذا الميت وأنهم لا يعلمون للميت وارثا غير هذا أو أقر الميت ان هذا مولاه أو شهدوا على شهادة أحد لان هذا مولاه فأما أن يقولوا هو مولاه ولا يشهدون على عتقه ولا على اقراره ولا على شهادة أحد فلا أرى ذلك شيئا ﴿قال سحنون﴾ وقد قال أشهب ان قدر على كشف الشهود لم أر أن يقضى للمشهود له بشئ أن يكشفوا عن شهادتهم فان لم يقدروا على ذلك من قبل موت الشهود رأيت مولاه وقضى له بالمال وغيره

﴿تم كتاب الولاء والموارث بحمد الله وعونه﴾
 (وصلى الله على محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم)

﴿ وبيته كتاب الصرف ﴾



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ كتاب الصرف ﴾

﴿ التأخير والنظرة في الصرف ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت حلياً مصوغاً فنقدت بمض ثمنه ولم أنقد بمضه أنفسد الصفقة كلها ويبطل البيع بيننا (قال) نعم وهو عند مالك صرف ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً على مائة دينار فقلت بمضى المائة الدينار التى لك على ألف درهم أدفعها اليك ففعل فدفعت اليه تسعمائة ثم فارقه قبل أن أدفع اليه المائة الباقية (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ويرد الدراهم وتكون الدنانير عليه على حالها (قال مالك) ولو قبضها كلها كان ذلك جائزاً ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلاً له على ألف درهم من ثمن متاع الى أجل فلما حل الاجل بعتبها طوقاً من ذهب فاقترعنا قبل أن يقبض الطوق (قال) قال مالك لا خير في ذلك ويرد الطوق ويأخذ دراهمه لانهما اقترعا قبل أن يأخذ الطوق (قال مالك) والحل في هذا والدنانير والذهب سواء لان تبر الذهب والفضة بمنزلة الدنانير والدراهم في البيع لا يصلح في شئ من ذلك تأخير ولا نظرة الا أن يكون ذلك يدأ بيد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت مائة دينار بألفي درهم كل عشرين درهماً بدینار فقبضت ألف درهم ودفعت خمسين ديناراً ثم اقترعنا يبطل الصرف كله أم يجوز من ذلك حصة الدنانير النقد (قال) قال مالك يبطل ذلك كله ولا يجوز منه

حصه الحسين النقد ﴿قلت﴾ أرأيت ان كنت قد دفعت اليه المائة الدينار وقبضت
 منه الالف الدرهم ثم أصاب بعد ذلك من الدنانير خمسين منها رديئة فردها أنتقض
 الصرف كله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا ينتقض من الصرف الا حصه
 ما أصاب من الرديئة ﴿قلت﴾ فافرق بين هذا حين أصاب خمسين رديئة جوزت
 الحسين الجياد وبين الذي صرف فلم ينقد الا خمسين ثم افترقا أبطل مالك هذا وأجازه
 اذا أصاب خمسين منها رديئة بعد النقد أجاز منها الجياد وأبطل الرديئة (قال) لان الذي
 لم ينقد الا الحسين وقعت الصفقة فاسدة فيه كله وهذا الذي انتقد المائة كلها وقعت
 الصفقة صحيحة ألا ترى أنه ان شاء قال أنا أقبل هذه الرديئة ولا أردّها فيكون ذلك
 له فهو لما أصابها رديئة انتقض من الصرف بحساب ما أصاب فيها رديئة ﴿قال﴾
 سحنون ﴿ألا ترى أن مخرمة بن بكير ذكر عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب
 يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 خير لا تبعوا الذهب بالورق الا هاء وهلم﴾ قال سحنون ﴿فاذا افترقا من قبل تمام
 القبض كانا قد فعلا خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا ترى أن عمر بن
 الخطاب قال وان استنظرك الى أن يلج بيته فلا تنظره فكيف بمن تفارقه . من حديث
 ابن وهب . وان عبد الجبار بن عمر قال عن أدرك من أهل العلم ان الرجل اذا صرف
 ديناراً بدرهم فوجد فيها شيئاً لا خير فيه فأراد رده انتقض صرفه كله ولا يبدل ذلك
 الدرهم وحده ألا ترى أنه لو لم يرد رده لكان على صرفه الاول ألا ترى أن ابن شهاب
 قد كان يجوز البديل اذا كان على غير شرط وان كان لا يقول مالك بقوله ولكنه
 دليل على أنهما اذا تقابضا وافترقا ثم أصاب رديئاً أن ذلك ليس مما يبطل عقدهما ألا
 ترى أن عطاء بن أبي رباح كان يقول في رجل اصطرف ورقاً فقال له اذهب بها
 فاردوا عليك فأنا أبده قال لا ولكن ليقبضها منه وقاله سعيد بن المسيب وربيعة
 ويحيى بن سعيد قالوا لا ينبغي لهما أن يفترقا حتى يبرأ كل واحد منهما من صاحبه
 ﴿ابن وهب﴾ ان ابن لهيعة ذكر عن يزيد بن أبي حبيب أن ابن حُرَيْث كان يقول

لو صرف رجل قبض صرفه كله ثم شرط أن ما كان فيها ناقصا كان عليه بدله كان ذلك ربا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت دينارا عند رجل بمشرين درهما فقلت له أعطني عشرة دراهم وأعطني بالعشرة الأخرى عشرة أرطال لم كل يوم رطل لم (قال) قال مالك لا خير في ذلك من قبل أنه اذا وقع مع الدراهم شيء بصرف هذا الدينار لم يحز أن يتأخر شيء من ذلك وتأخيره في ذلك بمنزلة تأخير بعض الدراهم فان كانت السلعة مع الدراهم بدأ بيد فلا بأس به (قال مالك) ولو أن رجلا ابتاع من رجل سلعة الى أجل بنصف دينار ينقده النصف الدينار والسلعة الى أجل فلما وجب البيع بينهما ذهب به ليصرف ديناره وينقده النصف فقال البائع عندي دراهم فادفع الى الدينار وأنا أورد اليك النصف دراهم ولم يكن ذلك شرطا بينهما (قال) مالك لاخبريه ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك (قال) لانه رآه صرفا وسلعة تأخرت السلعة لما كانت الى أجل فلا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت لا يجوز بيع وصرف في قول مالك قال بلي ﴿ قلت ﴾ فهذا بيع وصرف في المسئلة الاولى وقد جوزه مالك في الذي يأخذ عشرة دراهم بدينار وسلعة مع الدراهم بدأ بيد (قال) ألم أقل لك انما ذلك في الشيء اليسير في العشرة دراهم ونحوها يجوز فاذا كان ذلك كثيرا فاجتمع الصرف والبيع لم يحز ذلك كذلك قال مالك فيهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت دينارا فأخذت نصفه دراهم ونصفه فلوسا (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا وذهبا صفقة واحدة بدراهم فنقدت بعض الدراهم أو كل الدراهم الا درهما واحدا ثم اقرقنا قبل أن أنقده الدرهم الباقي (قال) البيع باطل عند مالك لانه لم ينقده جميع الدراهم وانما تجوز الصفقة في هذا عند مالك اذا كانت الذهب التي مع الثوب شيئا يسيرا لا يكون صرفا وأما اذا كانت الذهب كثيرة فلا خير فيها وان انتقد جميع الصفقة

— التاخير في صرف الفلوس —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت فلوسا بدرهم فافترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا (قال) لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال لي مالك في الفلوس لاخير فيها نظرة

بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين
لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت خاتم فضة
أو خاتم ذهب أو تبر ذهب بفلس فافترقنا قبل أن نتقابض أيجوز هذا في قول مالك
(قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأن مالكاً قال لا يجوز فلس بفلسين ولا تجوز
الفلس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن
ريعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال الفلوس بالفلس بينهما فضل فهو لا يصلح في عاجل
بأجل ولا عاجل بماجل ولا يصلح بعض ذلك ببعض إلا الإهاء وهات ﴿ابن وهب﴾
قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وريعة أنهما كرها الفلوس بالفلس بينهما فضل
أو نظرة وقالوا إنها صارت سكة مثل سكة الدنانير والدرهم ﴿ابن وهب﴾ عن
الليث عن يزيد بن أبي حبيب وعبد الله بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر قال
وشيوخنا كلهم أنهم كانوا يكرهون صرف الفلوس بالدنانير والدرهم إلا يدأيد
﴿قال ابن وهب﴾ وقال يحيى بن أيوب قال يحيى بن سعيد إذا صرفت درهما فلوسا
فلا تفارقه حتى تأخذها كلها

﴿ في مناجزة الصرف ﴾

﴿قلت﴾ أرأيت أن قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس بعني عشرين درهما بدينار
فقال نعم قد فعلت وقلت أنا أيضاً قد فعلت فتصارفنا ثم التفت إلى انسان إلى جانبه
فقال أقرضني عشرين درهما والتفت أنا إلى انسان آخر إلى جانبي فقلت أقرضني
ديناراً ففعل فدفعت إليه الدينار ودفع إلى العشرين درهم أيجوز هذا أم لا (قال)
لا خير في هذا ﴿قلت﴾ أرأيت أن نظرت إلى دراهم بين يدي رجل فقلت بعني
من دراهمك هذه عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقلت قد قبلت فواجبته
الصرف ثم التفت إلى رجل أجنبي فقلت له أقرضني ديناراً ففعل فدفعت إليه الدينار
وقبضت الدراهم منه أيجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكاً
عن الرجل يدفع الدينار إلى الصراف يشتري به دراهم فيزنه الصراف ويدخله تابوته

ويخرج دراهمه فيعطيه (قال) لا يمجنى هذا وليترك الدينار على حاله حتى يخرج دراهمه فيزنها ثم يأخذ الدينار ويعطي الدراهم فان كان هذا الذي اشترى هذه الدراهم كان ما استقرض شيئاً متصلاً قريباً بمنزلة النفقة يحلها من كره ولا يبعث رسولا يأتيه بالذهب ولا يقوم الى موضع يزنها ويتاقدان في مجلس سوى المجلس الذي تصارفا فيه وانما يزنها مكانه ويعطيه ديناره مكانه فلا بأس بذلك لان مالكا قال لو أن رجلا لقي رجلا في سوق فواجهه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينقده قال مالك لا خير في ذلك (فقيل له) فلو قال له ان معي دراهم فقال له المبتاع اذهب بنا الى السوق حتى نزنها ثم نراها وننظر الى وجوها فان كانت جياداً أخذتها منك كذا وكذا درهما بدينار (قال) لا خير في هذا أيضاً ولكن يسير معه على غير موعد فان أعجبه شيء أخذه والا تركه ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره للرجلين أن يتصارفا في مجلس ثم يقوموا فيزنا في مجلس آخر قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن قوما حضروا ميراناً فبيع فيه حتى فاشتراه رجل ثم قام به الى السوق الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقا (قال) لا خير فيه ورأيت متفقضا انما بيع الذهب والورق أن يأخذ ويعطي بحضرة البيع ولا يتأخر شيء من ذلك عن حضور البيع ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبدالله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبعوا الذهب بالذهب الا عينا بعين ولا الورق بالورق الا عينا بعين اني أخشى عليكم الرماء^(١) ولا تبعوا الذهب بالورق الا هاء وهلم ولا الورق بالذهب الا هاء وهلم ﴿قلت﴾ أرايت لو أني صرفت من رجل دينارا بعشرين درهما فلما قبضت الدينار منه قلت له أسلفني عشرين درهما فأسلفني فدفعتمها اليه صرف ديناره (قال مالك) لا خير في هذا وهذا رجل أخذ عشرين درهما ثم ردها الى صاحبها وصار اليه دينار فانما هو رجل أخذ دينارا في عشرين درهما ولا يجوز هذا وقد كره مالك ما هو أبعد من هذا ألا

ترى أن مالكا قال لو أن رجلا بادل رجلا دنائير تنقص خروبة خروبة بدناير قائمة
 فراطله بها وزنا بوزن فلما فرغ أخذ وأعطى فأراد أحدهما أن يصطرف من صاحبه
 دينارا أما أخذ منه (قال مالك) لا خير في هذا. ولو أن رجلا كان يسأل رجلا ذهباً
 فأتاه بها فقضاه فردها إليه مكانه في طعام إلى أجل (قال مالك) لا يجزئ هذا وهو
 عندي مثل الصرف (قال مالك) أو يكون للرجل على الرجل الدناير فيسلمها إليه في طعام
 إلى أجل بغير شرط أن يقضيه إياها فلما قبض ذهبه ووجب البيع بينهما قال هذه قضاء
 من ذهبك التي تسألني (قال مالك) لا خير في ذلك وهذا كله عندي وجه واحد
 أكره ذلك بمحدثاته ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن لي على رجل دراهم إلى أجل فلما حلت
 بعثتها من رجل بدناير نقداً أي صلح ذلك (قال) قال مالك لا يصلح ذلك إلا أن
 يأخذ الدناير وينقده الذي عليه الدين الدراهم مكانه يدأيد لأن هذا صرف وإنما
 يجوز بيع الدين في قول مالك بالعروض نقداً فأما إذا وقعت الدناير والدراهم حتى
 تصير صرفاً فلا يصلح حتى يكون يدأيد ﴿ابن وهب﴾ عن الليث أن يحيى بن
 سعيد حدثهم قال أني أكره أن آتي رجلاً عنده ذهب نواقص بذهب وازنة فأصرف
 منه بذهبي الوازنة دراهم ثم أصرف منه دراهمي التي أخذت منه بذهب النواقص
 (قال) نافع مولى ابن عمر تلك المدالسة (وقال) عبد العزيز بن أبي سلمة إذا أردت أن
 تباع ذهباً نقصاً بوازنة فلم تجد من يراطلك فباع نقصك بورق ثم ابتع بالورق وازنة ولا
 تجعل ذلك من رجل واحد فإن ذلك ذهب بذهب وزيادة ألا ترى أنك قد رددت
 إليه ورقه وأخذت منه ذهباً وازنة بنقصك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن صرفت ديناراً من
 رجل وكلانا في مجلس ثم جلسنا ساعة فنقدني ونقدته ولم نفتق أيجوز هذا الصرف
 في قول مالك (قال) لا يجوز هذا الصرف في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ولا
 يصلح إذا صارفت الرجل إلا أن يأخذ ويعطي (قال مالك) ولا يصلح أن تدفع إليه
 الدينار فيخطئه بدنايره ثم يخرج الدراهم فيدفعها إليك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت
 سيفاً على كثير الفضة نصله تبع لفضته بعشرة دنائير فقبضته ثم بعته من إنسان إلى

جاني ثم نقدت الدنانير (قال) لا يصلح لصاحب السيف أن يدفع السيف حتى ينتقد ولا يصلح للمشتري أن يقبض السيف حتى يدفع الثمن فأما البيع اذا وقع بينهما في مسئلتك وكان نقده اياه مما مضى ولم أر أن ينقض ورايته جائزاً ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سيفاً على نصله تبع لفضته بدنانير ثم اقرقنا قبل أن أنقده الدنانير وقد قبضت السيف منه ثم بعث السيف فلم يعلم بفسخ ذلك (قال) أرى أن يبيع الثاني للسيف جائز وأرى للبائع الاول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه وانما كان هذا هكذا من قبل أن ربيعة ^(٢) كان يجوز اتخاذه ولان في نزعه مضرة ﴿قلت﴾ وحملت محمل هذا البيوع الفاسدة (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان تغيرت أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أحمله محمل البيوع الفاسدة وتضمنني قيمته ولا تجعل لي رده وان كان لم يخرج من يدي (قال) اذا لم يخرج من يدك فلا أجعله مثل البيع الفاسد وأرى لك أن ترده لان الفضة ليس فيها تغير أسواق وانما هي ما لم يخرج من يدك بمنزلة الدراهم فلك أن تردّها ﴿قلت﴾ فان أصاب السيف عندي عيب انقطع أو انكسر الجفن (قال) فأنت ضامن لقيمته يوم قبضه ﴿قال سحنون﴾ هذا من الربا وينقض فيه البياعات كلها حتى رد الى ربه الا أن يتلف البتة ويذهب فيكون على مشتريه قيمة الجفن والنصل ووزن ما فيه من الفضة وليس القول كما قال ابن القاسم ان عليه قيمته من الذهب واذا كانت حلية السيف الثلث فأدنى حتى تكون الحلية تبعاً بيع السيف بالدنانير والدراهم نقداً والى أجل ولو استحقت حلية السيف في مثل ما نقصت فيه بيما ولا أرجعته بشيء من قبل أنه لا حصة له من الثمن كمال العبيد

الحوالة في الصرف

﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت ديناراً عند رجل بمشرين درهما فدفعت اليه الدينار واشتريت من رجل سلعة بمشرين درهما فقلت للذي صرفت الدينار عنده ادفع اليه هذه العشرين الدرهم وذلك كله مما ﴿قال﴾ سألت مالكا عن الرجل يصرف عند

الرجل الصراف الدينار بمشرين درهما فيقتضى منه عشرة دراهم ويقول له ادفع
العشرة الاخرى الى هذا الرجل (قال) مالك لا يعجبني حتى يقبضها هو منه ثم يدفعها
الى من أحب فهذا مثل ذلك ألا ترى أنهما افترقا قبل أن يتم قبضهما ﴿قلت﴾
أرأيت ان وكلت رجلا يصرف لي ديناراً بدراهم فلما صرفه أتته قبل أن يقبض فقال
لي اقبض الدراهم من هذا الرجل فقد صرفت لك ديناراً عنده وقام فذهب (فقال)
لاخير في هذا لان مالكا قال لا يصلح أن يصرف ثم يوكل من يقبض له ولكن
يوكل من يصرف له فهذا انما يصرف الوكيل ليس رب الدنانير ثم وكل الوكيل رب
الدنانير بأن يقبض الدراهم فلا يصلح ذلك (قال مالك) لا أحب للرجل أن يصرف
ويوكل من يقبض له ولكن يوكل من يصرف له ﴿ابن وهب﴾ عن غرمة بن بكير
عن أبيه قال سمعت ابن قسيط يقول واستفتي في رجل صرف ديناراً ففضل له منه
فضلة هل يتحول بفضله على آخر (قال) لا . من حديث ابن وهب (وقاله) عبد
الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال بكير وقال أيما رجل صرف ديناراً
بدراهم فلا يتحول به

❦ في رجل يصرف من رجل ديناً عليه ❦

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن لي علي رجل دراهم ققلت له صرفها لي بدنانير وجئتني بذلك
(قال) مالك لاخير في ذلك ﴿قلت﴾ ولم كرهه (قال) لانه انما يفسخ دراهمه في
دنانير يأخذها بها ليس ليس يبدأ به فلاخير في ذلك لانه يتهم أن يكون انما ترك له
الدراهم يوماً أو يومين على أن يعطيه بها كذا وكذا ديناراً ويكون أيضاً تأخيرها الى
أن يشتري له سلفاجرة منقمة وكأنك أوجبت عليه في دراهمك دنانير حتى يمطاها
فصار صرفاً مستأخراً ولأنك اذا قلت لرجل لك عليه طعام من شراء بعه لي وجئتني
بالمثل ثم جاءك بالمثل دراهم والذي دفعت اليه دنانير في سلعة أو جاءك بدنانير والذي
دفعت اليه دراهم كنت قد أخرجت دنانير أخذت بها دراهم الى أجل أو دراهم

أخذت بها دنانير الى أجل من الذى اشتريت منه الطعام فكان ذلك صرفاً متأخراً
وبيع الطعام قبل استيفائه وان جاءك بدنانير أكثر من دنانيرك أو أقل أو دراهم
أكثر أو أقل من دراهمك كان ربا وبيع الطعام قبل استيفائه ﴿قلت﴾ أرأيت لو
أن رجلاً على ديناراً فأتيته ومضى عشرون درهما فقال لى أو قلت له أتصلرفنى
هذه العشرين الدرهم بدينار تمطينيه ففعلت فلما قبض العشرين الدرهم قال انظر الدينار
الذى لى عليك فأقبضه من الدينار الذى وجب لك من صرف هذه العشرين الدرهم
التي قبضت منك (قال) لا بأس بذلك اذا تراضيا بذلك انما هو رجل أخذ عشرين
درهماً بدينار كان له عليه فلا بأس بذلك وما تسكلم به قبل ذلك فهو لغو ﴿قلت﴾
فان كان لصيرفى على دينار وقد حل فأتيته بعشرين درهماً أصرفها عنده فصرفها عنده
بدينار فلما قبض الدراهم قال لى انظر الدينار الذى لى عليك فأحبسه بهذا الدينار
الذى وجب لك من الصرف ققلت لا أفعل انما أعطيتك دراهم على أن آخذ منك
ديناراً الساعة (قال) لم أسمع من مالك هذا ولكن اذا تناكر رأيت أن لا يجوز ولا
يحمل هذه الدراهم من ديناره ولكن يدفع اليه الدينار صرف دراهمه ثم يتبعه بديناره
الا أن يتراضيا كما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن لى على رجل عشرة دراهم أو
كان استقرض منى نصف دينار دراهم ونصف الدينار عشرة دراهم فأتاني بدينار
فصرفه عندى ثم قضاني مكانه دراهمى التي لى عليه أو قال هذا الدينار نخذ منى نصفه
بدراهمك التي لك على ونصفه فأعطنى به دراهم (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا
قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقرضنى رجل دراهم أبصالح لى أن أشتري
منه بتلك الداهم سلعة من السلع مكانى حنطة أو ثيابا فى قول مالك (قال) نعم لا بأس
بذلك ﴿قلت﴾ فان صرفت بتلك الدراهم التي أقرضنى عنده ديناراً مكانى قبل أن
أبرح (قال) لا خير فى أن تستقرض منه ورقاً فتجعلها مكانك فى ورق ألا ترى أنك
رد ما استقرضت مكانك اليه فيما تأخذ منه فصرت ان كنت تسلفت دنانير
فاشترت بها دراهم أنك أخذت دراهم بدنانير تكون عليك الى أجل لان الدنانير

التي استقرضت رددتها ﴿قلت﴾ فإن أسلفني دراهم أيسلح لي أن أشتري منه بتلك
الدراهم سلعة من السلع مكانى حنطة أو ثيابا (فقال) إن كان أسلفك أياها الى أجل
واشتريت بها الحنطة يدأ بيد فلا بأس بذلك وإن كان أسلفك أياها حالة واشتريت
بها منه حنطة يدأ بيد أو الى أجل فلا بأس بذلك وإن كان أسلفك أياها الى أجل
واشتريت بها منه حنطة مكانك الى أجل فلا خير في ذلك وذلك الكالى بالكالى
لأنك اذا رددت اليه دراهمه بأعيانها مكانك وصار له عليك دنانير الى أجل بطعام
عليه الى أجل فصار ذلك دينا بدين

﴿ في الرجل يدفع الى الرجل الدراهم يصرفها يقبضها من دينه ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لرجل على ألف درهم فدفعت اليه عروضاً بعد ما حل أجل
دينه فقلت بيع هذه العروض أو طعاماً فقلت له بيع هذا الطعام فاستوف حقك (قال)
قال مالك لا بأس بذلك (قال) الا أن يكون الذي باعك بالالف درهم مما لا يجوز
تسليفه في العروض التي أعطيتها ببيعها وليستوف حقه منها لما يدخل ذلك من التهمة
في أن يأخذ ذلك لنفسه فيكون قد أخذ عروضاً الى أجل بعروض مثلاً من صنفها
سلفاً فتصير العروض بالعروض من صنف واحد الى أجل الا أن يكون من صنف
عرضه في صنفه وجودته وعدده أو أقل عدداً أو أدنى صفة لانه لا تهمة عليه فيه لو
احتبسه لنفسه ان كان أدنى وإن كان مثلاً صار بمنزلة الاقالة ﴿قلت﴾ فلو أن لرجل
على ألف درهم فدفعت اليه دنانير فقلت صرفها وخذ حقك (قال) سألت مالكا عنها
غير مرة فقال لا يعجبني ذلك اذا دفع اليه دنانيره فقال له صرفها وخذ حقك منها ﴿قلت﴾
ولم كرهه مالك (قال) قال مالك أخاف أن يحتبس الدنانير لنفسه واستنقله وكرهه
غير مرة لانه يكون مصرفاً لها من نفسه ﴿قلت﴾ فلو أن لرجل على ألف درهم
فدفعت اليه فلوساً فقلت صرفها وخذ حقك منها (قال) لا خير فيه وهذا مكروه

﴿ في الرجل يصرف دنانير بدراهم من رجل ثم يصرفها منه بدنانير ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت هل كان مالك يكره أن يصرف الرجل عند الرجل دراهم بدنانير ثم يشتري منه بتلك الدنانير دراهم سوى دراهمه وسوى عيونها (قال) نعم كان يكره ذلك ﴿ قلت ﴾ فان جشته بعد يوم أو يومين فصرفها منه (قال) كان مالك يكره أن يصرفها منه أيضاً بعد يوم أو يومين ﴿ قلت ﴾ فان كان أبعد من ذلك (قال) لأ أدري ما قوله ولا أرى أنا به بأسا اذا تطاول زمان ذلك وصح أمرها فيه (قال) وقد بينا هذا في موضع الدنانير النقص بالوازنة

﴿ الصرف من النصارى والعبيد ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت عبدآلى صيرفيا نصرانيا أيجوز لى أن أصارفه (قال) نعم لا بأس بذلك عبدك وغيره من الناس سواء عند مالك وقد ذكره مالك أن يكون النصارى فى أسواق المسلمين لعملمهم بالربا واستحلهم له وأرى أن يقاموا من الاسواق

﴿ فى صرف الدراهم بالفلوس وفضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اشتريت بدرهم بنصفه فلوسا وبنصفه فضة وزن نصف درهم أيجوز هذا فى قول مالك (قال) لا بأس بهذا وهو بمنزلة العرض ﴿ قلت ﴾ فان اشتريت بنصف درهم طعاما وبنصفه فضة كل ذلك نقداً أيجوز هذا فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان الثلاثان فضة والثالث طعاما أيجوز هذا فى قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فان كان الثلاثان طعاما والثالث فضة أيجوز هذا فى قول مالك (قال) نعم يجوز فى قول مالك ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك اذا كانت الفضة أكثر من الطعام وجوزوه اذا كان الطعام أكثر من الفضة (قال) لان الطعام اذا كان أكثر من الفضة لم يرد به الفضة فى قول مالك وإنما يرد به الطعام وجعله مثل شراء سلعة وفضة بدراهم وجعل الفضة تبعا للسلعة واذا كانت الفضة أكثر من السلعة حمله مالك محل ورق وسلعة بورق وجعل السلعة تبعا للفضة فلا يصلح أن يكون فضة وطعام بفضة وكذلك فسر لى

مالك ولما للناس في ذلك من الرفق بهم وقلة غناهم عنه لانها نفقات لا تكاد تنقطع ألا ترى أنه لا يجوز لاحد دخول مكة الا بالاحرام وقد جاوز لمن قاربها من الخطايين وغيرهم لكثرة ترددهم عليها وأنهم لا غنى بهم عن ادامة ذلك ولمنافع الناس بهم أن يدخلوها بنير احرام

❦ في الرجل يفتصب الدنانير فيصرفها قبل أن يقبضها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان اغتصبت رجلا دنانير فلقيته بعد ذلك فقلت له هذه الدنانير التي غصبتك في بيتي فبعنيها. في هذه الدراهم ففعل ودفعت اليه الدراهم أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) أراه جائزاً لانه كان ضامناً للدنانير حين غصبها فانما اشترى منه ديناً عليه فلا بأس بذلك وقوله الدنانير في بيتي وسكوته عنها سواء لانه قد غاب عليها وهي دين عليه ❦ قلت ❦ وكذلك لو غصبت من رجل جارية فانطلقت بها الى بعض البلدان فأتيته فقلت له ان جارتك عندي في بلد كذا وكذا فبعنيها ففعل أيجوز هذا أم لا (قال) أراه جائزاً اذا وصفها لانه ضامن لما أصاب الجارية من عور أو شلل أو نقصان بدن بعد وجوب البيع منهما وقبل الوجوب لان ضمانها حين غصبها منه فلا بأس بأن يشتري جارية قد ضمن ما أصابها (قال) والدنانير عندي أوضح من الجارية وأمين

❦ في الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يلقاه فيصرفها منه وهي في بيته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان استودعت رجلاً دراهم ثم لقيته بعد ذلك فصارفته والدراهم في بيته أيجوز ذلك أم لا في قول مالك قال لا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان استودعت رجلاً مائتي درهم ثم لقيته بعد ذلك فقلت له أعطني مائة درهم وأهضم عنك مائة درهم فأعطاني مائة درهم من غير المائتين والمائتان في بيته أيجوز هذا أم لا (قال) لا يعجبني وانما يجوز ان أعطاه منها عندي ألا ترى أنه لا يجوز صرفها فكيف يجوز البدل فيها وهي غير حاضرة ❦ قلت ❦ فان استودعت رجلاً دنانير أو دراهم أو حلياً مصوغاً

من الذهب والفضة فلقيني بمعد ذلك فقال بمضى الوديمة التي عندي وهي فضة بهذه
الدينار أو هي ذهب بهذه الدراهم (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إلا أن تكون
الوديمة حاضرة لأن هذا ذهب بفضة ليس يداً بيد ﴿قلت﴾ فلو رهننت عند رجل
دينار فلقيني بمعد ذلك فقال لي الدينار التي رهننتها في البيت فصار فيها بدراهم
تأخذها مني (قال) قال لي مالك لا خير فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان استودعت
رجلاً ديناراً فصرها بدراهم ثم أتيت فأردت أن أجيز ما صنع وأخذ الدراهم (قال)
ليس ذلك لك في قول مالك وإنما لك مثل دنانيرك لأن مالكا قال لو أن رجلاً
استودع رجلاً ديناراً فاشتري المستودع بتلك الدنانير سلعة من السلع كانت السلعة
له وكان عليه مثل الدنانير التي أخذها ﴿قلت﴾ فإن استودعت رجلاً حنطة
فاشتري بها تمرًا ثم جئت فملمت بما صنع فأجزت ما صنع وأردت أن أخذ التمر
(قال) ذلك جاز ﴿قلت﴾ ولا يكون هذا بيع الطعام بالطعام إلى أجل (قال) لا لأن
مالكا قال في كل من استودع طعاماً أو سلعة فباعها المستودع ثمن فأراد رب
السلعة أن يجيز البيع ويقبض الثمن فذلك له وهذا مثل ذلك ﴿قال﴾ وقال لي مالك في
الطعام لو أن رجلاً استودع رجلاً طعاماً فباعه المستودع (قال) هذا بالخيار أن أحب
أن يأخذ الثمن أخذه وإن أحب أن يأخذ مثل طعامه أخذه لأنه لما تعدى على الحنطة
ضمنها فصرت مخيراً في أخذك إياه بما ضمن لك أو أخذ ثمن حنطتك كان تمرًا أو
غير ذلك

❦ في الرجل يتاع الثوب بدينار إلا درهما ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بعينها بدينار إلا درهما أيجوز هذا في قول مالك
(قال) ان كان ذلك كله نقداً فلا بأس به عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كان الدينار نقداً
والسلعة نقداً والدرهم إلى أجل (قال) لا يصلح ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كانت
السلعة إلى أجل والدرهم إلى أجل والدينار نقداً (قال) لا يصلح ذلك عند مالك
أيضاً ﴿قلت﴾ فإن كانت السلعة والدرهم نقداً والدينار إلى أجل (قال) لا يصلح

ذلك ﴿قلت﴾ لِمَ (قال) لانه يدخله ذهب بفضة الى أجل ﴿قلت﴾ فان كان الدينار نقداً والدرهم نقداً والسلعة مؤخرة (قال) لا يصلح ذلك عند مالك أيضاً (وروي) أشهب أنه جائز في قول مالك لانه لم يرد به الصرف فاذا كان الدرهم مع الدينار معجلاً أو مؤخراً فهو سواء (وذكر) ابن وهب عن مالك عن سالم في بيع صكوك الجار بدينار الا درهما يعجل الدينار ويأخذ الدرهم والصك مؤخر يأخذ الدينار مع الدرهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم لم كرهته (قال) لانه يدخله الفضة بالذهب الى أجل ﴿قلت﴾^(١) فان كان الدينار نقداً والدرهم نقداً والسلعة الى أجل (قال) لا يصلح ذلك لانها صفقة واحدة ذهب بفضة وسلعة ولا يصلح أن تكون السلعة مؤخرة والدرهم نقداً ﴿قلت﴾ فان كانت السلعة نقداً والدينار الى أجل والدرهم الى أجل أيجوز ذلك أم لا (قال) ذلك جائز اذا كان أجل الدينار والدرهم واحداً ﴿قلت﴾ فان كان اشترى سلعة بدينار الا درهمين فهو مثل الذي اشترى السلعة نقداً بدينار الا درهما في جميع ما سألتك عنه في قول مالك قال نم ﴿قال ابن القاسم﴾ كان مالك يقول الدرهم والدرهمان والثمن الخفيف ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك فأما الثلاثة فلا أحبه ولا خير فيه عندي ﴿قلت﴾ فان اشتريت سلعة بدينار الا عشرة دراهم (قال) قال مالك لا خير فيه الى أجل ولا بدينار الا ستة دراهم ولا بدينار الا خمسة دراهم الا أن يكون ذلك نقداً ﴿قلت﴾ فان كان الدينار والعشرة دراهم أو الخمسة أو الستة الى أجل واحد والسلعة نقداً (قال) لا يصلح ذلك عند مالك ولا يحل ﴿قلت﴾ لم وقد جوزته في الدرهم والدرهمين اذا كان الدينار والدرهم أو الدرهمان الى أجل واحد (قال) لان الدرهم والدرهمين تأفه ولا غرر فيه ولا يقع فيه المخاطرة وان الدينار الى ذلك الاجل أكثر من هذين الدرهمين لا شك فيه (قال) وما جوز مالك الدرهم والدرهمين اذا استثناهما الا زحفا لانهما لا يكونان أكثر من الدينار وللآثار (قال) والعشرة دراهم لا يدري لعلها اذا حل الاجل يفترق جل الدينار

(١) (قوله فان كان الدينار نقداً الخ) مكرر مع بعض الصور السابقة فليحذر اه مصححه

ويحول الصرف الى ذلك الاجل فهذا مخاطرة وغرر فلذلك لم يجوز في الخمسة والعشرة وهو في الدرهم والدرهمين اذا كان أجلهما وأجل الدينار واحداً فليس ذلك بخاطر ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن حميد عن عقيل عن ابن شهاب أنه قال في بيع الثوب بدينار الاربعاء والا درهمين لا بأس به ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة أنه كان يقول في الرجل يبيع الشيء بدينار الا درهمين ويستأخر الثمن عليه فكان ربيعة يقول لا بأس بهذا أن يأتي الرجل بالدينار يقضيه ثم يأخذ من البائع درهمين ولا يراه صرفاً قال ربيعة وان فيه لمعزاً وليس به بأس ﴿قال الليث﴾ قال ربيعة في الرجل يشتري الثوب بدينار الا درهماً أو ثلاثة قال ربيعة ما زال هذا من يبيع الناس وأنه لا يكون الرد والثمن الا الى أجل واحد وان فيه لما عزمكم من الصرف (قال الليث) قال ربيعة وان باع بدينار الا درهماً ورقاً فدفع الدينار وأخذ الثوب ولم يجد عنده درهماً قال هو مثل أن يأخذ الدرهم مع الدينار يخشى أن ينزل بمنزلة الصرف ﴿قال ابن وهب﴾ قال الليث وقال يحيى بن سعيد ان أشبه بعمل الصالحين أن لا يفارقه حتى يأخذ الدرهم ولا يكون في شيء من ذلك نظرة ﴿ابن وهب﴾ عن طلحة بن أبي سعيد عن صخر بن أبي عليط حدثه أنه كان مع أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف فابتاع أبو سلمة ثوباً بدينار الا درهماً فأعطاه أبو سلمة الدينار وقال هلم الدرهم فقال ليس عندي الآن درهم حتى ترجع الى فأتى اليه أبو سلمة الثوب وقبض الدينار منه وقال لا يبيع بيني وبينك (قال ابن وهب) قال الليث وكتب الى يحيى بن سعيد يقول وسألت عن الرجل يشتري قمحاً أو غير ذلك بنصف دينار أو بثلاث فيدفع الى بائعه ديناراً ويأخذ فضله دراهم ويأخذ ما اشترى منه حتى يأتيه في يوم آخر فيأخذه منه أو اشترى تلك السلعة بدرهمين أو ثلاثة فيدفع اليه ديناراً وأخذ فضله من صرف الدينار دراهم وأخر السلعة حتى يلقاه فيها من يوم آخر (قال يحيى) لم أزل أسمع أنه يكره أن يتناع ببعض الدينار شيئاً ويأخذ فضله ورقاً ويترك ما ابتاع لأن ذلك يرى صرفاً ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عقيل عن القاسم بن

محمد وابن شهاب أنهما قالا إذا اشتريت من رجل بيا بعض دينار ثم دفعت إليه الدينار ففضل لك عنده ثلث أو نصف فلا عليه أعجله لك أو أخره وإنما معناه إذا قبض السلعة ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك وإذا قال له المشتري بعد ما يجب البيع وثبت هذا دينار فيه ثلثك وأمسك ثلثي عندك وانتفع به أن ذلك لا بأس به إذا صح ذلك ولم يكن على شرط عند البيع ولا وأني ولا عادة ولا اضمار منهما ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يقدم البلد من البلدان ومعه الدراهم مثل أهل إفريقية يقدمون من الفسطاط ومهمم الدراهم فيكون مع التاجر عشرة آلاف درهم أو أكثر ورقيق وأمتعة ونقر فضة فيقول الرجل قد ابتعت منك دراهمك ونقرك ورقيقك هذه بالني دينار نقداً واستوجب ذلك منه صفقة واحدة وينقذه (قال مالك) لا خير في ذلك لا يكون مع الصرف بيع شيء من السلع ﴿ قال ﴾ قلت لمالك فالرجل يشتري الثوب وعشرة دراهم بدينار (قال) لا بأس بهذا ولم يره مثل الآخر (قال) فرأيت مالكا يرى أن هذا تبع للدينار ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن الدراوردي عن ربيعة وغيره من علماء المدينة ممن مضى أنهم كانوا يكرهون ذلك ويقولون لا يكون صرف وبيع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا يقول لا يكون صرف وبيع ولا نكاح وبيع ولا شرك وبيع ولا قراض وبيع ولا مساقاة وبيع ولا جعل وبيع ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني ابن الدراوردي أن غير واحد من علمائهم أو بعض علمائهم كانوا يقولون مثل قول مالك في هذا إلا في النكاح لم أحفظه عن ابن الدراوردي لا يكون صرف وبيع

— في الرجل يتبع السلعة بخمسة دنانير إلا درهما فيدفع —

﴿ بمضا ويحبس دينارا حتى يدفع إليه الدرهم ويأخذ الدينار ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يشتري السلعة بخمسة دنانير إلا درهما أو درهين أو ثلاثة فيدفع إليه أربعة دنانير ويؤخر الدينار الباقي حتى يلقاه فيدفع إليه الدرهم أو الدرهمين أو الثلاثة ويأخذ الدينار (قال) قال مالك لا خير في ذلك ﴿ فقيل ﴾ لمالك فإن

دفع ديناراً واحداً وأخذ الدرهم وآخر الاربعة حتى يقضيه اياها (قال) لا خيره أيضاً وهو بمنزلة الاول ﴿ قيل ﴾ لمالك فان كانت خمسة دنانير الا خمساً أو ربما فنقد الاربعة وآخر الدينار الباقي حتى يأتيه بخمس أو بربع ويدفع اليه الدينار (قال) لا بأس بهذا ليس هذا مثل الدرهم ﴿ قيل له ﴾ فان دفع اليه ديناراً واحداً من الخمسة وأخذ خمسة وكانت الاربعة قبله (قال) لا بأس بذلك (قال ابن القاسم) لأن الدراهم عند مالك لما وقعت على السلعة صار للدراهم حصة من الذهب كلها فذلك كره مالك أن ينقد بعض الذهب ويؤخر الدراهم أو ينقد الدراهم ويؤخر بعض الذهب (قال) وإن نقد الدراهم وآخر الذهب فلا خير في ذلك وإنما جوز مالك الخمس والربع لأن ذلك إنما هو جزء من دينار واحد ليس للخمس والربع حصة من الدنانير كلها فلا بأس بأن يجعل الدنانير الصحيحة ويؤخر الدينار الكسر أو يقدم الدينار ويأخذ فضله دراهم ويؤخر الدنانير وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت ثوباً بدينار الا عشرة دراهم (قال) ان كانت الدراهم العشرة نقداً فلا بأس به وان كانت الى أجل فلا خيره لانه يدخله بيع الذهب بالورق الى أجل كانه رجل اشترى ثوباً بعشرة دراهم بدينار فلا يصلح في ذلك أن يؤخر الدراهم وهذه مخاطرة لانه لا يدري ما تبلغ العشرة الدراهم من الدينار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان بعت هذا الثوب بدينار الا قفيز حنطة أيجوز هذا البيع ان كان نقداً أو الى أجل (قال) لا بأس بذلك لانه كانه باعه الثوب وقفيز حنطة بدينار فلا بأس أن يكون ذلك الدينار نقداً أو الى أجل ﴿ أنشعب ﴾ الا أن يكون الثوب أو القفيز ليس عنده وقد باعهما اياه بالنقد فلا يصلح ذلك لانه يشتريهما ثم يبيعه اياها بنقد أو الى أجل فيكون ذلك من بيع ما ليس عنده وهو من وجه العينة المكروهة

﴿ في الرجل يتاع الورق والمرض بالذهب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعطاه ذهباً بفضة وسلعة مع الفضة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز اذا كانت الفضة قليلة فذلك جائز لأن الذهب بالفضة جائز واحداً

بمشرة وكذلك اذا كانت مع الفضة الكثيرة سلعة من السلع يسيرة ﴿قلت﴾
وكذلك ان كان مع الذهب سلعة من السلع أو كان مع الذهب والفضة مع كل
واحد منهما سلعة من السلع (قال) أما الذهب بالفضة اذا كان مع الذهب العرض
اليسير فلا بأس به يجوز من ذلك ما يجوز مع الفضة ويكره من ذلك ما يكره مع
الفضة وان كان مع كل واحد منهما عرض وكان كل واحدة منهما مع صاحبها تبعا
فلا أرى به بأسا ولا يكون صرفا وبعا اذا كان تبعا وكانت يسيرة وكذلك اذا كان
مع الذهب والورق مع كل واحد منهما عرض فان كان ذلك من الذهب والورق
يسيرا أو كان العرضان يسيرين فلا أرى به بأسا فان كانت الذهب والورق
والعرضان كثيرا فلا خير فيه ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت دراهم وثوبا بدنانير فقلت
للبايع أنتدك من الذهب حصة الدراهم وأجعل حصة الثوب الى أجل (قال) لا يصلح
ذلك لأنه صرف وبيع لا يتأخر منه شيء ﴿قلت﴾ فان كان مع الثوب دراهم قليلة
أقل من الدينار حتى لا يكون أريد به الصرف في قول مالك فقال المشتري أنا أنتدك
من دينار الذهب حصة هذه الدراهم وهي خمسة دراهم أو ستة وأؤخر قيمة الثوب
الى أجل (قال) لا يصلح هذا في قول مالك اذا وقعت الذهب والفضة مع سلعة
ولو كانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرفا لم يصلح التأخير في ذلك في قول مالك
ألا ترى أن الفضة عجلت مع العروض وقد صار لها حصة من جميع الذهب فلا يصلح
أن يتأخر من الذهب شيء اذا قدمت الفضة

﴿ في الصرف والبيع ﴾

﴿قلت﴾ أجمع في قول مالك صرف وبيع في صفقة واحدة (قال) قال مالك
لا ﴿قلت﴾ فان كانت هذه السلعة معها دراهم قليلة لم يجوز أن أبيعها بدراهم لمكان
تلك الدراهم القليلة قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يجوز أن أبيعها بدنانير نسيئة في قول
مالك لتلك الدراهم قال نعم ﴿قلت﴾ ولم يره مالك صرفا اذا باع بالدنانير يدا بيد
(قال) نعم جوزه مالك واستحسنه إذا كانت دراهم قليلة مع السلع أن تباع بالذهب

يدأيد وبالعروض الى أجل ولا تباع بالورق يدأيد ولا الى أجل ﴿أشهب﴾
عن ابن لهيعة عن يحيى بن أبي أسيد أن أبا البلاط المكي حدثه أنه قال لابن عمر يا أبا
عبد الرحمن انا نتجر في البحرين ولهم دراهم صغار فنشتري البيع هنالك فنعطى
الدراهم فيرد الينا من تلك الدراهم الصغار قال لا يصلح (قال) أبو البلاط فقلت له ان
الدراهم الصغار لو وزنت كانت سواء فلما أكرت عليه أخذ يدي حتى دخل في
المسجد فقال ان هذا الذي ترون يريد أن آمره بأكل الربا ﴿مالك﴾ عن محمد بن
عبد الله عن ابن أبي مريم أنه سأل ابن المسيب فقال أي رجل ابتاع الطعام فربما ابتعت
منه دينار ونصف درهم فأعطي بالنصف درهم طعاما قال له سعيد بن المسيب لا
ولكن أعط أنت درهما وخذ بقیته طعاما (قال) قال مالك وانما كره له سعيد بن
المسيب أن يعطى دينارا ونصف درهم لان النصف درهم انما هو طعام فكره له
أن يعطى دينارا وطعاما بطعام (قال مالك) ولو كان نصف درهم ورقا أو فلسا أو
غير طعام ما كان بذلك بأس

﴿حج﴾ في الرجل يصرف الدينار دراهم على أن يأخذ بالدراهم سلعة ﴿حج﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت دينارا بمشرين درهما فأخذت منه عشرة دراهم
وأخذت بمشرة منها سلعة (قال مالك) لا بأس بذلك . وكذلك لو صرفت دينارا
بدراهم فلم أقبض الدراهم حتى أخذت بها سلعة من السلع (قال مالك) لا بأس بذلك
﴿قلت﴾ فان أصاب بالسلعة عيبا فجاء ليردها ثم يرجع على صاحبها أبالدينار أم بالدراهم
(قال) بالدينار ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان صرفت عند
رجل دراهم بدنانير على أن آخذ بثمنه منه سمنا أو زيتا (قال) قال مالك ذلك جائز
نقدا أو الى أجل (قال) وكلاهما لغو انما ينظر مالك الي فعلهما ولا ينظر الى قولهما
﴿قلت﴾ أرايت ان قال اصرف عندك هذا الدينار على أن آخذ منك الدراهم ثم
أخذ بها منك هذه السلعة ففعل (قال) قول مالك في ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان
أصاب بالسلعة عيبا فردها على صاحبها ثم يرجع عليه أبالدينار أم بالدراهم (قال) يرجع

عليه بالدينار ﴿قلت﴾ لم وقد قبض منه الدراهم ثم دفعها اليه في هذه السلعة (قال)
 لان الدراهم قبضها حين قبضها على شرط أن لا يذهب بها انما قبضها على شرط أن
 يأخذ بها هذه السلعة فقبضه الدراهم وغير قبضه سواء وانما وقع ثمن هذه السلعة بالدينار
 ليس بالدراهم وكلاهما في الدراهم وما شرطنا من ذلك وسكوتها عنه سواء انما نظر
 مالك الى فعلها ها هنا ولم ينظر الى قولها ﴿قلت﴾ ولا يخاف أن يكون هذا من
 بيعتين في بيعة (قال) لا انما البيعتان في بيعة اذا ملك الرجل السلعة بثمن عاجل وآجل
 ﴿ابن وهب﴾ وقد ذكر يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة ماصفة البيعتين اللتين تجمعهما
 بيعة (قال) ابن وهب هما الصفقة الواحدة قال يملك الرجل السلعة بالثمنين عاجل
 وآجل وقد وجب عليه بأحدهما كالدينار النقود والدينارين الى أجل فكأنه انما يبيع
 أحد الثمنين بالآخر (قال) فهذا مما يقارب الربا . وكذلك قال الليث عن يحيى بن
 سعيد قال البيعتان اللتان لا يختلف الناس فيهما ثم فسرهما من نحو ما قال ربيعة أيضاً
 وكذلك فسرهما مالك وقد كره ذلك القاسم وسالم وسليمان بن يسار

❦ في الذهب والورق والذهب والمروض بالذهب ❦

﴿قلت﴾ هل تجوز الفضة والذهب بالذهب في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز
 ﴿قلت﴾ وكذلك لو كان إناء مصوغاً من ذهب اشتريته بذهب وفضة لم يصلح
 ذلك في قول مالك (قال) نعم لا يصلح ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت
 فضة وسلعة بذهب (قال) ان كانت الفضة قليلة حتى لا يكون صرفاً العشرة
 دراهم وما أشبهها فلا بأس بذلك وان كانت الفضة كثيرة فلا يصلح ذلك لان
 مالكا قال لا يصلح بيع وصرف (قال ابن القاسم) وأخبرني ابن الدراوردي عن
 ربيعة وغيره ﴿قلت﴾ لم كره مالك البيع والصرف في صفقة واحدة ﴿فقال﴾
 أما مالك فقال لا يصلح أن يكون الصرف والبيع في صفقة واحدة (قال) وأما
 الدراوردي فأخبرني عن ربيعة وغيره أنه قال انما كرهه ربيعة من قبل أنه لو أصاب

بالسلمة عيًّا فجاء ليزدها انتقض الصرف فلذلك كرهه ربيعة ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 أرايت ان يمت ثوبا ودرهما بعد ودرهم فتقابلنا قبل أن نفترق (قال) لا يجوز
 ذلك عند مالك لان الفضة لا تجوز الا مثلا بمثل فهذا لما كان مع هذه الفضة
 غيرها ومع هذه الفضة غيرها لم يحز ذلك ﴿قلت﴾ وسواء ان كانت الفضة تافهة
 يسيرة والسلتان كثيرًا الثمن (قال) نعم ذلك سواء ويبطل البيع بينهما عند مالك لما
 ذكرت لك ﴿قلت﴾ فأصل قول مالك أن الفضة بالفضة مع احدى الفئتين سلمة
 أو مع الفئتين جميعاً مع كل واحدة منهما سلمة من السلع ان ذلك باطل ولا يجوز
 قال نعم ﴿قلت﴾ وأصل قول مالك ان كانت سلمة وذهب بسلمة وفضة اذا كان
 الذهب والفضة شيئاً يسيراً أجازاه ولم يجعله صرفاً ولا يجوز فيه النسيئة وان كانت
 الذهب والفضة قليلة (قال) نعم وقد بينا هذا قبل هذا

— في الميراث يباع فيه الحلي من الذهب والفضة فيمن يزيده فيشتريه —
 ﴿بعض الورثة أو غيرهم فيكتب عليه الثمن﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك فباع ورثته ميراثه فكانوا اذا بلغ الشيء فيمن يزيده
 أخذه بعضهم وكتب على نفسه الثمن حتى يحسب ذلك عليه في حظه فيبيع في الميراث
 حلي ذهب وفضة أو بعض ما فيه الذهب والفضة مثل السيف وما أشبهه والفضة أقل
 من الثلث فيبيع ذلك فاشترى بعض الورثة وكتب عليه (قال) قال مالك لا يباع من
 ذلك ما فيه الذهب والفضة الا بنقد من الورثة أو غيرهم ولا يكتب ذلك عليهم ولا
 يؤخر النقد (قال) لان مالكا احتج وقال أرايت ان تلف بقية المال أليس يرجع
 عليهم فيما صار عليهم فيقتسموه فلا يجوز الا بالنقد (قال) مالك والوارث في بيع
 الحلي بمنزلة الاجنبي

— في بيع السيف المفضض بالفضة الى أجل —

﴿قلت﴾ أرايت السيف الحلي تكون حليته فضة الثلث فأدنى أن يكون لي أن أبيعها

بدرهم نسيئة (قال) لا يجوز عند مالك أن يبيعه نسيئة لا بذهب ولا بورق إذا كان فيه من الذهب أو الفضة شيء قليلا كان ذلك أو كبيرا ﴿قلت﴾ ^(١) أ رأيت أن اشتريت سيفاً على نصله تبع لفضته بدنانير ثم اقترعنا قبل أن أقده الدنانير وقد قبضت السيف منه ثم بعث السيف فلم يفسخ ذلك (قال) أرى أن يبع الثاني للسيف جائز وللبيع الأول على الثاني قيمة السيف من الذهب يوم قبضه ﴿قلت﴾ وحملت هذا محل البيوع الفاسدة قال نعم ﴿قلت﴾ فإن تغيرت أسواقه عندي قبل أن أبيع السيف أتحمله محل البيوع الفاسدة وتضمني قيمته ولا تجعل لي رده وإن كان لم يخرج من يدي (قال) إذا لم يخرج من يدك فلا أحمله محل البيوع الفاسدة وأرى أن ترده لأن الفضة ليس فيها تغير أسواق وإنما هي مالم يخرج من يدك بمنزلة الدراهم فكأن تردها ﴿قلت﴾ فإن أصاب السيف عندي غيب انقطع أو انكسر الجفن (قال) فأنت ضامن لقيمته يوم قبضته ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت سيفاً على بفضة حليته أقل من ثلث السيف بفضة إلى أجل أو بذهب إلى أجل أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز بيعه بفضة ولا بذهب إلى أجل ﴿قلت﴾ أبيع بفضة أو بذهب نقداً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لماذا جوزه مالك بالنقد بالفضة لم يلتفت إلى الفضة التي في السيف وهي عنده ملغاة وجعلها تبعاً للسيف فلم لا يجوزه بفضة إلى أجل وقد جعل الفضة التي في السيف ملغاة وجعلها تبعاً للسيف ولم لا يبيعه بفضة إلى أجل (قال) قال مالك لأن هذا لم يجز إلا على وجه النقد (قال) فقلنا لمالك فالخلى يكون فيه الذهب والورق ولعل الذهب يكون الثلثين والورق يكون الثلث أو يكون الورق الثلثين والذهب الثلث أبيع بأقلهما (قال) لا أرى أن يباعا بشيء مما فيهما ولا يباعا بذهب ولا بورق ولكن يباعان بالمروض والفلس ﴿وقال أشهب﴾ لا بأس أن يشتري أن كان الذهب الثلث فأدنى اشتري بالذهب وإن كان الورق الثلث فأدنى اشتري بالفضة (وقال) على بن زياد مثل قول أشهب

(١) (قوله أ رأيت أن اشتريت إلى قوله يوم قبضته) تقدم بلفظه في صحيفة ١٠٧ مع تفسير يسير اهـ

رواه عن مالك ﴿قلت﴾ رأيت اللجام المموه أو الجوز المموه أو القدح المفضض أو السرج المفضض أو ما أشبه هذه الأشياء إذا كان ما فيها من الفضة قيمة ثلث ذلك الشيء الذي هو فيه يصلح لصاحبه أن يبيعه بفضة نقداً (قال) قول مالك إذا كانت الفضة في القدح والسكين فلا يجوز أن يبيع ذلك بفضة وإن كان ما فيه من الفضة أقل من الثلث (قال) وأرى الركاب واللجام كذلك أيضاً لا يصلح أن يباع بالفضة إذا كان مموهاً أو محزوزاً عليه ولم يره مثل السيف والمصحف والحلي والذي سألت عنه من السرج وغيره هو مثل هذه الأشياء التي كرها مالك وأرى هذه الأشياء إنما فعلها الناس على وجه السرف وليست عنده بمنزلة الحلي ولا بمنزلة السيف الحلي ولا الخاتم ولا بمنزلة المصحف الحلي (قال) وكان مالك لا يري بأساً أن يحلى المصحف ﴿قال ابن القاسم﴾ ورأيت لمالك مصحفاً يحلى بفضة ﴿وسئل﴾ عن الحلي أو السيف الحلي يكون ما فيه من الحلي الثلث يباع بالفضة أو بالذهب إلى أجل فينقض المشتري حليته ويفرقها (قال) قد نزلت بمالك فرأى أن البيع جائز ولم يرد البيع وأنا أرى ذلك إذا وقع مثل هذا وقد كان ربيعة يجيز بيع السيف الحلي بالفضة تكون الفضة تبعاً بالذهب إلى أجل ولكني أرى أن أدركه ولم ينقضه وهو قائم فسخ البيع ﴿قال﴾ وقلت لمالك رأيت السيف الحلي إذا كان النصل تبعاً لفضته أيجوز أن يباع هذا السيف بحليته بشيء من الفضة (قال) قال مالك لا يجوز أن يباع بشيء من الفضة وقد كره أن يباع بالفضة غير واحد ﴿وكيع﴾ عن محمد بن الشعبي عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال أنا كتاب عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه ونحن بأرض فارس أن لا تبيعوا السيوف وفيها حلية الفضة بدراهم ﴿وكيع﴾ عن فضيل بن غزوان عن نافع قال كان ابن عمر لا يبيع سيفاً ولا سرجاً فيه فضة حتى ينزعه ثم يبيعه وزناً بوزن ﴿وكيع﴾ عن زكريا عن عامر الشعبي قال سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصوص يباع بالدنانير (قال) ينزع الفصوص ثم يباع الذهب بالذهب وزناً بوزن ﴿قال سحنون﴾ فكيف بمن يريد أن يجيز

بيع ذهب وعرض بذهب وليس في ذلك مضرة في تفرقة وقد كره من ذكرت
لك بيع هذه الاشياء حتى تنزع وفي نزعها مضرة وقد أجاز الناس اتخاذ بعضها
وتحليله ﴿قال سحنون﴾ وقد أعلمتك بقول ربيعة وما جوز من ذلك وقوله اذا
كانت الفضة تبعا وان ذلك انما أجز لما جاز للناس اتخاذه وان في نزع مضرة وأنه
اذا كان تبعا كانت الرغبة في غيره ولم تكن الرغبة فيه ولا الحاجة اليه وقد جوز
أهل العلم ما هو أبين من هذا من بيع الثوب بدينار الا درهما والا درهمين اذا كان
دفع الدرهم مع قبض الدينار لأنهم لم يروا ذلك رغبة في الصرف واستحسنوه
واستقلوا ما كثر من ذلك ﴿قال وكيع﴾ وكان الربيع قد ذكر عن الحسن أنه
كان لا يرى بأسا ببيع السيوف المحلاة بالفضة ﴿وكيع﴾ وجوزة أيضا ابراهيم
النخعي مثل قول الحسن ولم يذكره الا مسجلا فذلك فيما يرى للناس فيه من المنافع
ولما في نزعها من المضرة ولأنه مأذون لهم في اتخاذ مثله

﴿في الرجل يبتاع الأباريق من الفضة بالدنانير والدرهم ثم تستحق الدراهم﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت من رجل ابريق فضة بدنانير أو بدرهم فاستحقت
الدراهم أو الدنانير أينتقض البيع بيننا في قول مالك وتجعله صرفا (قال) نعم أراه صرفا
وينتقض البيع بينكما (قال) وكان مالك يكره هذه الاشياء التي تصاغ من الفضة
والذهب مثل الأباريق وكان مالك يكره مداهن الفضة والذهب ونجاس الذهب
والفضة سمعت ذلك منه والافداح واللحم والسكاكين المفضضة وان كانت تبعا لا
أرى أن تشتري ﴿قلت﴾ أ رأيت ان صرفت دراهم بدنانير فاستحقت الدراهم بعينها
أينتقض الصرف أم لا (قال) أرى الصرف منتقضا (وكان) أشهب يقول ان كانت
الدراهم بأعيانها أراها اياه فهو منتقض وان كان لم يره اياها وانما باعه من دراهم عنده
لزمه أن يعطي ما كان عنده تمام صرفه مما بقي في كيسه أو تابوته ﴿قلت﴾ لابن
القاسم وان استحقت ساعة صارفه فقال له صاحبه خذ مكانها مثلها أيضا هذا (قال)
ان كان ذلك مكانه ساعة صارفه فلا أرى بذلك بأسا وان تطاول ذلك أو اقترقا

انقض الصرّف ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت خلخالين من رجل بدينار أو بدراهم
 فاستحقهما رجل في يدي بعد ما اقرقنا أنا وبائى فقال الذى استحق الخلخالين أنا
 أجزى البيع وأتبع الذى أخذ الثمن (قال) لا يصلح هذا لان هذا صرف لا يصلح أن
 يعطى الخلخالين ولا ينتقد ﴿قلت﴾ فان كانا لم يفترقا مشترى الخلخالين وبائىهما
 حتى استحقهما رجل فقال المستحق أنا أجزى بيع الخلخالين وآخذ الدنانير (قال)
 فذلك جائز اذا أجاز المستحق البيع والخلخالان حاضران وأخذ الدنانير مكانه ﴿قلت﴾
 فان كان الخلخالان قد بعت بهما مشترىهما الى البيت (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾
 ولا ينظر في هذا الى اقتراق البائع والمشتري بعد ما اشترى الخلخالين اذا استحقهما
 رجل والخلخالان حاضران حين استحقهما وأجاز البيع فقال له مشتري الخلخالين أو
 بئيهما أنا أدفع الثمن حين أجزت البيع وكان ذلك مما (قال) نعم ذلك جائز ولا ينظر
 في هذا الا الى حضور الخلخالين والنقد مع اجازة هذا المستحق البيع فاذا كان هذا
 هكذا جاز والا فلا (وقد قال) أشهب مثل قوله وقال انما هو استحسان والقياس فيه
 أنه مفسوخ لانه حين باعك الخلخالين قد كان لصاحبهما فيهما الخيار فقد انعقد البيع
 على خيار فالقياس فيه أنه يفسخ ولكنى استحسنت أنه جائز لان هذا مما لا يجد
 الناس منه بداً وانكما لم تعمل على هذا باع البائع ما يرى أنه له واشتريت أنت ما ترى
 أنه جائز لك شراؤه فذلك جائز لا بأس به

﴿ في الرجل يبتاع الدراهم بدينار ونقد دنانير البلد مختلف ﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت من رجل دراهم بين يديه كل عشرين درهما بدينار
 وأخرجت الدنانير لأدفعها اليه فلما نقدته قال لا أرضى هذه الدنانير (قال) له نقد
 البلد في قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان نقد البلد في الدنانير مختلفا (قال) فلا صرف
 بينهما الا أن يسميا الدنانير التي يصارفاها

—————

❦ في الرجل يصرف بعض الدينار أو يصرفه من رجلين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان أردت أن أصرف نصف دينار أو ثلثه بمشرة دراهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز أن يصرف نصف دينار ولا ثلث دينار ولا ربع دينار ولا يجوز الا أن يصرف الدينار كله فيدفعه ويأخذ دراهمه فأما اذا صرف نصفه أو ثلثه أو ربعه فهذا لا يستطيع أن يدفع ثلثه ولا ربعه ولا نصفه ❦ قلت ❦ فان قال بائع نصف الدينار أنا أدفع اليك الدينار كله وأخذ منك صرف النصف حتى تكون قابضاً لنصف الدينار (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ولا يكون قابضاً لنصف الدينار وان دفع الدينار كله لانه لا يبين بنصفه منه (وقال أشهب) ألا ترى أن الصرف على المناجزة فقد بقي بينهما عمل من سبب الصرف وهو شركتهما في الدينار وانهما ان اقتسماه مكانهما فاما اقتسامهما اياه دراهم فيكون يعطيه دراهم بدراهم فهذا لا يصلح ❦ قلت ❦ لابن القاسم فان صرف الدينار رجل من رجلين فقبضه أحدهما بأمر صاحبه وهو حاضر (قال) قال مالك هو جائز ❦ قلت ❦ فلو أن رجلين صرفا ديناراً من رجلين فقبض الدينار أحد الرجلين (قال) قال مالك هذا جائز ❦ قلت ❦ فان صرف رجلان من رجل ديناراً فدفعاه اليه أيجوز هذا في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ وكذلك لو كان مكان الدينار نقرة ذهب أو فضة كان مسلكه مسلك الدينار في بيعه قال نعم ❦ قلت ❦ فان كانت نقرة بيني وبين رجل فبعت نصيبي منه (قال) ذلك جائز اذا انتقدت ❦ قلت ❦ فان بعت نصيبي من غيره (قال أشهب) ان قبض المشتري جميع النقرة رأيتـه جائزاً وان لم يقبض لم يكن فيه خير

❦ في الرجل يصرف الدينار دراهم فيقبضها ثم يرجع اليه ❦

❦ فيستزيد في الصرف فيزيده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان صرفت ديناراً عند رجل بعشرين درهما ثم لقيته بعد ذلك فقلت له انك قد استرخصت مني الدينار فزدني فزادني درهما أينقص الصرف في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع منه فيه شيئاً وأرى أن لا ينتقص بينكما ❦ قلت ❦ وكذلك

ان زاده الدرهم الى شهر أو الى شهرين (قال) نم لا أرى بذلك بأساً ولا ينتقض
 الصرف بينكما ﴿قلت﴾ لم (قال) لاني لا أرى هذا الدرهم مما يقع عليه الصرف
 ﴿قلت﴾ فان قبضه منه صاحبه أرى الصرف واقعا عليه قال لا ﴿قلت﴾ فان
 أصاب بهذا الدرهم الهبة عيباً أيكون له أن يرده (قال) لا لأن الصرف لم يقع عليه
 وانما ذلك الدرهم عندي هبة ﴿قلت﴾ فان أصاب صاحبه بالدينار عيباً فردّه أرجع
 عليه بالدرهم كلها وبالدرهم الزائد مع الدراهم قال نم ﴿قلت﴾ لم والدرهم الزائد
 عندك هبة (قال) لأنه انما وهبه له لذلك الصرف فلما انتقض الصرف انتقضت الهبة
 التي كانت بينهما لمكان ذلك الصرف ﴿قلت﴾ وكذلك لو أني بعت من رجل
 سلعة فجاءني هبة فوهبها لي فقال هذا لموضع ما بعتي سلعتك قبلت هبته ثم أصاب
 بالسلعة عيباً فردّها عليّ أرجع عليّ بالهبة مع الثمن (قال) نم لأنه انما وهب لك
 الهبة من أجل البيع فلما انتقض البيع لم يترك الهبة لان الذي لمكانه كانت الهبة قد
 انتقض حتى صار غير جائز ﴿قلت﴾ فان كان أسلم اليه في طعام أو سلعة الى أجل
 فزاده بعد ما اقترقا ومكثا شهراً أو شهرين زاده المشتري في السلم ديناراً أو درهماً
 أيجوز هذا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا بأس به

﴿في الرجل يكون له على الرجل دراهم ديناً الى أجل﴾

﴿فيريد أن يصرفها منه بدينار نقداً﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل دراهم ديناً من قرض أو من بيع الى أجل فأخذت
 بها منه دنانير نقداً أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز هذا ولا يحل هذا
 وهو من بيع الدراهم الى أجل بدنانير نقداً ولو كانت حالة لم ير به بأساً ﴿قلت﴾ أرايت
 ان صارفته قبل محل الاجل على دينارين وشرطت عليه أن يدفعها الى مع محل أجل
 الدراهم أيجوز هذا أم لا (قال) هذا حرام في قول مالك (قال) وكذلك لو كان في مكان
 هذه الدنانير عرض من العروض بعينه أو موصوفاً أو مضموناً الى ذلك الاجل لم يحل
 لانه دين بدين ولو كان العرض نقداً ما كان به بأس في البيع والسلف الا أن يكون

المرض الذي يعطيه من صنف المرض الذي كان باع ويكون أجود منه أو أكثر
حل أجل الدين في ذلك أو لم يحل ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي
عمران وبكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار قال ان كان لرجل على رجل ذهب كائنه
فلا يصلح له أن يقاطعه على ورق وينقده ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال الليث عن يحيى
ابن سعيد مثله وقال يحيى بن سعيد ولا فلوس (قال يحيى) وإن أعطاه عرضا قبل محله
فلا بأس به ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن
عبد الله عن أبيه أنه كان يتباع بالذهب فإذا تقاضاه أصحابه قال ان شئتم أعطيتكم
الورق بصرفها وان شئتم صرفها لكم فقضيتكم الذهب فأني ذلك اختار الرجل أعطاه
إياه ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن رجلا كان له على عبد الله بن عمر
ذهب سلفا فجاءه يتقاضاه فقال يا نافع اذهب فصرف له أو أعطه بصرف الناس
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أراد أن يأخذها مني (قال) اذا قامت على سعر فأراد أن
يأخذها فأعطه إياها (وقال) مثل ذلك القاسم بن محمد وسالم وسليمان بن يسار وبشر
ابن سعيد ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح وبكير بن الأشج ﴿ ابن وهب ﴾ عن
ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل
يسلف الرجل عشرة دنانير سلفا فأراد أن يأخذها منه زيتا أو طعاما أو ورقا بصرف
الناس قال لا بأس به ﴿ ابن وهب ﴾ وقاله جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز
وابن المسيب وربيعة أنه لا بأس باقتضاء الطعام والعروض في السلف

﴿ في الرجل يصرف دينار دراهم فيجدها زيوفا ﴾

﴿ فيرضاه ولا يردها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صرفت دينارا بدرام فلما اقترنا أصبتها زيوفا فرضيتها أيجوز
ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك ان رضيت في قول مالك ﴿ قلت ﴾
وكذلك ان وجدت الدراهم نقضا فرضيتها (قال) قال مالك اذا وجدت ناقضا فرضيتها
فهو جائز وهو مثل الزیوف ﴿ قال ﴾ قال مالك وان كان تأخر من المدد درهم فرضي أن

يأخذ لم يجز ذلك له لان الصفقة وقعت على ما لا خير فيه (وقال أشهب) في الزلل مثل قول ابن القاسم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت فلوسا بدرهم فلما اقررنا أصبت فيها عشرة أفلس رديئة لا تجوز أينقض الصرف أم يبدها في قول مالك (قال) انما قال مالك في الفلوس أكرهها ولم يرها في جميع الاشياء بمنزلة الدراهم بالدنانير ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً وقوله في الصرف ان الصرف ينتقض وأرجو أن يكون خفيفاً ألا ترى أن ابن شهاب يجوز البدل في صرف الدنانير وان كان لا يؤخذ بقوله فكيف به في الفلوس مع كثرة اختلاف الناس فيها وقول مالك وليست كالحرām البين ولكي أكره التأخير فيها وهو قول أشهب ﴿قلت﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً عند رجل فأصبت درهما في الدراهم مردودا لعيه وهو فضة طيبة أيكون لي أن أردّه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وينقض الصرف فيما بيننا قال نعم ﴿قلت﴾ له انه فضة طيبة (قال) ذلك سواء اذا كان فضة طيبة الا أنه مردود لعيه أو كان لا يجوز بجواز الدراهم عند الناس أو أصاب فيها درهما زائفاً فذلك كله عند مالك سواء يردّه ان أحب وينقض الصرف بينهما الا أن يشاء أن يقبل الدراهم بعيوبها فيكون ذلك له ﴿قلت﴾ أرأيت ان صرفت ديناراً عند رجل بدرهم فأخذت منه الدراهم ثم أصبت بالدراهم عيباً فرددت الدراهم أ يصلح لي أن أؤخره بالدينار (قال) اذا ثبت الفسخ بينهما فلا أرى بأساً أن يؤخره بالدينار وان لم يثبت الفسخ بينهما كرهته ورأيت صرفاً مستقبلاً ﴿قال سحنون﴾ هذا الربا قد كتب في الرسم الاول ما يدل على هذا

﴿في الرجل يصرف الدينار من رجل بدرهم فاذا وجب الصرف سأل﴾
 ﴿رجلاً أن يقرضه الدينار فيدفعه اليه أو يقوم من مجلسهما ذلك﴾
 ﴿فيتوازنان في مجلس آخر﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس بعني عشرين درهما بدينار فقال نعم قد فعلت وقلت أنا أيضاً قد فعلت فتصارفنا ثم التفت الى انسان فقال أقرضني

عشرين درهما والتفت أنا الى رجل الى جنبي فقلت له أقرضني دينارا ففعل فدفعت
اليه الدينار ودفع الى العشرين الدرهم أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا خير فيه
﴿قلت﴾ أرايت ان نظرت الى دراهم بين يدي رجل فقلت بعني من دراهمك هذه
عشرين درهما بدينار فقال قد فعلت وقلت قد قبلت فواجبته الصرف ثم التفت الى
رجل الى جنبي فقلت أقرضني دينارا ففعل فدفعت اليه الدينار وقبضت الدراهم
أيجوز هذا الصرف في قول مالك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يدفع الدينارين
الى الصراف فيشتري بها دراهم فيزنها الصراف ثم يدخلها تابوته ويخرج دراهم ليعطيه
(قال) ما يعجنني وليترك الدينارين على حالها حتى يخرج الدراهم فيزنها ثم يأخذ الدينارين
ويعطي الدراهم فان كان هذا الذي اشترى هذه الدراهم كان ما استقرض نسقا متصلا
قريبا بمنزلة النفقة يحلها من كره ولا يبعث رسولا يأتيه بذهب ولا يقوم الى موضع
يزنها ويتأفدان في المجلس الذي تصارفا فيه وانما يزنها مكانه ثم يعطيه ديناره مكانه
فلا بأس بذلك (وقد قال) أشهب لا خير فيه لانكما عقدتما بيعكما على أمر لا يجوز
من غيبة الدينارين (قال ابن القاسم) لان مالكا قال لو أن رجلا لقي رجلا في
السوق فواجبه على دراهم معه ثم سار معه الى الصيارفة لينقده (قال) مالك لا خير
في ذلك (قيل له) فلو قال له ان معي دراهم فقال المتابع اذهب بنا الى السوق حتى
نرى وجوها ثم نزنها فان كانت جيادا أخذتها منك كذا وكذا درهما بدينار (قال)
لا خير في هذا أيضا ولكن يسير معه على غير موعد فان أعجبه شيء أخذ والا
ترك ﴿قلت﴾ وكان مالك يكره للقوم أن يتصارفوا في مجالس ثم يقوموا الى مجلس
آخر قال نعم (قال) مالك ولو أن قوما حضروا ميراثا فبيع فيه حلى اشتراه رجل ثم
قام به الى السوق أو الى الصيارفة ليدفع اليه نقده ولم يتفرقا (قال) لا خير في ذلك انما
يباع الورق بالذهب أن يأخذ ويعطي بحضرة البيع ولا يتأخر شيء من ذلك عن
حضرة البيع فانه لا خير فيه وأراه منتقضا ألا ترى أن عبد الله بن عمرو بن العاص
قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تبعوا الذهب بالورق الا هاء وهم

وان عمر قال وان استنظرك الى أن يلج بيتك فلا تنظره اني أخاف عليكم الرماء
والرماء هو الربا

❦ في قليل الصرف وكثيره بالدنانير ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت دينار مائة درهم أو ديناراً بدرهمين أو بدرهم أيجوز
هذا الصرف في قول مالك قال نعم ❦ قال ❦ ولقد سئل مالك عن رجل كان يسأل رجلاً
ذهبا فلما حل أجلاها قال الذي عليه الدين خذ مني بذهبك دراهم وقال الذي له الدين
لا أقبل منك الا كذا وكذا زيادة على الصرف (قال) مالك لا بأس بذلك ❦ قلت ❦
أرايت ان أقرضت رجلاً ديناراً فوهبت له نصف ذلك الدينار ثم أردت أن آخذ
منه نصف الدينار الذي بقي لي عليه فأتاني بنصف دينار دراهم فقلت لا أقبل الدراهم
انما لي عليك ذهب ولا أبيع ذهبي الا بمائة درهم (قال) اذا أعطاه صرف الناس
أجبر على أن يأخذ ذلك ❦ قال ❦ وقال مالك في رجل باع من رجل سلعة بنصف
دينار فأتاه بنصف دينار دراهم أجبر البائع على أخذها ولم يكن له غير ذلك فالذي
أقرض ديناراً ووهب نصفه وبقي نصفه هو بمنزلة هذا سواء

❦ في بيع الفضة بالذهب جزافاً ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت سوار ذهب لا أعلم ما وزنه بفضة لا أعلم ما وزنها
أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم اذا كان شراؤه اياها بغير دراهم مضروبة ❦ قلت ❦
أيصلح أن أبيع الذهب جزافاً بالفضة جزافاً (قال) قال مالك لا بأس بذلك ما لم يكن
سكة مضروبة دراهم ودنانير فلا خير في ذلك لان ذلك يصير مخاطرة ومقاراً اذا
كان ذلك سكة مضروبة دراهم أو دنانير

❦ في الرجل يتسلف الدراهم بوزن وعدد فيقضى بوزن أقل أو أكثر ❦
❦ وبمقد أقل أو أكثر ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان تسلفت من رجل مائة درهم عدداً وزنها نصف درهم نصف

درهم عدداً قضيته مائة درهم وازنة على غير شرط أيجوز هذا أم لا (قال)
 لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فان قضيته تسعين درهما وازنة (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾
 ولم والتسمون أكثر من المائة الدرهم الانصاف (قال) لان هذا بيع اذا كان
 السلف عدداً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ومن أين جعله مالك
 بيعاً (قال) لان الرجل اذا أسلف الرجل عشرة دنانير تنقص سدساً سدساً كل
 دينار أو ربما ربما كل دينار ثم أعطاه عشرة دنانير قائمة كان انما ترك له الذي قضاه
 فضل وزنها وهذا لا بأس به اذا لم يكن في ذلك وأى ولا موعود ولا سنة جريا
 عليها اذا استوى العددان . وان أعطاه تسعة وكانت أكثر من وزنها فهو بيع
 الذهب بالذهب متفاضلاً فلا خير فيه لانه لما اختلف العدد صار بيعاً ولا يصلح
 اذا كانت عدداً بغير كيل الا أن يستوى العددان فيكون الفضل في أحدهما
 فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فان كان أقرضني مائة درهم وازنة عدداً قضيته خمسين درهما
 أنصافاً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلو قضاه مائة
 درهم أنصافاً (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم (قال) ولو قضاه
 مائة درهم أنصافاً ونصف درهم واحد لم يجز ذلك لان المدين قد اختلفا وان كان
 ذلك أنقص لرب القرض في الوزن فلا يجوز ذلك ولكن لو قضاه أقل من العدد
 على وزن دراهم القرض أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ أصل قول مالك
 في هذا أنه اذا استقرض دراهم عدداً فلا بأس أن يقضيه مثل وزنها في عددها
 فان قضاه أقل من وزنها في مثل عددها فلا بأس بذلك في قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ فان قضاه بمثل عدتها أفضل من وزنها فلا بأس به في قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ فان قضاه أقل من عددها في أكثر من وزنها (قال) لا خير فيه ﴿قلت﴾
 فان قضاه أكثر من عددها في أقل من وزنها (قال) لا خير فيه الا أن يقضيه في
 مثل عددها أكثر من وزنها أو أقل من وزنها فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول
 مالك (قال) نعم هذا قوله (قال) وان كان أقرضه دراهم كيلاً فلا بأس أن يقضيه

أقل من عددها أو أكثر من عددها إذا كانت في مثل كيلها وهذا قول مالك
 بن وهب عن ابن أنس عن عبد الرحمن بن رافع التوخي عن ابن عمر أنه تسلف
 ذهباً فوزنها بميزان ثم قال احفظ هذا الميزان حتى تقضى صاحبها به وأنه قضى الرجل
 فنقص من عدد الذهب فقال له الرجل ان هذه أنقص من عدد ذهبي فقال له أتى
 أنما أعطيتك بمثل وزن ذهبك سواء فمن عمل بغير هذا أنم وقاله ابن السيب ومحمد
 ابن كعب القرظي وان دخل فيها أكثر من عددها قلت وان قضاه أقل من
 وزنها أو أكثر من وزنها فلا بأس بذلك (قال) نعم قال وهذا قول مالك فان قضاه
 أقل من وزنها فلا بأس بذلك اذا لم تختلف عيون الدراهم مثل أن يسلفه مائة درهم
 يزيدية كيلا فيقضيه خمسين أو ستين أو ثمانين محمدية تقصا فلا يصلح هذا وهو
 قول مالك قلت أرايت ان أقرضت رجلاً مائة درهم عدداً قضائي خمسين درهماً
 أقل من وزنها أيجوز هذا في قول مالك قال نعم قلت ولم وقد اختلف الوزان ألا
 ترى أنه قد قضائي أقل عدداً وأقل وزناً (قال) فلا بأس بذلك عند مالك اذا قضاك
 أقل وزناً وأقل عدداً لان هذا رجل قضى أقل من عدد الدراهم وأقل وزناً من
 وزن الدراهم فلا بأس بذلك قلت فان قضاه أقل عدداً ووزن كل درهم منها
 أكثر من وزن كل درهم من الدراهم التي أقرضت (قال) هذا لا يصلح عند
 مالك قلت لم (قال) لانه قد صار يما ألا ترى أن الزيادة التي في كل درهم قد
 صارت يما بفضل عدد القرض وان كان القضاء مثل وزن الدراهم القرض أو
 أقل لم يكن هاهنا شيء يكون يما فلذلك جاز وان كانت أقل عدداً قلت أصل
 كراهية هذا عند مالك - بين جمل المدين اذا اختلفا يما من البيوع اذا تفاضل الوزن
 فاذا استوى المددان وتفاضلت الدراهم في الوزن لم يجعله يما لم قال مالك ذلك
 وما فرق ما بينهما (قال) لان الرجل لو أتى بستة دنانير الى رجل تنقص سدساً
 سدساً فقال أبدلها لي بستة وازنة فاني أحتاج اليها لم يكن بذلك بأس على وجه
 المعروف ولو قال له أعطني بها خمسة قائمة لم يحل فهذا يدل على أن العدد اذا

استوى لم يكن ذلك بيعاً من البيوع وإذا اختلف العدد كان ذلك بيعاً

— في الرجل يقرض الرجل دراهم يزيدية فيأتيه —
 — بمحمدية فيأبى أن يأخذها —

قلت ﴿ أ رأيت لو أني أقرضت رجلاً مائة درهم يزيدية الى سنة فأتاني بمائة محمدية قبل السنة فقال خذها وقلت لا آخذها الا يزيدية (قال) ذلك لك أن لا تأخذها الا يزيدية ولو حل الأجل أيضاً فجاءه بمحمدية فقال لا أقبل الا يزيدية كان ذلك له لانه يقول لا آخذها الا مثل الذي لى لأن الدراهم والطعام عند مالك سواء ألا ترى أنه لو تسلف محمولة فأتاه بسمرأء وهي خير من المحمولة فقال لا أقبلها ولا آخذ الا محمولة كان ذلك له ﴿ قلت ﴾ والدراهم ان كانت من قرض أو من ثمن بيع كان سواء في مسألتى حل الأجل أولم يحل اذا رضى أن يأخذ محمدية من يزيدية جاز ذلك له في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه ولا أرى بذلك بأساً لأنها ورق كلها وكذلك الدنانير والدراهم وليست جنوساً كجنوس الطعام وانما هي سكك وهي ذهب وفضة كلها والطعام جنوس وان كانت خنطة كلها لأن الخنطة لها أسواق تحول اليها فتضمن الى تلك الأسواق والدراهم ليست لها أسواق تحول اليها مثل الطعام فلا يجوز أن يأخذ قبل الأجل سمرأء من محمولة وان كانت خيراً منها وان كان أسلفه المحمولة سلفاً فلا يجوز . وكذلك قال لى مالك فى القمح المحمولة والسمرأء وفى الشعير وقد قال أشهب انه جائز اذا لم يكن فى ذلك وأى ولا عادة وهو أحسن ان شاء الله تعالى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كانت لك سمرأء على رجل الى أجل فأخذت منه محمولة قبل محل الاجل لم يجز لأن هذا من وجهه وضع وتعجل . وكذلك الدراهم ان أخذ يزيدية من محمدية قبل أن يحل الاجل لم يصلح وهذا فى الدراهم مثل الطعام فان أخذ محمدية من يزيدية قبل محل الاجل لم يكن بذلك بأس ومثل ذلك أن يكون له دنانير هاشمية فيعطيه عتقاء قبل محل الاجل فلا يكون بذلك بأس (قال) ولأن مالكا قال فى الدين يكون على الرجل الى أجل فيقول ضع غنى وأعجل لك ان ذلك

لا يجوز فهذا يدل على مسئلتك هذه أيضا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أقرضت رجلا دراهم محمدية مجموعة فلما حل الأجل قضاني يزيدية مجموعة أكثر من وزنها أي يجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا لأن هذا إنما أخذ فضل عيون المحمدية على اليزيدية في زيادة وزن اليزيدية فلا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني يزيدية مثل وزن المحمدية أو دون وزنها (قال) لا بأس بهذا ﴿ قلت ﴾ فلو كنت أقرضته يزيدية مجموعة فقضاني محمدية مجموعة أقل من وزنها (قال) لا يجوز هذا لأنه أخذ ما ترك من وزن اليزيدية في عيون المحمدية ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني محمدية مجموعة مثل وزن اليزيدية (قال) لا بأس بذلك إذا لم يكن ذلك منهما عادة ﴿ قلت ﴾ فلو قضاني محمدية مجموعة أكثر من وزن اليزيدية (قال) فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قضاني يزيدية مجموعة أكثر من وزن اليزيدية التي أقرضته (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ والدنانير مثل ما وصفت لي في الدراهم (قال) نعم

﴿ في الرجل يستاقف الدراهم فيقضى أوزن أو أكثر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استقرضت مائة درهم يزيدية كيلا فقضيته مائة درهم وعشرين درهما يزيدية كيلا أي يجوز هذا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يستلف من الرجل مائة درهم فيعطيه عند القضاء عشرين ومائة درهم على غير موعد ولا شرط أو يتسلف مائة اردب قمح فلما أتاه ليقضيه قمحه وحل أجله قضاء عشرين ومائة اردب مثل حنطته (قال مالك) لا يجزئني أن يقضيه فضل عدد لا في طعام ولا في ذهب عند ما يقضيه ولو كان ذلك بحد ذلك لم أر به بأسا إذا لم يكن في ذلك عادة ولا موعود (قال) ومعنى قوله بحد ذلك أي بحد مجلس القضاء الذي يقضيه فيه يزيدية بحد ذلك وأما حين يقضيه فلا يزيد في ذلك المجلس ولكن يزيد بحد ذلك فمسئلتك في الدراهم الكيل تشبه هذا لا يصلح أن يزيد عند ما يقضيه ولكن ان أراد أن يزيد فليزده بحد ما يقضيه ويتفرقان الا أن يكون رجحانا في الوزن شيئا يسيرا فلا بأس بذلك أو نقصانا ان كان كثيرا فلا بأس به وهو قول مالك (قال مالك) وإنما

يخوز من ذلك مثل ما فعل ابن عمر زاد في فضل وزن الدراهم التي قضاء وكان محمل قول مالك عندي أن ابن عمر إنما قضى مثل العدد وزاد في وزن الدراهم التي قضى كانت دراهم ابن عمر أوزن من دراهم صاحبه وعددهما سواء ولم يعطه عشرين ومائة بمائة ولا عشرة ومائة بمائة

❦ في قضاء المجموعة من القائمة ❦

❦ قلت ❦ سمعتك تقول الدنانير المجموعة لا تصلح بالدنانير القائمة قلت ما المجموعة وما القائمة وما معنى ذلك القول أنه لا يصلح (قال) قال مالك لو أنك أسلفت رجلاً مائة دينار قائمة أو بعت بها شيئاً فثبت لك عليه مائة دينار قائمة فأراد أن يدفع اليك مائة مجموعة يدخل في عددها عشرة ومائة أو أقل من ذلك أو أكثر إلا أن عدد المجموعة أكثر من القائمة (قال) لا خير فيه إلا أن تكون أسلفت القائمة بمقياس اتخذته عندك أو أسلفته إياها بوزن مثاقيل جمعها في ذلك الوزن أو اشترطت في البيع الكيل فلا بأس بأن تقتضي مجموعة وإن كانت أكثر عدداً إذا كنت حين أسلفتها قد أخذت لها معياراً من الكيل أو وزنتها مجموعة ففرفت كيلها أو اشترطت كما أخبرتك الكيل مع العدد فأما إن تسلفتها عدداً فلا خير في ذلك إلا أن تأخذ مثل عددها وإن كانت كيلاً أو أنقص منها في الوزن فلا بأس بذلك إذا كانت في عددها (قال) وقال مالك وما بعت بفرد فلا تأخذه كيلاً وما بعت به كيلاً فلا تأخذه فرداً وما بعت بفرد واشترطت كيله مع العدد فلا بأس به أن تأخذه كيلاً أقل عدداً أو أكثر عدداً ومن ذلك أن يبيع الرجل سلعة بمائة درهم كيلاً ويشترط عددها داخل المائة خمسة وكيلها مائة فيكون عددها خمسة ومائة درهم فلا بأس أن يأخذ أكثر من عددها أو أقل من عددها كيلاً إذا اشترط العدد مع الكيل (قال) وبلغني أن مالكا قال وإذا بعت رجلاً أو أقرضته مائة دينار مجموعة فجاء ليقضيك فدفع اليك مائة دينار قائمة عدداً فقال هذا قضاؤك ولم تكملها له (قال) فلا بأس بذلك لأنه قد عرف أن في كيل القائمة أكثر من مائة كيلاً وفضلاً فلا بأس بذلك وهو

بين قد غر فلا بأس به (قال) فقلت للمالك فان قضاء مائة دينار مثاقيل أفراداً والافراد اذا
 جمعت نقصت عن مائة دينار مجموعة (قال) لاخير في ذلك لانه انما يجوزها لفضل
 عيونها على وزن المجموعة لان الافراد بحجة حبة لها فضل في عيونها على المجموعة
 (قال) فقلت للمالك أفبيع الرجل السلعة بمائة دينار مجموعة ولا يشترط ما يدخل فيها
 من الوزن وهو يعلم أنه يدخل فيها الدينار بالحبنتين والخروبة وبالنصف والثلاث
 والثلاثين ولا يدري عدة ما يدخل له من صنوف تلك الدنانير (قال) فلا بأس بذلك
 ما لم يدخل له من الذهب التي لا تجوز بين الناس ﴿قلت﴾ أي شيء الدنانير المجموعة
 (قال) المقطوعة النقص نجعل فتوزن فتصير مائة كيلا ﴿قلت﴾ فإنا القائمة (قال) القائمة
 الجياد ﴿قلت﴾ فلم أجز أن يؤخذ من المجموعة القائمة (قال) لان القائمة الجياد
 عدداً تزيد على المجموعة في المائة الدينار ديناراً لآنك لو أخذت مائة دينار عدداً
 قائمة فوزنتها بوزن المجموعة زادت في الوزن ديناراً فصارت في الوزن مائة دينار
 وديناراً وهي مائة دينار عدداً ﴿قلت﴾ فإنا الفرادي (قال) المثاقيل قال الفراد إذا
 أخذت المائة فوزنتها كانت أنقص من المائة المجموعة لانهم مائة تصير تسعة وتسعين
 وزناً وان وزنت مائة قائمة كيلا زاد عددها على مائة دينار فرادي ﴿قلت﴾ لم لا
 يصلح أن يأخذ من الدرهمين الفرادي اذا كانا لم يجعما في الوزن وقد عرفت وزن
 كل واحد منهما على حدة لم لا يجوز أن يأخذ بوزنهما تبر فضة مكسورة اذا كان في
 الجودة مثله أو دونه وقد جوزته في الدرهمين المجموعين وقد جوز مالك مثل هذا
 في موضع آخر في الطعام ألا ترى أن مالكا قد أجاز لي أن آخذ سمراء من محمولة
 ومحمولة من سمراء اذا حل الاجل فلم كرهتم هذا في الدرهمين الفردين بوزنهما من
 التبر المكسورة (قال) أما ما ذكرت من الطعام أخذه المحمولة من السمراء أو السمراء
 من المحمولة انما جوزها مالك لان الطعام مجموع كله يكال فاما أخذ من سمراء كيلا
 محمولة أو من كيل محمولة سمراء وليس في الطعام فراد ولا يباع التمتع وزناً بوزن
 . وأما ما ذكرت من مجموع الفضة بمجموع الفضة فلا بأس بذلك لان هذا يعلم أنه

قد أخذ مثل وزن فضته وجودة فضته أو دونها في الجودة وإنما كره مالك أن يأخذ
 من الفراد مجموعة لأنه لا يأخذ مثل وزن الفراد إذا أخذ وزن الفراد مجموعة لأنه
 لا بد من أن يزيد وزن المجموعة على الفراد الحبة والحبتين وما أشبه ذلك أو يتقص
 فأنما كرهه مالك لموضع أنه لا يكون مثلاً بمثل فهذا كرهه مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت
 أن كان لرجل على درهمان مجموعان فأعطيته بوزنهما تبر فضة والتبر الذي أعطيته
 أجود من فضة الدرهمين أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ لم لا يجوز هذا
 وهذا كله مجموع الفضتين جميعاً مجموعتين وأنت قد جوزت مثله في قول مالك في
 الطعام جوزت لي أن أخذ من محمولة سمراء ومن سمراء محمولة فلم لا يجوز لي أن
 أعطيه فضة تبراً أجود من فضة دراهمه (قال) لا يشبه الطعام في هذا الدراهم لأن
 الدراهم لها عيون وهذا إنما أعطاه جودة فضته بعيون دراهم الآخر فلا يجوز هذا
 والطعام ليس فيه عيون مثل عيون الدراهم ألا ترى أن العين في الدراهم إنما هو شيء
 غير الفضة وأن جودة الفضة إنما هي من الفضة وليس فيها غيرها فلذلك كرهها له
 أن يعطي هذه الفضة الجيدة بفضة دونها مع الفضة الدون شيء غيرها وهي السكة
 ألا ترى أن السكة التي في الدراهم المضروبة إنما هي شيء غير الدراهم استزاده مع
 فضة الدراهم الرديئة بفضته الجيدة فأخذ فضل جودة فضته على فضة صاحبه في عيون
 دراهمه وهي السكة التي في فضة صاحبه وإن الطعام إنما جودة المحمولة من الطعام
 ليس من غير الطعام وجودة السمراء من الطعام أيضاً ليس من شيء غير الطعام فهذا فرق
 ما بين الدراهم والطعام ﴿ قلت ﴾ فلو كان لرجل على تبر فضة مجموعة فصالحته منها على
 مثل وزنها تبر فضة إلا أن الذي أعطيته أجود من فضته أو دونها أيجوز هذا أم لا
 (قال) لا بأس بهذا وهذا جائز ﴿ قلت ﴾ والفضة إذا كانت تبراً مكسوراً كلها فأخذ
 بعضها قضاء عن بعض وإن كان بعضها أجود من بعض فلا بأس بذلك ما لم يدخل
 ذلك سكة مضروبة (قال) نعم إذا لم يكن في الفضة سكة مضروبة دراهم ولا فضل
 في وزن فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ ويكون مثل الطعام الذي ذكرت لي أنه لا بأس

أن يأخذ السمرء من المحمولة والمحمولة من السمرء (قال) نعم الفضة التبر المكسور لا بأس أن يأخذ بعضه قضاء من بعض اذا حل الاجل وان كان بعضه أفضل من بعض اذا أخذ مثل وزن فضته التي كانت له على صاحبه وهو سواء مثل المحمولة من السمرء والسمرء من المحمولة

❦ ما جاء في البدل ❦

❦ قلت ❦ أرايت الذى يبدل الدراهم كيلا من عند رجل أيجوز له أن يقول زدنى فى الكيل مثل ما يقول زدنى فى العدد أبدل لى هذا الناقص بوازن (قال) لا يجوز وهذا الربا وهو قول مالك ❦ قلت ❦ وهو فى المدد جائز (قال) نعم ذلك جائز عند مالك فيما قل مثل الدينارين والثلاثة والدرهمين والثلاثة اذا استوى المددان فان كثر العدد لم يصلح ❦ قلت ❦ ويجوز لو أنى أقرضت رجلا دراهم كيلا فلما قضانى قضانى راجحة أو كانت ناقصة فتجوزتها (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذا كان رجحانا يسيرا وأما النقصان فلا أبالى ما كان ❦ قلت ❦ والقرض مخالف للمضاربة اذا بايعته المال مضاربة كفة بكفة (قال) نعم هو مخالف عند مالك لأن المضاربة لاتصلح الا مثلاً بمثل وان كانت الدنانير مختلفا وزنها اذا استوى الكفتان سواء فلا بأس بذلك ولا يصلح بينهما رجحان ولا نقصان وهذا بيع من البيوع والمعروف فيه لا يجوز وانما يجوز المعروف بين الذهبين اذا استلف الرجل الدينار الناقص فيقضيه وازنا وان كان ذلك من ثمن بيع فلا بأس به أيضا أن يعطيه أفضل من حقه ولا يجوز هذا فى مضاربة الكيل ❦ قلت ❦ أرايت لو أنى أتيت الى رجل بدينار ينقص خروبة فقلت أبدل لى هذا الدينار بدينار وازن ففعل (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذا كان عين الدينارين وسكتهما واحدة ❦ قلت ❦ فان كانت سكة الدينار الوازن الذى طلبوا أفضل (قال) سألت مالكا عن الرجل يأتى بالدينار الهاشمى ينقص خروبة فيسأل رجلا أن يبدله له بدينار عتيق قائم وازن (قال) قال مالك لا خير فيه فتعجبت من قوله فقال لى طليب بن كامل يتمجب من قوله فان ربيعة كان يقول قوله فلا أدري من

أن أخذه وأنا لا أرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن آتيت به دينار ناقص فقلت له
 أبدله لي بدينار وازن وسكتهما مختلفة وعيونهما مختلفة إلا أن جوازهما عند الناس
 واحد (قال) إذا كانت هاشمية كلها فلا بأس بذلك إلا أن يكون مثل الدينار المصري
 والعتيق الهاشمي يتقص قيراطاً أو حبة فيأخذ به ديناراً دمشقياً قائماً أو باراً أو كوفياً
 خيث الذهب فلا يصلح ذلك وهذه كلها هاشمية وإنما يرضى صاحب هذا القائم
 أن يعطيه بهذا الناقص الهاشمي لفضل ذهبه وجوده على ديناره ولكن لو كان
 الديناران دمشقيين أو مصريين أو عتيقيين أو هاشميين لم يكن بذلك بأس أن
 يكون الوزان بالناقص والناقص بالوازن على وجه المعروف وهذا تفسير ما فسر لي
 مالك ﴿ قلت ﴾ أراك قد رددتني إلى سكة واحدة وأنا إنما أسألك عن سكتين
 مختلفتين أرأيت أن كان الديناران هاشميين جميعاً إلا أن أحدهما ضرب بدمشق
 والآخر مما ضرب بمصر وذهبهما ونفاقهما عند الناس سواء إلا أن العين والسكة
 مختلفة هذا دمشقى وهذا مصرى وكلاهما من ضرب بنى هاشم فأردت أن
 يبدل لي ديناراً ناقصاً مصرياً بدينار وازن هاشمى دمشقى وهما عند الناس بحال ما
 أخبرتك ونفاقهما واحد (قال) فلا بأس بذلك عند مالك إذا لم يكن للناقص فضل
 في عينه ونفاقه على الوزان وإن كان في الناقص فضل في عينه ونفاقه عند الناس فلا
 خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى آتيت بدينار مروانى مما ضرب في زمان بنى أمية
 وهو ناقص أردت أن يبدله لي بهاشمى مما ضرب في زمان بنى هاشم (قال) إن كان
 بوزنه فلا بأس بذلك وإن كان الهاشمى أضعف فلا بأس بذلك عندي أنا فأما مالك
 ففكره بحال ما أخبرتك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن أنه قال لا يرى بأساً أن يبدل الرجل للرجل الدينار الناقص ويعطيه مكانه
 أو وزن منه على وجه المعروف ﴿ ابن وهب ﴾ وقال عقبه بن نافع عن ربيعة أنه كره
 أن يؤخرها عنده إلا أن يكون يدأيد قبل أن يفارقه وقاله الليث بن سعد ﴿ ابن
 وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ دونها أو

فوقها اذا لم يكن ذلك بشرط وكان ذلك معروفا يصنعه الرجل الى أخيه ﴿ قلت ﴾
أرأيت ان بمت رجلا دراهم بفضة أو فضة بفضة أو دراهم بدراهم فلما توازنا رجحت
فضتي ققلت قد وهبته لك (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن
سفيان الثوري عن محمد بن السائب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أو سلمة أن أبا بكر
الصديق راطل أبا رافع فوضع الخللخين في كفة والورق في كفة فرجحت الدراهم
فقال أبو رافع هو لك أنا أحله لك قال أبو بكر ان أحلته لي فان الله لم يحله لي سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذهب بالذهب ووزن بالوزن والورق بالورق وزنا
بوزن الزائد والمزاد في النار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لي تبر فضة مكسور فلما حل
الاجل أخذت منه أجود من فضتي وهو أقل من وزن الذي لي عليه (قال) لا يجوز
هذا لانه انما أخذ جودة هذه الفضة بما ترك من فضته لصاحبه ﴿ قلت ﴾ فان أخذت
أردأ من فضتي أقل من وزن فضتي (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لأنك أخذت
أقل من حقتك في جودة الفضة وفي الوزن فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فلو كان لي على
رجل سمراء فلما حل الاجل أخذت منه محمولة أقل كيلا من حنطتي التي لي عليه
من السمراء وقد علم أن السمراء أفضل من المحملة أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز
هذا اذا كان أخذ المحملة من جميع حقه ﴿ قال سحنون ﴾ وقال أشهب انه جائز وهو
مثل الفضة وكذلك لو اقتضاه دقيقا من قح والدقيق أقل كيلا انه لا بأس به الا
أن يكون الدقيق أجود من قح الدين ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم لم وقد جوزته في الفضة
التبر ألا ترى أن ما أخذت من الطعام أقل من كيل طعامي وأدنى في الجودة حين
أخذت محمولة من سمراء فلم لا تجوز له وقد جوزته لي في الفضة المكسورة اذا أخذت
دون وزن فضتي وأدنى منها في الجودة فما فرق ما بينهما (قال) لان الطعام المحملة
والسمراء صنفان مفترقان متباعد ما بينهما في البيوع واختلاف أسواقهما عند الناس
وان كانت حنطة كلها ألا ترى أن الشمير قد جمل مع الحنطة أنه لا يصلح الا مثلا
بمثل والملت كذلك واقتراهم في البيع والشراء اقتراق شديدو بينهما في الثمن عند الناس

تفاوت بعيد والمحمولة من السمراء بمنزلة الشعير من المحمولة ومن السمراء في اقتضاء
بعضه من بعض لاختلافهما في الاسواق فان أخذ في قضاء الشعير من الخنطة أقل
من كيل ما كان له من الشعير أو أخذ في قضاء الخنطة من الشعير أقل من كيل
ما كان له من الخنطة بشرط أن يأخذ الذي يأخذ بجميع حقه من الآخر لم يصلح
ذلك (قال مالك) وكذلك قضاء السلت من الخنطة والشعير وكذلك المحمولة من
السمراء اذا كانت بشرط أن يأخذها بجميع حقه من السمراء كان بيع الطعام بالطعام
متفاضلا وان كان من قرض أو تعدى^(٣) فهو سواء والسمراء من المحمولة لا يصلح له
أن يأخذ أقل من كيل ما كان له من السمراء بمحمولة وأما الفضة التبر فكلها عند
الناس نوع واحد وأمر قريب بعضه من بعض ليس في الاسواق بين الناس في
الفضة المكسورة اختلاف في الجودة ان بعضها أجود من بعض وانه وان كان في
الفضة ما بعضه أردأ من بعض عند الناس فلا يكون الردى على حال أجود من ذلك
فلذلك جاز للذي أخذ فضة دون فضته في الجودة وأخذ دون وزنها جاز له ذلك ولم
يقل له بعت فضتك بفضة أقل من وزنها لاقترب الفضة بعضها من بعض وانما هو
رجل ترك بعض فضته وأخذ بعضها وقيل للذي أخذ المحمولة من السمراء بشرط على
ما وصفت لك حين أخذ أقل من كيلها انما أنت رجل بعت سمراء بمحمولة أقل من
كيلها لاقتراق ما بين السمراء وبين المحمولة عند الناس وفي أسواقهم لانه قد تكون
السمراء أجود وربما كانت المحمولة أجود فاذا وجدنا هذا هكذا دخلت التهمة بينهما
فاذا دخلت التهمة فيما بينهما فسد ما صنعا ولم يحل فصار بيع الطعام بالطعام متفاضلا
وأما ما وصفت لك من أمر الفضة فبعضها قريبة من بعض وأسواقها كذلك فلا
تدخل في ذلك التهمة فلما سلمنا من التهمة جاز ما صنعا الا أن يكون الذي أخذ من
الفضة هو أجود من فضته وأقل وزنا فلا خير فيه ﴿قلت﴾ والذهب مثل الفضة
في جميع ما سألتك عنه قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الدرهم الواحد اذا كان لي على
رجل فأخذت منه فضة تبرا أجود من فضته أقل من وزنه أيجوز هذا أم لا (قال)

لا يجوز ﴿قلت﴾ فإن أخذت منه أجود من فضة الدرهم مثل وزن الدرهم الذي لى عليه (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ والدرهم في هذا والدرهمان والمائة درهم سواء (قال) نعم لا يجوز لك أن تأخذ دون وزن دراهمك تبرأ فضة إذا كانت الفضة أجود من فضة الدراهم (قال) ومما بين لك ذلك أن الرجل إذا أسلف مائة أردب سمراء فأخذ بها خمسين محمولة أنه لا خير فيه وأنه لو كان له على رجل مائة أردب سمراء ابتاعها منه فأخذ منه خمسين محمولة ما حلت له ولكن بيع الطعام قبل أن يستوفى . فإن قال قائل فإن ذلك من وجه القرض وليس هو من وجه ابتاع الطعام فقد صدق فهل يجوز لأحد أن يأخذ يدأ بيد مائة أردب سمراء بخمسين محمولة وإن كان المعروف عند الناس أن السمراء أجود فهو حرام أيضا لا يحل فالسمراء من البيضاء إذا وقع هكذا لم ينبغ لأحد أن يأخذ من سمراء محمولة إلا بمثل كيلها ولو جاز في المحمولة لجاز في الشعير فتفاحش الكراهية فيه وتفاحش على من يجيزه ولقد سألت مالكا عن الرجل يستلف مائة أردب محمولة أو شعيرا فيريد أن يقضيه قبل الاجل مائة أردب سمراء من محمولة وهي خير من المحمولة والشعير فقال لا خير فيه لا سمراء من محمولة ولا صبيحاني من عجوة ولا زبيب أحمر من أسودوان كان أجود منه ولا يجوز في كل من استهلك لرجل طعاما تمدى عليه أو ورقا أو ذهباً دنائير كانت أو دراهم أو فضة في الاقتضاء إلا ما يجوز له في القرض عند حلول الاجل فما جاز له فيما أقرض أن يأخذه إذا حل أجله جاز له أن يأخذه في القضاء من هذا الذي استهلك له على ما وصفت لك ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يقرض الرجل مائة أردب قح فيقضيه دقيقا (قال) أن يأخذ منه مثل كيله فلا بأس به وهو يكره له إذا كان أقل من كيل الحنطة التي له عليه ولو جاز أن يأخذ من سمراء أسلفه إياها خمسين محمولة لجاز أن يأخذ شعيرا أو دقيقا أو سلتا أقل فيصير بيع الطعام بدضه ببعض بينهما تفاضل ولا يجوز من ذلك إذا اختلف النوعان في نسب الطعام وإن كان واحدا إلا ما يجوز من ذلك يدأ بيد من البدل وهو مثل بمثل . ومما بين لك ذلك لو أن رجلا أتى بأردب

سمراء الى رجل فقال له أعطني بهاخمس وبيات محمولة على وجه التناول من صاحب
السمراء عليه أو خمس وبيات شعيراً وساتاً ما جاز ذلك وكان بيع الطعام ببعضه ببعض
متفاضلاً ولو أتى رجل ببدل دنائير بأقص منها وزناً أو أيس منها عيونا ما كان
بذلك بأس على وجه التجاوز اذا كان على وجه المعروف ولم يكن على وجه المكاسبة
ولو كان هذا في الطعام فجاء رجل الى رجل ليبدل له طعاماً جيداً بأردأ منه ما جاز بأكثر
من كيله الا مثلاً بمثل وهو يجوز في الذهب فهذا فرق بين ما سألت عنه من التبر
والفضة بعضه ببعض والطعام ببعضه ببعض متفاضلاً وجل ما فسرت لك في هذه
المسئلة من حلالها وحرامها قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني اشتريت حلياً مصوغاً
من الذهب بوزنه من الذهب أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم لا بأس به عند
مالك بدنائير مثل وزن الحلي أو بذهب تبر مكسور ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال)
نعم ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك لو أن حلياً بين رجلين من ذهب وزناه فأراد أحدهما
أخذه فوزناه فمرفاً كيله ثم كال أحدهما لصاحبه قدر نصفه ذهباً أو دنائير فأخذ
وأعطى كان ذلك جائزاً اذا كان ذلك يدأ بيد والنفرة تكون بين الرجلين كذلك
(وروى) أشهب في النفرة انها تقسم لأنها لا مضرة في قسمها ولو جاز هذا في النفرة
لجاز أن يكون كيس بينهما فيه ألف درهم مطبوع فيقول أحدهما لصاحبه لا تكسر
الطابع وخذ مني مثل نصفه دراهم فتكون الفضة بالفضة ليس كفة بكفة وانما جاز
في الحلي لما يدخله من الفساد وانه لموضع استحسان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان يمت
حلياً مصوغاً من الذهب بوزنه من الذهب تبراً مكسوراً والتبر المكسور الذي يمت
به الحلي خير من ذهب الحلي (قال) لا بأس بذلك يدأ بيد ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو
يمت هذا الحلي بدنائير مضروبة تبر الدنائير خير من تبر الحلي أو دون تبر الحلي
أيجوز هذا قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا بأس اذا كان يدأ بيد أن تشتري الحلي الذهب بوزنه
من الذهب أو بوزنه من الدنائير وان كان بعض الذهب أفضل من بعض كان ذلك
جائزاً في قول مالك (قال) نعم اذا كان يدأ بيد فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولو أني استقرضت

من رجل حليا مصوغا الى أجل فلما حل الاجل أتيته بتبر مكسور أجود من تبر حليه
 الذي استقرضت منه مثل وزن حليه فقضيته أيجوز ذلك أم لا (قال) لا يجوز هذا لأنه
 يأخذ فضل صياغة الحلي الذي أقرض في فضل جودة ذهبك الذي تقضيه ﴿قلت﴾
 فالصياغة بمنزلة السكة المضروبة في الدنانير والدرهم يحملها واحد يكره في الحلي
 المصوغ في القرض أن يستوفي منه ذهباً أجود منه مثل وزنه أو أقرض ذهباً مكسوراً
 ابريزاً جيداً فاستوفي منه حلياً مصوغاً بوزن ذهبه ذهب العمل أصفر (قال) نعم
 لا يصلح ذلك لأنه يأخذ فضل جودة ذهبه في صناعة هذا الذهب الآخر ﴿قلت﴾
 فيكرهه في القرض ويجيزه في البيع يدأ بيد قال نعم ﴿قلت﴾ فلم كرهته في القرض
 وجعلته بيع الذهب بالذهب متفاضلاً وأجزته في البيع اذا كان الذهبان جميعاً يدأ بيد
 ولم تجمله بيع الذهب بالذهب متفاضلاً (قال) لان الذهين اذا حضرتا جميعاً وان كان
 فيهما صناعة وسكة كانت الصناعة والسكة ملفتين جميعاً وانما يقع البيع بينهما على
 الذهين ولا يقع على الصياغة ولا على السكة بيع فاذا كان قرضاً أقرض ذهباً جيداً
 ابريزاً فأخذ ذهباً دون ذهبه حلياً مصوغاً أو سكة مضروبة كان انما ترك جودة
 ذهبه للسكة أو للصناعة التي أخذ فيها هذا الذهب الرديئة فان كان انما أقرض ذهباً
 مصوغاً أو سكة مضروبة وأخذ أجود من ذهبه تبراً مكسوراً اتهمناه أن يكون انما
 ترك الصياغة والسكة لجودة الذهب الذ أخذ فلا يجوز هذا في القرض وهو في البيع
 جائز والذي وصفت لك فرق ما بين البيع والقرض واذا دخلت التهمة في القرض
 وقع الذهب بالذهب متفاضلاً لمكان العين والسكة وجعلنا العين والسكة شيئاً غير
 الذهب لما خفنا أن يكون انما طلبا ذلك ألا ترى أنه اذا أسلف حلياً من ذهب
 مصوغاً فأتى بذهب مكسور في قضائه مثل ذهبه ليأخذه منه فقال لا أقبله الا مصوغاً
 كان ذلك له فلما كان التبر الذي يقضيه مكسوراً خيراً من ذهبه عرفنا أنه انما ترك
 الصياغة لمكان ما ازداد في جودة الذهب فصار جودة الذهب في مكان الصياغة
 فصار الذهب بالذهب متفاضلاً وان الذهين اذا حضرتا لم تكن احدهما قضاء من

صاحبها وانما يقع البيع بينهما على الذهبين جميعاً وتلني السكة والصياغة فيما بينهما
﴿ قلت ﴾ ويجوز التبر الاحمر الابريز المرقلي الجيد بالذهب الاصفر ذهب العمل
واحد من هذا بواحد من هذا وفضل (قال مالك) لا يصلح الا مثلاً بمثل يداً بيد
﴿ قلت ﴾ فلو اشترى دنائير منقوشة مضروبة ذهباً ابريزاً احمر جيداً بتبر ذهب
اصفر للعمل وزناً بوزن (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان اصاب في الدناير
ما لا تجوز عينه في السوق وذهبه احمر جيد أينقص الصرف بينهما أم لا (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن ينقص الصرف بينهما ولا أرى له أن يرد لما
دخل الدناير من نقصان العين لان ذهبه مثل الذهب التي أعطى وأفضل فليس له
أن يرجع بشيء الا أن يصيب ذهب الدناير ذهباً منقوشاً فينقص من الذهب
بوزن الدناير التي اصابها دون ذهبه ولا ينقص الصرف كله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان
اشترت خلخالين فضة بوزنهما من الدراهم أيحوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾
فان اصاب مشتري الخلخالين بهما عيباً كسراً أو شقاً لم يعلم به حين اشتراهما أله أن
يردهما (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أني أرى أن يردهما بالعيب الذي
وجد فيهما ويأخذ دراهمه التي دفع في الخلخالين ﴿ قلت ﴾ لم جعلت لصاحب
الخلخالين أن يرد ولم تجعل ذلك لصاحب الدناير الذي اشترى بدنايره تبراً مكسوراً
(فقال) لان الخلخالين بمنزلة سلعة من السلع في هذا الموضع ولا بد للناس أن يتبايعوا
ذلك بينهم ولا يصلح لهم أن يدلسوا العيب فيما بينهم في الآتية والحلي انما هو بمنزلة
مالو اشتراه بسلعة أو بذهب فاذا اصاب عيباً رده فهو وان كان انما اشتراه بمثل وزنه
من الرقة فأصاب به عيباً فلا بد له من الرد أيضاً ولا يكون الخلخالان في يديه عوضاً
مما دفع فيهما من وزنهما من الدراهم اذا لم يرض الخلخالين اذا اصاب عيباً لان الذي
رضى به من دفع دراهمه لموضع صياغة الخلخالين ولكنه جائز في البيع حين أخذها
مثلاً بمثل ولم ينظر في صياغة الحلي ولا في عيون الدراهم والدناير لانه لو كان في
واحدة منهما زيادة لموضع الصياغة في الحلي أو السكة في الدناير والدراهم ما جاز أن

يشترى تبر مكسور بدنانير مضروبة على وجه الاشتراء والمكاسبة كيلا بكيل ولا
 جاز حلى مصوغ بتبر مكسور بوزنه ولا بالدرهم بوزنها ولا بالدنانير بوزنها ان كان الحلى
 من الذهب ولا يجوز اذا قبح بدقيق لان معرفة الناس أن القمح يزيد وانما يعطى
 معطى القمح بالدقيق لمكان ما كفى ولمنفته بالدقيق فلو وجدنا بالقمح عيبا أو بالدقيق
 عيبا لرد كل واحد منهما فكذلك الحلى اذا وجد به عيبا رده ﴿قلت﴾ فما بال الدنانير
 التى أصبت بها عيبا لا تجوز لمبيها لم لا تجعل لمشتريها أن يردها (قال) لان القمح
 اذا كان معيبا لم يكن دقيقه كدقيق الصحيح ولان الحلى اذا كان معيبا لم يكن تبره
 كالدرهم المضروبة وان الدنانير التى وجد بها عيبا لا يجوز ولم تكن مفشوشة كان
 تبره مثل التبر الذى أعطى أو أفضل فليس له أن يرده وكذلك لو باع الخللان
 من ذهب أو فضة بتبر من ذهب أو فضة فوجد في الخللان عيبا فردهما منه
 وكان ذهبهما أو فضتهما مستويين أو كان الخللان أجود ذهباً أو ورقاً من
 الفضة أو الذهب التى دفع فيهما لم يكن له أن يرده ولم يكن له حجة ان قال أنا أرد
 تبرى يقال له ما في يدك مثل تبرك أو أفضل فلا حجة لك فيما ترد وانما يرد من
 ذلك العيب في الحلى وان كانت الدنانير التى باعها به مثله أو أجود لان الناس يعلمون
 أنه انما أعطاه دنانيره أو دراهمه لمكان صياغة هذا ولكنه أمر جوزه الناس وأجازه أهل
 العلم ولم يروه زيادة في الصياغة ولا في صرف الدنانير واذا وقعت العيوب لم يكن بد
 من الرد وعلى هذا يحمل جميع ما يشبه هذه الوجوه

— ما جاء في المرافلة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أني صارفت رجلا دنانير سكية مضروبة ذهباً أصفر بذهب
 تبر مكسور إبريز أحمر وزناً بوزن (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فلو كانت دنانيري
 ذهباً أصفر كلها سكية مضروبة فبعتهما منه بذهب تبر إبريز أحمر ومعه دنانير ذهب
 أصفر سكية مضروبة نصفها تبر ونصفها سكية مثل سكة الدنانير الاخرى (قال) اذا
 كانت السكتان نفاقهما عند الناس سواء التى مع الابريز التبر والتى ليس معها شئ

فهو جائز كان التبر أرفع من الدنانير أو دون الدنانير ﴿قلت﴾ فان كانت الدنانير التي مع التبر الابريز دون الدنانير الاخرى (قال) لا خير في ذلك لأن صاحب الدنانير التي لا تبر معها أخذ فضل عيون دنانيره على دنانير صاحبه في جودة التبر الابريز ﴿قلت﴾ فان كان الابريز وما معه من الدنانير دون الدنانير الاخرى في نفاقهما عند الناس (قال) لا بأس بذلك لانه لم يعترها هنا شيء ﴿قلت﴾ وكذلك لو كانت الدنانير التي لا تبر معها هي كلها دون التبر ودون الدنانير التي التبر معها (قال) لا بأس بذلك أيضاً لأنه لم يعترها هنا شيء وانما هو رجل أعطى ذهباً بذهب أحد الذهين كلها أنفق عند الناس فهذا معروف منه صنعه لصاحبه ﴿قلت﴾ فاذا كانت احدي الذهين كلها أنفق عند الناس لم يكن بذلك بأس قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت احدي الذهين نصفها مثل الذهب الاخرى ونصفها أنفق منها لم يكن بذلك بأس قال نعم ﴿قلت﴾ فان كانت احدي الذهين نصفها أنفق من الذهب الاخرى ونصفها دون الذهب الاخرى لم يجز هذا لانه انما يأخذ فضل النصف الذهب الذي هو أنفق من ذهبه بما يضع في نصف ذهبه التي يأخذ دونها فلا خير في هذا قال نعم ﴿قلت﴾ ويدخل في هذا الذهب بالذهب ليس مثلاً بمثل لانه ليس بمعروف قال نعم ﴿قلت﴾ فلو كانت جودة الذهب من أحدهما كان جائزاً لأنه معروف قال نعم ﴿قلت﴾ وان كانت احدي الذهين نصفها أنفق من الذهب الاخرى ونصفها دونها لم يصح ذلك لأن هذا على غير وجه المعروف وهذا على وجه المكايسة والبيع فصارت الذهب بالذهب ليست مثلاً بمثل (قال) نعم قال وهذا كله قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أتى بذهب له هاشمية الى صراف فقال له راطني بها بذهب عتيق هي أكثر عدداً من عددها وأنقص وزناً من الهاشمية فكان انما أعطاه فضل عيون القائمة الهاشمية لمكان عدد العتيق وفضل عيونها (قال) لا بأس به فاذا دخل مع الهاشمية ذهب أخرى هي أسر عيوناً من العتيق مثل النقص بالثلاث خروبات ونحوه يقول لا أرضى أن أعطيك هذه بهذه حتي

أدخل مع ذهبي الهاشمية أسر عيوناً من التَّقُّ فلا خير فيه ﴿وكيع﴾ عن زكريا
عن عامر قال سمعت النعمان بن بشير يخطب وأهوي بأصبعه إلى أذنيه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبها
فمن اتقى المشتبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في المشتبهات وقع في الحرام
كالراعي يرعى حول الحمي فيوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى
الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد
الجسد كله ألا وهو القلب ﴿وكيع﴾ عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن
المسيب قال قال عمر آخر ما أنزل الله على رسوله آية الربا فتوفي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يفسرها لنا فدعوا الربا والريبة ﴿وكيع﴾ عن المسعودي عن القاسم قال
قال عمر انكم تزعمون أنا نعلم أبواب الربا ولأن أكون أعلمها أحب إلى من أن يكون
لي مثل مصر ومثل كورها ولكن من ذلك أبواب لا تكاد تخفى على أحد أن
تباع الثمرة وهي غضة لم تطب وأن يباع الذهب بالورق والورق بالذهب نسيئاً
﴿قال﴾ وسئل مالك عن رجل باع سلعة بمشرة دينار بمجموعة فوزنها ليقضيه إياها
فوجد في وزنها فضلاً على حقه فأعطاه بذلك ورقة أو عرضاً في ثمن الذهب (قال)
لا بأس بذلك وهو مما يجوزه بمضى أهل العلم ولم يشبهوه بمثل من جاء بذهب
فصارف بها ذهباً فكانت أوزن من ذهبه فأعطاه في ذلك فضلاً لأن هذا مراطة
وتلك قضاء فهذا فرق ما بينهما ومثل ذلك اللحم والحيتان إنما كان حقه في اللحم
والحيتان والجبن وأشبه ذلك شرطاً كان له على صاحبه وقد وجبت له عليه فإذا وجد
فضلاً عن وزنه وكان مثل شرطه فلا بأس أن يأخذ ذلك بثمن وهذا بين أن تأخذ
فضل وزنك بتقد أو إلى أجل فلا بأس به إذا كان أجل الطعام قد حل فإن لم يحل فلا
خير فيه وإن اختلفت الصفة فلا يصلح إلا أن تأخذ بمثل وزنك أو كيلك يترك البائع
ذلك للمشتري أو يتجاوز المشتري عن البائع دون شرطه فإن اختلفت الصفة فكان
مثل الوزن أو أكثر من الوزن أو أقل فلا خير فيه في أن يزيد المشتري البائع في

فضل الصفة ولا يرد البائع على المشتري لان الزيادة التي يزيد بها المشتري البائع انما
 دخلت في فضل الجودة اذا لم تكن زيادة في الوزن والكيل وان كانت الزيادة في
 الكيل والوزن فقد دخلت الزيادة في قدر حقه وفي فضل الطعام فصار بيع الطعام
 قبل أن يستوفى واذا كان أدنى من صفته وكان في وزنه أخذ بذلك فضلا وهو بيع
 الطعام قبل أن يستوفى وان كان فيه فضل من الوزن وهو أدنى منه فأقره وأعطاه
 فضل ذلك فانه لا خير فيه لانه باع صفة أجود مما أخذ بما أخذ وبما أعطى فهذا بيع
 الطعام قبل أن يستوفى ولو كان هذا من العروض التي تكال أو توزن وليس من
 الطعام لم يكن بذلك بأس أو غيرها من الثياب والحيوان فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾
 فلو أقرضت رجلا دراهم يزيدية عدداً فقضاني محمدية عدداً أرجح لي في كل درهم
 منها (قال) لا بأس بذلك ما لم يكن بينهما عادة ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قضاني يزيدية
 عدداً بوزن دراهمي فجعل يرجح لي في كل درهم منها (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾
 فلو قضاني محمدية عدداً أقل من وزن دراهمي (قال) لا يصلح ذلك لانه انما يأخذ
 فضل اليزيدية في عيون الحمدية فلا خير في هذا ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أقرضت رجلا
 درهما يزيدياً فلما حل الاجل أناني بدرهم محمدى أنقص من وزن اليزيدى فأردت
 أن أقبله (قال) لا يجوز لانه تأخذ ما نقصت في اليزيدى في عين هذا الحمدى
 ﴿ قلت ﴾ وقولكم في القرض فرادى انما هو على معرفة وزن درهم درهم على حدة
 ليست بمجموعة ضربة واحدة قال نعم ﴿ قلت ﴾ وعيون الدراهم ها هنا مثل جودة
 التبر المكسور كما لا يجوز لي أن آخذ في التبر المكسور أجود من تبرى الذي أسلفت
 أقل من وزن ما أسلفت فكذلك لا يجوز لي أن آخذ دون وزن دراهمي أجود
 من عيونها قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا الذى سألتك عنه من الدراهم المجموعة بالدراهم
 المجموعة والدراهم الفراد بالدراهم الفراد هو قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذه المسائل
 التي سألتك عنها اذا كانت لي على أحد قرضاً أو بيعاً فهو سواء قال نعم ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان أقرضت رجلاً تبر فضة بيضاء فلما حل الاجل قضاني فضة سوداء مثل

وزن فضتي أ يصلح ذلك قال نعم ﴿قلت﴾ فان أرجح لي شيئاً قليلاً (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فان قبلت منه أقل من وزن فضتي (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ ولم كرهته في الفضة السوداء أن يرجحها (قال) لأنك تأخذ جودة فضتك البيضاء في زيادة وزن فضته السوداء ﴿قلت﴾ فان أقرضته فضة سوداء فقضائي بيضاء أقل من وزنها (قال) لا يصلح ﴿قلت﴾ فان قضائي بيضاء فأرجح لي (قال) لا بأس بذلك وهذا كله في هذه المسائل ما لم يكن هذا بينهما عادة وان كان بينهما عادة فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان قضائي مثل وزن فضتي بيضاء والتي لي عليه سوداء (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن يكون في ذلك عادة

— في الرجل يكون له الدينار فيقتضيه منه مقطعا —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أقرضت رجلاً ديناراً فأخذت منه سدس دينار دراهم أ يجوز في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك اذا حل الأجل ﴿قلت﴾ وكذلك اذا كان الى أجل فحل أجله جاز لي أن آخذ بثلث الدينار دراهم أو نصفه أو بثلاثه (قال) نعم لا بأس بذلك (قال) وكذلك قال مالك اذا حل الأجل ﴿قلت﴾ وكذلك ان أخذت بنصفه أو بثلثه عرضاً من العروض (قال) نعم لا بأس بذلك وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فان أخذ بما بقي من الدينار ذهباً (قال) لا خير فيه كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه يصير ذهباً وورقاً بذهب أو ذهباً وعرضاً بذهب فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ فان أخذ بما بقي عرضاً أو دراهم (قال) قال مالك لا بأس بذلك وان اجتمع الورق والعرض فلا بأس به اذا حل الأجل وان لم يحل فلا خير فيه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن ربيعة أنه قال في رجل كان له على رجل دينار فقال قطعه على دراهم بسم الناس اليوم أعطيكه درهما درهما حتى أؤدى فقال لا يصلح ذلك قد عاد صرفاً وبيعاً في الدين عاجلاً وأجلاً فهو بمنزلة الربا في البيع وهو بمنزلة الصرف المكروه الا أن يقول الذي عليه الدين أقضيك ثلث دينار أو ربع دينار مسمى فيأخذ منه بصرف الناس يومئذ ويبقى على التبريم ما بقي ليس بینه

وبينه فيه صرف فهذا غير مكروه ﴿ ابن وهب ﴾ قال قال الليث ان ربيعة كان يقول
في أجزاء الدينار ذلك وقاله عمرو بن الحارث

﴿ في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة ﴾

﴿ قلت ﴾ أيجوز أن أبيع درهما زائفا أو ستوقا^(١) بدرهم فضة وزنا بوزن (قال) لا يعجبني ذلك ولا ينبغي أن يباع بمرض لان ذلك داعية الى ادخال الغش على المسلمين وقد كان عمر يفعل بالابن أنه اذا غش طرحه في الارض أدبا لصاحبه فاجازة شرائه اجازة لنفسه وافساد لاسواق المسلمين ﴿ وقال أشهب ﴾ ان كان مردودا من غش فيه فلا أرى أن يباع بمرض ولا بفضة حتى تكسر خوفا من أن يغش به غيره ولا أرى به بأسا في وجه الصرف أن يبيعه موازنة الدراهم الستوق بالدراهم الجياد وزنا بوزن لانه لم يرد بهذا الفضل بين الفضة والفضة وانما هذا يشبه البديل ﴿ قلت ﴾ لاشبه أرايت اذا كسر الستوق أبيعه (فقال) لى ان لم يخف أن يسبك فيجعل درهما أو يسيل فيباع على وجه الفضة فلا أرى بذلك بأسا وان خاف ذلك فليصفه حتى تباع فضته على حدة ونحاسه على حدة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أنى بعت نصف درهم زائفا فيه نحاس بسلمة (قال) قال مالك لا يعجبني أن يشتري به شيئا اذا كان درهما فيه نحاس ولكن يقطعه ﴿ قلت ﴾ فاذا قطعه أبيعه في قول مالك (قال) نعم اذا لم يغرب به الناس ولم يكن يجوز بينهم

﴿ في رجل أقرض فلوسا ففسدت أو دراهم فطرح ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استقرضت فلوسا ففسدت الفلوس فما الذى أرد على صاحبي (قال) قال مالك ترد عليه مثل تلك الفلوس التى استقرضت منه وان كانت قدفسدت ﴿ قلت ﴾ فان بعته سلمة بفلوس ففسدت الفلوس قبل أن أقبضها (قال) قال مالك لك مثل فلوسك التى بعت بها السلمة الجائزة بين الناس يومئذ وان كانت الفلوس قدفسدت

(١) (أوستوقا) قال في القاموس ستوق كشتور وقدوس وتستوق بضم التاءين زيف بهرج

فليس لك الا ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك في القرض والبيع في الفلوس اذا فسدت فليس له الا الفلوس التي كانت ذلك اليوم وان كانت فاسدة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لرجل أقرضني دينارا دراهم أو نصف دينار دراهم أو ثلث دينار دراهم فأعطاه الدراهم مالم الذي يقضيه في قول مالك (قال) يقضيه مثل دراهمه التي أخذ منه رخصت أو غلت فليس عليه الا مثل الذي أخذ ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة أن بكير بن عبد الله بن الاشج حدثه أن سعيد بن المسيب أسلف عمرو بن عثمان دراهم فلم يقضه حتى ضربت دراهم أخرى غير ضربها فأبى ابن المسيب أن يقبلها حتى مات فقضاها ابنه من بعده ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبد الله بن أبي جعفر عن سعيد بن المسيب أنه قال ان أسلفت رجلا دراهم ثم دخل فساد الدراهم فليس لك عليه الا مثل ما أعطيت وان كان قد أنفقها وجازت عنه ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يحيى بن سعيد وربيعة مثله ﴿قال الليث﴾ كتب الى يحيى بن سعيد يقول سألت عن رجل أسلفه أخ له نصف دينار فانطلقا جميعا الى الصراف بدينار فدفعه الى الصراف وأخذ منه عشرة دراهم ودفع خمسة الى الذي استسلفه نصف دينار فحال الصرف برخص أو غلاء (قال) فليس للذي دفع خمسة دراهم زيادة عليها ولا نقصان منها ولو أن رجلا استسلف رجلا نصف دينار فدفع اليه الدينار فانطلق به فكسره فأخذ نصف دينار ودفع اليه النصف الباقي كان عليه يوم يقضه أن يدفع اليه دينارا فيكسره فيأخذ نصفه ويرد اليه نصفه (وقال) لي مالك يرد اليه مثل ما أخذ منه لانه لا ينبغي له أن يسلف أربعة ويأخذ خمسة وليس الذي أعطاه ذهباً انما أعطاه ورقاً ولكن لو أعطاه دينارا فصرفه المستسلف فأخذ نصفه ورد نصفه كان عليه نصف دينار ان غلا الصرف أو رخص

﴿في الاشتراء بالدينق والدينقين والثلث والنصف من الذهب والورق﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بمت بيما بدانق أو دانقين أو ثلاثة دوانق أو أربعة دوانق أو بخمسة دوانق أو بنصف درهم أو بسدس درهم أو بثلث درهم على أي شيء يقع هذا البيع على الفضة أم على الفلوس في قول مالك (قال) يقع على الفضة هذا البيع

﴿قلت﴾ فأني شيء يعطيه بالفضة في قول مالك (قال) ما تراضيا عليه ﴿قلت﴾ فان تشاحا فأني شيء يعطيه بذلك (قال) الفلوس في قول مالك في الموضع الذي فيه الفلوس ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت سلعة بدائق فلوس فرخصت الفلوس أو غلت كيف أقضيه أعلى ما كان من سعر الفلوس يوم يقع البيع أم على سعر الفلوس يوم أقضيه في قول مالك (قال) على سعر الفلوس يوم تقضيه فيما قال مالك ﴿قلت﴾ فان كان باع سلعته بدائق فلوسا نقداً أيصالح هذا في قول مالك أم لا (قال) اذا كان الدائق من الفلوس معروفاً كم هو في عدد الفلوس فلا بأس بذلك وانما وقع البيع بينهما على الفلوس ﴿قلت﴾ فان باع سلعة بدائق فلوس الى أجل (قال) فلا بأس بذلك اذا كان الدائق قد سميتا ماله من الفلوس أو كتبنا عارفين بمدد الفلوس وان البيع انما وقع بالفلوس الى أجل . وان كانت مجهولة المدد أو لا يعرفان ذلك فلا خير في ذلك لانه غرر ﴿قلت﴾ فان قال أبيعك هذا الثوب بنصف دينار على أن آخذ به منك دراهم نقداً يبدأ بيد (قال) قال مالك اذا كان الصرف معروفاً يعرفانه جميعاً فلا بأس بذلك اذا اشترطنا كم الدراهم من الدينار ﴿قلت﴾ فان بعت سلعة بنصف دينار أو بثلاث دینار أو بربع دينار أو بخمس دينار على أي شيء يقع البيع أعلى الذهب أم على عدد الدراهم من صرف الدينار (قال) قال مالك انما يقع على الذهب ولا يقع على الدراهم من صرف الدينار ﴿قلت﴾ فما يأخذ منه بتلك الذهب التي وقع البيع عليها في قول مالك (قال) ما تراضيا عليه ﴿قلت﴾ فان تشاحاً (قال) قال مالك اذا تشاحا أخذ منه ما سميا من الدينار دراهم ان كان نصفاً فنصفاً وان كان ثلثاً فثلثاً ﴿قلت﴾ فهل ينظر في صرف الدينار بينهما يوم وقع البيع بينهما أم يوم يريد أن يأخذ منه حقه (قال) نعم يوم يريد أن يأخذ منه حقه كذلك قال مالك وليس يوم وقع البيع لان البيع انما وقع على الذهب ولم يزل الذهب على صاحبه حتى يوم يقضيه اياه (قال مالك) وان باعه بذهب بسدس أو بنصف الى أجل وشرط أن يأخذ بذلك النصف الدينار اذا حل الاجل دراهم فلا خير في ذلك وهما اذا تشاحا اذا حل الاجل أنه يأخذ منه

الدرهم يوم يطلبه بحقه على صرف يوم يأخذه بحقه ﴿قلت﴾ فلم كره مالك الشرط بينهما وهو اذا طلبه بحقه وتشاحا أخذ منه الدرهم (قال) لانه اذا وقع الشرط على أن يأخذ بالنصف الدينار دراهم فكأنه انما وقع البيع على الدرهم وهي لا يعرف ما هي لان البيع انما يقع على ما يكون من صرف نصف دينار بالدرهم يوم يحل الاجل فهذا لا يعرف ما باع به سلعته ﴿قال سحنون﴾ قال أشهب وان كان انما وجب له ذهب وشرط أن يأخذ فيه دراهم فذلك أحرم له لأنه ذهب بورق الى أجل وورق أيضاً لا يعرف كم عددها ولا وزنها وليس ما نزل به القضاء اذا حل الاجل بمنزلة ما يوجبان على أنفسهما ﴿قال أشهب﴾ ولو قال أبيعك هذا الشيء بنصف دينار الى شهر أخذ به منك ثمانية دراهم كان بيعاً جائزاً وكانت الثمانية لازمة لكما الى الاجل ولم يكن هذا صرفاً وكان ذكر النصف لغواً وكان ثمن السلعة دراهم معدودة الى أجل معلوم (قال مالك) ومن باع سلعة بنصف دينار الى أجل أو بثلاث دنانير الى أجل لم ينبغ له أن يأخذ قبل محل الاجل في ذلك دراهم وليأخذ في ذلك عوضاً ان أحب قبل الاجل فاذا حل الاجل فليأخذ بما أحب اه

﴿تم كتاب الصرف من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه. وبه يتم الجزء الثامن﴾
 (وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم)



﴿ويتلوه كتاب السلم الاول وهو أول الجزء التاسع﴾

﴿ فهرست الجزء الثامن من المدونة الكبرى ﴾

(رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم أجمعين)



صحيفه	صحيفه
رضا الآخر	٢ ﴿ كتاب التدبير ﴾
٩ في الامة بين الرجلين يدبرانها جميعا	٢ في التدبير
١٠ في الامة بين الرجلين يدبرانها جميعا	٢ في اليمين بالتدبير
ثم يموت أحدهما ولا يدع مالا غيرها	٣ في الرجل يقول لعبده وهو صحيح
١٠ في العبد بين الرجلين يدبره أحدهما	أنت حر يوم أموت أو بعد موتى أو
أو يدبرانه جميعا ويعتقه الآخر بعده	بعد موت فلان
١١ في المدبرة يرهنها سيدها	٤ في عتق المدبر الاول فالاول
١١ في بيع المدبرة	٥ في المديان يموت ويترك مدبرا
١٢ في المدبر يباع فيموت عند المشتري	٥ في المدبر يموت سيده ويتلف المال
أو يعتقه المشتري	قبل أن يقوّم
١٤ في المدبر يكتبه سيده ثم يموت السيد	٦ في المدبر يموت سيده متى تكون
١٥ في مدبر وعبد كوتبا كتابة واحدة ثم مات السيد	قيمه أيوم مات سيده أم يوم ينظر
	في قيمته
١٧ في وطء المدبرة بين الرجلين	٦ فيها ولدت المدبرة بعد التدبير وقبله
١٨ في الامة يدبر سيدها مافي بطنها آله	أ يكون بمنزلتها
أن يبيعها أو يرهنها	٨ في مال المدبرة يقوم معها
١٨ في ارتداد المدبرة	٨ في الامة بين الرجلين يدبرها أحدهما
١٩ في مدبر الذمي يسلم	بغير رضا الآخر
٢٠ في مدبر المرتد	٩ في الامة بين الرجلين يدبرها أحدهما

صحيفه

٢٠ في الدعوى في التدبير

٢٠ في المعتقد الى أجل أيكون من رأس المال

٢٣ ﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾

٢٣ في الرجل يقر بوطء أمته فتأني بولد أيلزمه أم لا

٢٤ في الرجل يقر في مرضه بوطء أمته فجاءت بولد لما يشبه أن يكون من

وطء السيد أيلزمه الولد أم لا

٢٥ في الرجل يبيع الجارية ثم يدعى ولدها ويقر بالوطء ثم ينكر ذلك المشتري

٢٦ الرجل يقر بوطء جاريته ثم ينكر ولدها

٢٦ في أم الولد والامة يقر سيدة بوطئها ثم تأني بولد من بعده وانه بما يشبه أن

يكون تلد لمثله النساء

٢٦ في المديان يقر بولد أمته أنه منه

٢٧ في الرجل يزوج أمته رجلاً فتلد ولداً لتقام ستة أشهر أو أقل من ذلك

فيدعيه السيد

٢٧ في الرجل يطأ أمة مكاتبه فتحمل

٢٨ في الرجل يطأ جارية ابنه

صحيفه

٣٠ في الرجل يتزوج الامة فتلد منه ثم

يشترىها أتكون بذلك أم ولد أم لا

٣١ في أم ولد المرتد ومدبره

٣٢ في أم ولد الذمي تسلم

٣٤ في أم الولد يكاتبها سيدها

٣٥ في الرجل يفتق أم ولده على مال

يجعله عليها ديناً برضاها أو بغير رضاها

٣٦ في أم ولد الذمي يكاتبها ثم يسلم

٣٩ في بيع أم الولد وعقبتها

٣٧ في العبد المأذون له يفتق وله أم ولد أو أمة حامل

٣٨ في أم ولد المدبر يموت سيده فيعتق في ثلثة

٣٩ في أم ولد المدبر وولده يموت قبل سيده

٣٩ في الرجل يدعي الصبي في ملك غيره أنه ولده

٤٣ في الرجل يدعي الملقوط أنه ابنه

٤٤ في الرجل يدعي الصبي في ملكه أنه ابنه

٤٥ في الامة تدعى أنها ولدت من سيدها

٤٥ في المسلم يلتقط اللقيط فيدعي الذمي

صحيفه	صحيفه
٥٨ في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني	أنه ابنه
ثم يسلم بعد ان يعتقه	٤٦ في الحلاء يدعى بمضهم مناسبة بمض
٦٠ في ولاء أم ولد النصراني	٤٧ في الامة بين الرجلين يطآنها جميعا
٦٠ في ولاء العبد المسلم يعتقه النصراني	فتحمل فيديان ولدها
٦١ في ولاء مدبر النصراني يسلم	٤٨ في الرجلين يطآن الامة في طهر
٦١ في ولاء العبد يعتقه العبد باذن سيده	واحد فتحمل
أو بغير اذن سيده	٥١ في الامة بين الرجلين يطوؤها أحدهما
٦٢ في ولاء العبد المسلم يكتبه النصراني	فتحمل أولا تحمل
٦٢ في ولاء العبد النصراني يكتبه المسلم	٥٤ في الرجل يقر بالولد من زنا
٦٣ في ولاء ولد الامة تعتق وهي حامل	٥٤ في الرجل يخدم الرجل جاريته سنين
به وأبوه حر	ثم يطوؤها السيد فتحمل
٦٤ في ولاء العبد تدبره أم الولد أو تعتقه	٥٥ في كتاب الولاء والموارث
باذن سيدها أو بغير اذنه	٥٥ في ولاء العبد يعتقه الرجل بأمره أو
٦٤ في ولاء عبيد أهل الحرب اذا خرجوا	بغير أمره
اليافاسلموا	٥٦ في ولاء الرجل يعتقه الرجل عن
٦٥ في ولاء عبيد أهل الحرب يسلمون	العبد
بعد ما أعتقهم ساداتهم ثم يسلم	٥٧ في ولاء العبد يعتقه سيده عن الرجل
ساداتهم بعد ذلك	على مال
٦٥ في ولاء العبد النصراني يعتقه النصراني	٥٧ في ولاء العبد يعتقه الرجل عن امرأة
فيسلم المعتق ويهرب السيد الى دار	العبد باذنها أو بغير اذنها
الحرب فيسبيه المسلمون	٥٨ في ولاء العبد يعتقه الرجل عن أبيه
٦٦ في ولاء العبد النصراني يعتقه	وعن أخيه النصراني

صحيفه

صحيفه

- النصراني فيسلم المعتق ويهرب السيد الى دار الحرب فيسببه المسلمون فيصير في سهران عبده فيعتقه ٦٧ في ولاء العبد يتناعه الرجل ثم يشهد مشتره على بائنه بعتقه ٦٧ في ولاء العبد يدبره المكاتب أو يعتقه باذن سيده أو بغير اذن سيده ٦٨ في ولاء العبد يعتقه المكاتب عن غيره على مال ٦٩ في ولاء العبد النصراني يعتقه المسلم فيهرب الى دار الحرب ثم يسببه المسلمون فيصير في سهران رجل فيعتقه ٧٠ في ولاء العبد يشتره أخوه أو أبوه أو ابنه فيعتق عليهم ٧٠ في ولاء ولد المكاتب من المكاتب وولد المدبرة من المدبر ٧١ في ولاء الحربى يسلم ٧١ في ولاء أولاد المكاتب الاحرار من المرأة الحرة يموت ويدع وفاء بكتابته ٧٢ في ولاء مكاتب المكاتب يؤدي الاسفل قبل المكاتب الاعلى
- ٧٢ في ولاء العبد المسلم يعتقه المسلم والنصراني ٧٣ في ولاء الذي يسلم وجنائه ٧٤ في الوصية للرجل ممن بعتق عليه وولائه ٧٤ في ولاء العبد النصراني يعتقه المسلم وجنائه ٧٥ في ولاء العبد يعتقه القرشي وفي القيسى وجنائه والى من ينتمى ٧٦ في ولاء العبد النصراني يعتقه القرشي والنصراني وجنائه ٧٦ في ولاء الملقوط والنفقة عليه وجنائه ٧٧ في ولاء العبد يشتري من الزكاة فيعتق ٧٧ في ولاء موالى المرأة وعقل موالها ٧٨ في ولاء ولد المعتقة من الرجل المسلم ٧٨ في بيع الولاء وصدقه وهبته ٧٩ في انتقال الولاء ٨٠ في شهادة النساء في الولاء ٨٠ في الشهادة على الشهادة في الولاء ٨٠ في الشهادة على الشهادة في سماع الولاء

صحيفه	صحيفه
١٠١ ﴿كتاب الصرف﴾	٨١ في شهادة ابني العم لابن عمهما في الولا.
١٠١ التأخير والنظرة في الصرف	٨٢ في الاقرار في الولا.
١٠٣ التأخير في صرف الفلوس	٨٢ في الدعوى في الولا.
١٠٤ في مناجزة الصرف	٨٥ في ميراث الاقعد فالاقعد في الولا.
١٠٧ الحواله في الصرف	٨٨ في ميراث النساء في الولا.
١٠٨ في رجل يصرف من رجل ديناً عليه	٨٩ في ميراث النساء ولاء من أعتقن أو أعتق من أعتقن
١١٠ في الرجل يدفع الى الرجل الدراهم يصرفها يقبضها من دينه	٩٠ في ميراث النساء
١١١ في الرجل يصرف دنانير بدراهم من رجل ثم يصرفها منه بدنانير	٩٠ في الموارث
١١١ الصرف من النصارى والعبيد	٩٢ في الميراث بالشك
١١١ في صرف الدراهم والفلوس بفضة	٩٣ في الدعوى في الموارث
١١٢ في الرجل يقتصب الدنانير فيصرفها قبل أن يقبضها	٩٤ في الشهادة في الموارث
١١٢ في الرجل يستودع الرجل الدراهم ثم يلقاه فيصرفها منه وهي في بيته	٩٥ في ميراث ولد الملائنة
١١٣ في الرجل يتباع الثوب بدينار الا درهما	٩٦ في ميراث المرتد
١١٣ في الرجل يتباع السلعة بخمسة دنانير الا درهما فيدفع بعضا ويحبس ديناراً حتى يدفع اليه الدراهم ويأخذ الدينار	٩٧ في ميراث أهل الملل
١١٧ في الرجل يتباع الورق والمرض	٩٧ في تظالم أهل الزمة في موارثهم
	٩٨ في موارث العبيد
	٩٨ في ميراث المسلم والنصراني
	٩٩ في الاقرار بوارث
	١٠٠ في الشهادة على الولا ولا يشهدون على العتق

صحيفه

بالذهب

١١٨ في الصرف والبيع

١١٩ في الرجل يصرف الدينار دراهم على
أن يأخذ بالدرهم سلعة١٢٠ في الذهب والورق والذهب
والعروض بالذهب١٢١ في الميراث يباع فيه الحلي من الذهب
والفضة فيمن يزيد فيشتريه بعض
الورثة أو غيرهم فيكتب عليه الثمن١٢١ في بيع السيف المفضض بالفضة الى
أجل١٢٤ في الرجل يبتاع الاباريق من الفضة
بالدنانير والدرهم ثم تستحق الدراهم١٢٥ في الرجل يبتاع الدراهم بدينار ونقد
دنانير البلد مختلف١٢٦ في الرجل يصرف بعض الدينار أو
يصرفه من رجلين١٢٦ في الرجل يصرف الدينار دراهم
فيقبضها ثم يرجع اليه فيستزيد في
الصرف فيزيده١٢٧ في الرجل يكون له على الرجل درهم
دينا الى أجل فيريد أن يصرفها منه

صحيفه

بدينار نقداً

١٢٨ في الرجل يصرف بدينار دراهم
فيجدها زيوفا فيرضاهوا ولا يردّها١٢٩ في الرجل يصرف الدينار من رجل
بدرهم فاذا وجب الصرف سألرجلاً أن يقرضه الدينار فيدفعه اليه
أو يقومان من مجلسهما ذلك فيتوازنان

في مجلس آخر

١٣١ في قليل الصرف وكثيره بالدنانير

١٣١ في بيع الفضة بالذهب جزافاً

١٣١ في الرجل يتسلف الدراهم بوزن
وعدد فيقضى بوزن أقل أو أكثر

وبعدد أقل أو أكثر

١٣٤ في الرجل يقرض الرجل درهم
يزيدية فيأتيه بمحمدية فيأتي أن
يأخذها١٣٥ في الرجل يستلف الدراهم فيقضى
أوزن أو أكثر

١٣٦ في قضاء المجموعة من القائمة

١٣٩ ما جاء في البدل

١٤٧ ما جاء في المرافلة

١٥١ في الرجل يكون له الدينار فتقتضيه

صحيفه

منه مقطماً

١٥٢ في الدراهم الجياد بالدراهم الرديئة

١٥٢ في رجل أقرض فلوساً ففسدت أو

صحيفه

دراهم فطرحت

١٥٣ في الاشتراء بالدائق والدائقين

والثلث والنصف من الذهب والورق

﴿ تمت ﴾

